

كلية الدراسات العليا

جامعة القدس

الفساد في "إسرائيل" وأثره على النظام السياسي الإسرائيلي 1996-2018

"رئاسة الوزراء أنموذجاً"

أشرف عبد القادر توفيق أبو مرخية

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م

الفساد في "إسرائيل" وأثره على النظام السياسي الإسرائيلي 1996-2018

"رئاسة الوزراء أنموذجاً"

إعداد

أشرف عبد القادر أبو مرخية

بكالوريوس علاقات عامة وإعلام من جامعة الأقصى - فلسطين - (2016)

المشرف الرئيس: د. خالد شعبان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في مسار الدراسات
الإسرائيلية - من معهد الدراسات الإقليمية - الدراسات العليا - جامعة القدس.

2019-هـ1440



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير الدراسات الاسرائيلية

إجازة الرسالة

الفساد في "إسرائيل" وأثره على النظام السياسي الإسرائيلي 1996-2018 "رئاسة الوزراء أنموذجاً"

اسم الطالب: أشرف عبد القادر توفيق ابو مرخية

الرقم الجامعي: 21612936

المشرف: د. خالد رجب شعبان

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2019/4/24 من قبل اعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتوافقهم:

1. رئيس لجنة المناقشة	د. خالد رجب شعبان	التوقيع:
2. ممتحنا داخليا	أ.د. رياض العيلة	التوقيع:
3. ممتحنا خارجيا	د. هشام ابو هاشم	التوقيع:

غزة - فلسطين

1440 هـ - 2019 م

إهداء

إلى روح والدي، كل الشكر لا يكفي، كل الحب لا يكفي، كل البر لا يكفي فابنك لا زال يكبر ويزداد على مسامعه "هنيئاً لك بهذا الرجل" إلى روحك أمي مع الدعاء لا أدري إذا كانت ستسعفني هذه السطور المحدودة في كتابة بعض من مشاعري لترتقي إلى مقامك العالي، شكراً أمي لعطائك، شكراً أمي لاهتمامك، شكراً أمي لتضحياتك اللامنتهية، شكراً أمي لمساندتك.. فكل ما حققته من نجاح، وكل ما يحيط بي من سعادة، ما كانا ليأتيا لولا الله ثم دعائك وتشجيعك ودعمك. أهدي فرحة تخرجي هذا اليوم والقادم أكثر إن شاء الله، رسالة من قلبي المتضرع لك ولوالدي بالرحمة والغفران بكل الحب إلى رفيقة دربي .. إلى من سارت معي نحو الحلم.... زوجتي الغالية.... إلى فرحة عمري وقرة عيني وبسمة الحاضر وأمل المستقبل أبنائي الأعتزاء ... إلى إخواني وأخواتي تقديراً واعتزازاً إلى من قضيت معهم زهرة شبابي في سجون الاحتلال (أسرانا البواسل) إلى روح زميل الدراسة الذي حفر في القلب جرحاً... إلى الشهيد (مازن فقها) إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم ... أصدقائي. إلى من يذوبون كالشموع لينيروا طريقنا بالعلم والمعرفة أساتذتي الأفاضل.... إلى من أحبوني ودعموني ووقفوا بجانبني دوماً، أهلي وعائلي ... إلى وطني فلسطين.. أتقدم اليكم بهذا العمل المتواضع... ثمرة جهدي سائلاً العلي القدير أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم

إقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة اليه حيثما ورد، وان هذه الدراسة، او أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة او معهد آخر

التوقيع:.....

اشرف عبد القادر أبو مرخية

التاريخ: 2019/4/24

شكر وتقدير

قال تعالى:

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾

[البقرة، 152]

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين أما بعد: فامثالاً لقول الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" (إبراهيم، 7) فإنني بداية أشكر الله العلي القدير الذي أمدني برعايته وتوفيقه لإتمام هذه الرسالة، وانطلاقاً من قول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإنني أتوجه بالشكر والعرفان:

للدكتور/ **خالد شعبان** المشرف على هذه الدراسة، لما قدمه لي من توجيه وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمته الدور البارز في إخراج هذه الرسالة إلى النور.

كما وأتقدم بـعظيم الشكر للدكتور / **رياض العيلة** ، على تشريفه لي كمناقش داخلي، والشكر موصول إلى الدكتور / **هشام أبو هاشم**، على تشريفه لي كمناقش خارجي، وعلى توجيهاتهم السديدة ونصائحهم العلمية التي أثرت الرسالة.

وشكري موصول لذلك الصرح الأكاديمي الشامخ جامعة القدس، وإلى عمادة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية الموقرة.

ووفاءً وتقديراً للذين لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، يطيب لي أن أقدم شكري وامتناني لكل من عاون وساهم في إخراج هذا العمل المتواضع منذ أن كان فكرة، حتى رأى النور واقعاً وحقيقة، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

وأخيراً فإن ما كان في هذه الدراسة من صواب فهو توفيق من الله وما كان بها من خطأ فهو

مني.

وما توفيقني إلا بالله عليه توكلتُ هو نعم المولى ونعم النصير

فهرس المحتويات

إهداء	إهداء
أ صفحة الإقرار	أ صفحة الإقرار
ب شكر وتقدير	ب شكر وتقدير
ج فهرس المحتويات	ج فهرس المحتويات
د فهرس المحتويات	د فهرس المحتويات
ه فهرس الجداول	ه فهرس الجداول
ه فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية	ه فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية
و ملخص الدراسة	و ملخص الدراسة
ز Abstract	ز Abstract
1 الفصل الأول مشكلة الدراسة وماهيتها	1 الفصل الأول مشكلة الدراسة وماهيتها
2 1.1 مقدمة	2 1.1 مقدمة
3 2.1 مشكلة الدراسة:	3 2.1 مشكلة الدراسة:
3 3.1 أهمية الدراسة	3 3.1 أهمية الدراسة
4 4.1 أهداف الدراسة	4 4.1 أهداف الدراسة
4 5.1 أسئلة الدراسة:	4 5.1 أسئلة الدراسة:
5 6.1 فرضيات الدراسة:	5 6.1 فرضيات الدراسة:
5 7.1 حدود الدراسة:	5 7.1 حدود الدراسة:
5 8.1 منهجية الدراسة والنظريات المطبقة	5 8.1 منهجية الدراسة والنظريات المطبقة
7 8.1 الدراسات السابقة:	7 8.1 الدراسات السابقة:
15 10.1 خطة الدراسة (هيكلتها):	15 10.1 خطة الدراسة (هيكلتها):
17 الفصل الثاني الفساد السياسي في "إسرائيل"	17 الفصل الثاني الفساد السياسي في "إسرائيل"
18 1.2 المبحث الأول مفهوم وجذور الفساد السياسي:	18 1.2 المبحث الأول مفهوم وجذور الفساد السياسي:
18 1.1.2 المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي:	18 1.1.2 المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي:
20 2.1.2 المطلب الثاني: جذور الفساد السياسي:	20 2.1.2 المطلب الثاني: جذور الفساد السياسي:
26 2.2 المبحث الثاني أسباب الفساد السياسي	26 2.2 المبحث الثاني أسباب الفساد السياسي
35 3.2 المبحث الثالث: مظاهر الفساد السياسي:	35 3.2 المبحث الثالث: مظاهر الفساد السياسي:

35	1.3.2	المطلب الأول: مظاهر الفساد:
39	2.3.2	المطلب الثاني: أبرز الشخصيات اليهودية التي وقعت في الفساد:
45		الفصل الثالث الفساد لدى رؤساء الوزراء
46	1.3	المبحث الأول الفساد السياسي لدى إيهود براك
46	1.1.3	المطلب الأول: حياة إيهود براك السياسية:
48	2.1.3	المطلب الثاني: إيهود براك وقضايا الفساد
49	2.3	المبحث الثاني الفساد السياسي لدى آرئيل شارون
49	1.2.3	المطلب الأول: حياة شارون السياسية والعسكرية:
51	2.2.3	المطلب الثاني: آرئيل شارون وقضايا الفساد
55	3.3	المبحث الثالث الفساد السياسي لدى إيهود أولمرت
55	1.3.3	المطلب الأول: حياة إيهود أولمرت السياسية والعسكرية:
55	2.3.3	المطلب الثاني: إيهود أولمرت وقضايا الفساد:
58	4.3	المبحث الرابع الفساد السياسي لدى بنيامين نتنياهو
58	1.4.3	المطلب الأول: حياة نتنياهو السياسية والعسكرية:
60	2.4.3	المطلب الثاني: نتنياهو وقضايا الفساد:
65		الفصل الرابع أثر الفساد على النظام السياسي ومؤسسته
66	1.4	المبحث الأول أثر الفساد على استقرار النظام السياسي الإسرائيلي
66	1.1.4	المطلب الأول: النظام السياسي الإسرائيلي:
77	2.1.4	المطلب الثاني: تأثير الفساد على النظام السياسي الإسرائيلي:
81	2.4	المبحث الثاني أثر الفساد على رئاسة الوزراء الإسرائيلية
81	1.2.4	المطلب الأول: الحكومة في إسرائيل:
82	2.2.4	المطلب الثاني: تأثير الفساد على رئاسة الوزراء الإسرائيلية:
86	3.4	المبحث الثالث موقف الجهاز القضائي الإسرائيلي من قضايا الفساد
86	1.3.4	المطلب الأول: ماهية الجهاز القضائي:
87	2.3.4	المطلب الثاني: موقف الجهاز القضائي من قضايا الفساد:
91		الخاتمة

93.....نتائج الدراسة:

95.....قائمة المراجع

فهرس الجداول

23.....جدول رقم (1:2): عدد حالات الفساد السياسي بين أعوام 1998 – 2000.

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

18شكل رقم (1:2) عدد حالات الفساد السياسي في السنوات 1950-2000.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أسباب استشراف الفساد في مؤسسات الحكم بدولة الاحتلال الإسرائيلي وخاصة لدى رؤساء الوزراء وأثره على النظام السياسي القائم فيها خلال الفترة (1996-2018)، ويمثل موضوع الفساد السياسي مكانا مهما بين المواضيع المثارة في العصر الحالي لما له من آثار وانعكاسات كبيرة محليا وعالميا ويتجلى الاهتمام في هذا الموضوع بمؤشرات كثيرة يمكن معرفتها من خلال العدد الكبير من البحوث التي أجريت بهذا الصدد والاهتمام المحلي والدولي المتزايد بهذا الموضوع، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم، المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي من خلال توظيف أحداث ووقائع الماضي لإثرائه، وتعزيز ما يطرح من خلاله من قضايا ذات علاقة.

وتكونت الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار النظري وخطة الدراسة وأهم المصطلحات المستخدمة وإبراز الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تناول، جذور الفساد في "إسرائيل"، وأسباب الفساد، وأهم مظاهر الفساد السياسي في "إسرائيل"، فيما تناول الفصل الثالث الفساد لدى رؤساء الوزراء، حيث تناول الفصل الحديث عن الفساد السياسي لدى وزراء حكومات "إسرائيل"، وأخيراً تناول الفصل الرابع: أثر الفساد على النظام السياسي.

كما بينت الدراسة العلاقة المتنامية والعميقة بين رجال الأعمال والمال وبين السياسيين والتي تعتبر العامل الأساس في انتشار الفساد من خلال المصالح المشتركة.

كما أظهرت الدراسة أن النظام الانتخابي (البرلماني) هو نظام يشجع على الفساد ويسمح بانتشاره ويؤثر بشكل حاد في نسبة التصويت من خلال تأثير المال ورجال الأعمال إلى حد ظهور ما يسمى بمقاولي الأصوات.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي أهمها: أن ظاهرة الفساد في "إسرائيل" تغلغت في رئاسة الوزراء الإسرائيلي، فالكثير من رؤساء الوزراء والوزراء ارتبطت اسمائهم بقضايا فساد بداية من رابين أولمرت وبارك وشارون وبنيتياهو ويبدو أن الظاهرة في حالة استمرار، وهذا ما ساهم في زعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالحكومة، كما أثر على استقرار الحكومات في كثير من الأوقات.

Corruption in Israel and its Impact on Israel Political System the Primership as Amodel

Prepared by: Ashraf Abed Elkader Abu Markhia

Supervisor: Dr. Khaled Shaaban

Abstract:

The study aimed at identifying the causes behind the spread of corruption in the government institutions in the Israeli occupation state, especially the prime ministers and its impact on the political system in place during the period (1996-2018). The issue of political corruption is a distinguished place among issues raised in the present era because of its great effects and repercussions locally and globally. The interest in this subject is reflected in many indicators that can be learned through the large number of researches carried out in this regard and the growing local and international interest in this subject. The study relied on the method of systems analysis, analytical descriptive approach, historical approach through the use of events and facts of the past to enrich it, and to promote the issues arising from it .

The study also showed the growing and deep relationship between businessmen, finance and politicians, which is considered the main factor in the spread of corruption through common interests. The study also showed that the electoral system (the Primeries) is that encourages corruption and allows its spread and severely affects the voter turn- out to the extent of appearing the so-called vote contractors.

The study concluded that the phenomenon of corruption in Israel permeated the Israeli prime minister. Many of the prime ministers and ministers were associated with corruption cases from Rabin, Olmert, Barak, Sharon and Netanyahu, and it appears that the phenomenon is continuing. Corruption undermines the confidence of the Israeli citizen in the government, and has affected the stability of governments in many times.

الفصل الأول: الاطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

- 1.1 مقدمة
- 2.1 مشكلة الدراسة
- 3.1 أهمية الدراسة
- 4.1 أهداف الدراسة
- 5.1 أسئلة الدراسة
- 6.1 فرضيات الدراسة
- 7.1 حدود الدراسة
- 8.1 منهجية الدراسة والنظريات المطبقة
- 9.1 الدراسات السابقة
- 10.1 خطة الدراسة (الهيكلية)

الفصل الأول

1.1 مقدمة

يكثر الفساد عادة نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، فارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع، دليل ضعف وغياب للرقابة الحكومية، وسلطة القانون، وروج مبدأ المصلحة الفردية على العامة، باستغلال الوظيفة والمنصب العام وموارد الدولة وتوظيف ذلك للمصالح الخاص، الأمر الذي يؤدي في المحصلة إلى الضرر بمقدرات الدولة على اختلافها، المادية منها أو السياسية أو السيادية إلى غير ذلك.

وقد ادّعت دولة الاحتلال الإسرائيلي كثيراً بأنها دولة المؤسسات الوحيدة في الشرق الأوسط، وهذا الوصف كان صحيحاً والظاهر إلى حد ما، إلا أن هذه الصورة قد أخذت تدريجياً بالتلاشي شيئاً فشيئاً، حيث تفيد التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية والإسرائيلية، والتحقيقات الشرطية إلى تصاعد واستشراء آفة الفساد في مؤسسات دولة الاحتلال الإسرائيلي صاحبة القرار، لا سيما رئاسة الوزراء. لقد تواترت المعلومات التي تبين وجود نسب عالية للفساد داخل مؤسسات دولة الاحتلال الإسرائيلي، مما ينبئ بخطر كبير يهدّد تلك المؤسسات ودولة الكيان ككل، فتبدو مظاهر الفساد أكثر من تحرش جنسي أو رشوة مالية، فالأمر يتعلق بمستوى الطبقة السياسية الحاكمة، وصنّاع القرار في الكيان.

الفساد وإنّ اختلفت مستوياته ودرجة خطورته؛ إلا أنه استطاع أن يتغلغل في كل مفصل من مفاصل حياة الدول المعاصرة ومنها "إسرائيل" التي ترسم صوراً من الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والديناميكية المجتمعية؛ حتى ترسخت في أذهاننا فكرة أن "إسرائيل" نموذج سياسي ناجح ومتطور، وأنه قابل للاستتساخ في دول أخرى، لكن هذه الصورة مغلقة بمشكلات كبيرة، ويعد الفساد أكثرها تأثيراً وتدميراً؛ مما أدى إلى رفع الأصوات للمطالبة بوضع حد لاستشراء هذا الفساد في مؤسسات الدولة (العامري، 2011، ص88).

لذلك ملفات الفساد المتهم بها رؤساء وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي وطريقة تعاطيهم مع الاتهامات المنسوبة إليهم، تظهر بكل وضوح المستوى الذي وصلت إليه منظومة الفساد في الكيان، وإن مشروعات القوانين التي تعرض في الكنيست كلما لاحت ملامح قضية فساد ضد وزير أو رئيس وزراء هدفها-في حال إقرارها -حماية المتهمين بالفساد من قمة هرم القيادة السياسية الإسرائيلية. ولعل الملفات المفتوحة اليوم والمطروحة تظهر وتبين المستوى الذي وصلت إليه دولة الاحتلال ممثلة بمؤسساتها المركزية، وعلى جميع مستوياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية من انغماس في مستنقع الفساد، فقضايا الفساد طالت معظم تلك المؤسسات وصانعي القرار فيها، مما ينبئ بخطر تحوّل النظام فيها إلى نظام فاشل.

2.1 مشكلة الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تفكيك وتحليل ظاهرة الفساد المستشري، وبيان أثرها على دوائر صنع القرار في النظام السياسي لدولة الكيان الإسرائيلي، الذي يزعم أن نظامه نظام مؤسساتي قائم على الشفافية، إلا أن قضايا الفساد المتتابعة في الحكومة بشكل خاص وفي مؤسسات الدولة بشكل عام أظهرت "الدولة" وكأنها لا تختلف عن الدول النامية أو دول العالم الثالث ذات الأنظمة المستبدة، وتبرز مشكلة البحث في مدى تأثير هذا الفساد المتزايد على مستوى النظام السياسي في "الدولة" ومن هنا يطرح السؤال الرئيس التالي:

ما أسباب استئراء الفساد في دولة الاحتلال الإسرائيلي وما أثره على النظام السياسي القائم

فيها (رئاسة الوزراء أنموذجاً) (1996-2018)؟

3.1 أهمية الدراسة

1. تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث كونه إضافة مهمة لحقل الدراسات الإسرائيلية والمكتبات ومنظومة المعرفة العلمية، حيث إنه يحل ظاهرة مهمة تستشري وتتطور بوتيرة متسارعة وهي ظاهرة الفساد السياسي.

2. ترجع الأهمية العملية لدراسة الفساد السياسي في "إسرائيل"، لما تمثله من دورٍ يتعلق مباشرةً بقضايا الأمة العربية والإسلامية، فلا تكاد تثور قضية ذات شأنٍ إلا وتجد لها دوراً فيه، مدعية في ذلك المحافظة على أمنها من المحيط المعادي لها، مظهرة تماسك مؤسساتها، ومنتشية بمدى فاعلية ديمقراطيتها ونزاهتها، لكن مع تفتي ظاهرة الفساد فيها والتي باتت كبقعة الزيت في التوسع، أصبح من الضرورة الملحة دراسة هذه الظاهرة التي إذا ما استفحلت في نظام؛ فإنها تؤدي إلى انهياره لا محالة.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أسباب استثناء الفساد في مؤسسات الحكم في دولة الاحتلال الإسرائيلي وبيان أثره على النظام السياسي في "إسرائيل" (1996-2018).

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. الكشف عن مفهوم الفساد، ومفهوم الفساد السياسي، وأهم الاتجاهات النظرية المساهمة في تحديد الفساد.

2. الوقوف على مكونات النظام السياسي في "إسرائيل"، وطبيعة الحكم فيها.

3. استعراض أثر الفساد السياسي لدى رؤساء الوزراء على الحياة السياسية في "إسرائيل".

4. التعرف على العوامل التي ساهمت وأدت إلى سقوط صنّاع القرار الإسرائيلي في مستنقع الفساد.

5. استعراض أثر الفساد على مستوى رئاسة الوزراء على النظام السياسي الإسرائيلي.

5.1 أسئلة الدراسة:

يكمّن التساؤل الرئيس للدراسة حول أسباب استثناء الفساد في مؤسسات الحكم بدولة الاحتلال الإسرائيلي وأثر ذلك على النظام السياسي القائم فيها خلال الأعوام 1996-2018م، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

1. ما هو مفهوم الفساد؟ وماذا نعني بالفساد السياسي؟ وما هي أهم الاتجاهات النظرية المساهمة

في تحديد الفساد؟

2. ما هي مكونات النظام السياسي في "إسرائيل"، وطبيعة الحكم فيها؟

3. ما أثر الفساد السياسي لدى رؤساء الوزراء على الحياة السياسية في "إسرائيل"؟

4. ما العوامل التي ساهمت وأدت إلى سقوط صنّاع القرار الإسرائيلي في مستنقع الفساد؟
5. كيف أثر الفساد على مستوى رئاسة الوزراء على النظام السياسي الإسرائيلي بشكل عام؟

6.1 فرضيات الدراسة:

تتمحور فرضيات الدراسة حول:

- يفترض الباحث أن تطبيق نظام الانتخابات التمهيدية/ الأولية (Primers) داخل الأحزاب وخاصة الكبيرة فتح المجال أمام الابتزاز والاصطفاف وشراء الأصوات والذمم وفتح بابٍ واسعٍ من الفساد داخل أروقة المؤسسة التشريعية والتنفيذية.
- إن رؤساء الوزراء أصبحوا أكثر انغماساً في مستنقع الفساد، بما تمثله من سلطة ونفوذ باتت جزءاً مهماً من الفساد في النظام السياسي الإسرائيلي؛ بل إنها أصبحت في كثير من الأحيان واجهة له.

7.1 حدود الدراسة:

- الحد المكاني: اعتمد الباحث على دراسة الفساد السياسي داخل "إسرائيل" وخاصة رؤساء الوزراء في "إسرائيل" واتخذ الباحث اتهامات الفساد الموجهة لرؤساء الوزراء نموذجاً للدراسة.
- الحد الزمني: الفترة الممتدة منذ بداية تطبيق نظام البرايمرز عام 1996 وحتى عام 2018م حيث مرت في هذه الحقبة عدة تطورات ارتبطت بقضايا الفساد، وخاصة تلك التي تورط فيها نخبة من أعضاء الكنيست والوزراء ورؤساء الوزراء ورؤساء الدولة، مما دعا للتركيز على هذه الفترة الزمنية.

8.1 منهجية الدراسة والنظريات المطبقة

- أولاً: منهجية البحث:

اعتمد الباحث على عدد من المناهج:

1. **منهج تحليل النظم** وهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.
2. كما استخدم الباحث **المنهج الوصفي التحليلي** والذي يقوم على وصف الظاهرة للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها.
3. وأخيراً اعتمد الباحث في دراسته على **المنهج التاريخي** من خلال توظيف أحداث ووقائع الماضي لإثرائها، وتعزيز ما يطرح من خلالها من قضايا ذات علاقة، حتى يمكن ربط الماضي بالحاضر، كما أنه يساعد في جمع الحقائق والمعلومات عن أسباب وجذور الفساد السياسي وكيفية تطوره في أوساط رؤساء الوزراء في "إسرائيل".

- ثانياً النظريات:

تعددت المدارس الفكرية والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الفساد، ومن هذه المدارس والنظريات:

- 1- المدرسة الوظيفية: يقول أنصار هذه المدرسة: إن للفساد وظيفة في المجتمع، بحيث تحمي هذه الوظيفة النظام، كما يعمل على تعزيز اندماج المجتمعات المنقسمة، الأمر الذي يؤدي إلى الاشتراك والتفاعل واستمرار النظام، وإذا كان المجتمع غير قادر على أداء الوظائف فسوف ينهار (مهنا، 1988، ص175).

ويعد وليم جيمس أشهر رواد المدرسة الوظيفية وقد تأثر بنظرية دارون في الانتخاب الطبيعي، فيرى جيمس أن وظيفة التفكير هي إحداث سلوك مفيد. وقد اهتمت الدراسة الوظيفية بالدور أو الوظيفة الذي تقوم به العمليات العقلية في تكييف الإنسان مع البيئة التي يعيش فيها. وقد استمرت المدرسة الوظيفية في استخدام منهج الاستبطان وأضافت له منهج الملاحظة.

2-نظرية التحديث: ويرى أنصار هذه النظرية أن الفساد تبرره العلاقات المعقدة في المجتمع والتي من أهم معالمها زيادة المشاركة السياسية، وتغيير في ثقافة المجتمع بسبب قلة وضعف الدولة والمؤسسات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى وجود علاقات وأساليب غير مشروعة من أجل تحقيق الأهداف(Huntington S, 1988, P77-80).

وعرف صموئيل هنتغتون التحديث السياسي بأنه استبدال عدد كبير من السلطات السياسية والتقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية وطنية علمانية واحدة. ويعرف التحديث السياسي بأنه هو عملية الانتقال من نظام سياسي تقليدي الى نظام سياسي حديث.

3- المنهج المؤسسي: تتمثل هذه النظرية باعترافها أن بناء الحكومة (السلطات العامة) لها تأثيراتها الخاصة وهي تشكل سلوك ومواقف العاملين فيها، فالمؤسسات ليست مجرد انعكاس للقوى الاجتماعية، فسلوك السياسيين يتحدد وبشكل كبير من خلال القوانين التي تسنها الحكومة الأمر الذي يجعل المحافظة على المؤسسة وتعزيزها أحد الأهداف الأساسية للسياسيين (Huntington S, 1988, P71).

وقد تم الرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والعبرية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، مع التركيز على المراجع العبرية في محاولة لفهم البيئة التي نبحث فيها.

8.1 الدراسات السابقة:

• أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (جراعبة، بن شطريت، 2018) بعنوان: الفساد في "إسرائيل" ومستقبل ننتيا هو.

هدفت الدراسة إلى مناقشة تطور منظومة الفساد في "إسرائيل" وتحولها من حالات فردية من الرشوة والاحتيال الشخصي، كما حدث مع رئيس الوزراء الأسبق، إيهود أولمرت، الذي حُكم عليه بسبع سنوات في إحدى قضايا الفساد، لتشمل شبكات واسعة ومعقدة من الطبقة السياسية العليا المترابطة فيما بينها بشبكة مصالح متبادلة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وتوضح الدراسة كيف

بدأ الفساد يأخذ طابعاً منظماً يشمل كبار المسؤولين في الدولة والشركات العملاقة التي طورت مؤخراً شبكة معقدة من الفساد ونظام المحسوبية.

وخلصت الدراسة إلى أن مصير نتنهاو لا يزال مفتوحاً على كافة الاحتمالات بما فيها توجيه اتهامات رسمية له وربما إدانته فيما بعد، وبغض النظر عن مآلات التحقيقات الجارية حالياً مع نتنهاو ومستقبله السياسي، فيبدو أن مشهد الفساد بدأ يأخذ طابعاً أكثر تنظيماً وانتشاراً في المجتمع الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين، وخاصة على مستوى القيادة السياسية العليا، ويبدو من ردة فعل المجتمع الإسرائيلي الضعيفة حتى الآن تجاه تحدي الفساد وتمتع نتنهاو بشعبية كبيرة أن الجمهور الإسرائيلي بات أكثر تساهلاً مع تقبل الفساد وبالتالي التعايش معه.

2. دراسة بريسكو (2015) بعنوان: علاقة الصحافة في "إسرائيل" مع رأس المال والسلطة.

تناولت الدراسة عملية التغلغل والتسلل التي شهدتها القطاع الإعلامي الإسرائيلي من قبل رجال الأعمال، وسيطرتهم على سوق الإعلام، وربطت الدراسة بين المصالح المشتركة بين رجال الأعمال والسياسيين، وحاول الباحث تحليل جدلية (المال والسلطة) في ضوء العلاقات التبادلية والمصالح المشتركة وعلاقة الصحافة بهما، الأمر الذي يصنع ثلوثاً قائماً على المصالح المشتركة، مما يجعل من الصعب على وسائل الإعلام أن تكون موضوعية أو ناقدة للفساد في الوقت الذي يملكها رجال أعمال متنفذين أو لهم علاقات واسعة بالسياسيين.

وخلصت الدراسة الى وجود قيد اضافي على حرية الصحافة يسم ويميز دولة "إسرائيل" بشكل خاص وهو الرقابة العسكرية. فخلافاً لما هو متبع في الدول الديمقراطية التي تسود فيها حرية الصحافة والاعلام. تعمل في "إسرائيل" وحدة عسكرية مختصة يجب أن تقدم لها مسبقاً أي مادة تتعلق بمجالات وشؤون أمنية حساسة قبل أن يتم نشرها. وقد أعطيت هذه الوحدة صلاحية شطب جزء من المعلومات التي يعتزم الصحفي اطلاع الجمهور عليها أو شطب كامل المعلومات او التقرير وفقاً لما تراه الوحدة.

3. دراسة (شحادة وخطيب، 2013) بعنوان: النخب الاقتصادية في المشهد السياسي

الإسرائيلي.

هدفت الدراسة إلى عرض تأثير النخب الاقتصادية الحالية في "إسرائيل" من رجال الأعمال والقطاع الخاص على السياسة العامة واتخاذ القرارات خاصة الاقتصادية منها، وعلى إثر التحولات السياسية والاقتصادية في العقدين الأخيرين، وزيادة حصة القطاع الخاص في الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي على حساب القطاع العام الذي كان رحم ولادة القطاع الخاص، وكذلك توضيح نوعية المطالب التي يرفعها قطاع الأعمال إلى متخذي القرار، وبيان أوجه الشبه أو الاختلاف في هوية النخب الاقتصادية الحالية ومطالبهم بنسبة للعقود السابقة، وتطرح الدراسة الإجابة على سؤالين: هل "رافق التحول نحو اليمين في مواقف المجتمع الإسرائيلي والنخب الحاكمة تحوُّلاً في مكانة النخب الاقتصادية وأهدافها؟ وهل تغيرت المواقف والمطالب السياسية للنخب الاقتصادية بالتوازي مع الانحراف نحو اليمين في "إسرائيل"؟

4. دراسة (شعبان، 2013) بعنوان: فساد النخب السياسية الإسرائيلية "آريئيل شارون أنموذجاً".

هدفت الدراسة إلى محاولة كشف حالات الفساد السياسي في "إسرائيل" وخاصة في أوساط النخبة الحاكمة، وتتبع القضايا التي اتهم فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آريئيل شارون بالفساد بوصفه أحد أهم الشخصيات العسكرية والسياسية، وقد خلص الباحث إلى أن تعدد حالات التحقيقات في قضايا الفساد السابقة والحالية تعكس حالة الديمقراطية الإسرائيلية، وتشير إلى أن الفساد يستغل في المجتمع والمؤسسة الحاكمة، وهذه أمور يمكن تفسيرها في ظل وجود عدد كبير من السياسيين متورطين بقضايا فساد، ورغم عدم إدانة شارون بهذه القضايا، إلا أن هناك اقتناعاً بوجود علاقة بين رجال المال ورجال الدولة، وأيضاً اقتناع بقوة القانون والقضاء في "إسرائيل" نتيجة إصدار أحكام بسجن رئيس "إسرائيل" السابق ووزراء آخرين.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم قضايا الفساد الخاصة بشارون أنه قد تم التحقيق فيها من خلال أجهزة الشرطة ثم المؤسسة القضائية، حيث يلاحظ دور المدعية العامة للدولة عدنا أربيل، وكذلك المستشار القانوني للحكومة الياكيم روبنشتاين ثم ميني مزوز، بالإضافة إلى دور محكمة الاستئناف

العليا، وذلك للبت في قضايا الفساد المالية الموجهة ضد شارون، وهذا يؤكد الدور الأساس لمؤسسة الدولة، ويظهر من ذلك أن "إسرائيل" لا يوجد لديها أي نوع من التسامح مع قضايا الفساد.

5. دراسة الكبيسي (2012) بعنوان: الفساد: أسبابه وإستراتيجيات مكافحته (رؤية مستقبلية).

تناولت الدراسة الفساد في المجتمعات العربية والدولية وهدفت هذه الدراسة إلى العمل على طرح إستراتيجيات نوعية وتكاملية بديلاً للإجراءات العلاجية والعقابية والتأديبية التي غالباً ما يتم اتخاذها بعد وقوع عمليات الفساد والقبض على بعض المتهمين.

وتتعلق هذه الدراسة من مشكلة أن الفساد لا يزال شائعاً وأدواته وأساليبه أصبحت أكثر تعقيداً وأثره على الأمن والتنمية أشد خطورة، ولم تثبت سبل وسائل مكافحته التقليدية فاعليتها في الحد من مخاطره حيث لم تكن رادعة للمفسدين، بل إن شبكات الفساد أصبحت تتعدى حدود الدولة الواحدة وصارت مكافحته تتجاوز قدرات وإمكانيات الهيئات والمحاكم المحلية والتطوعية.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن التسليم بإمكانية مكافحة الفساد في جميع الأقطار باستراتيجية موحدة وإنما يجب تبني العديد من الاستراتيجيات ، وأوصت الدراسة بإقامة مراكز علمية وبحثية ومعاهد متخصصة لتشخيص الفساد وقياس معدلاته ومتابعة حركته ومقارنة آثاره ومن ثم اقتراح السياسات وتقديم التوصيات وينبغي زيادة الوعي وتوجيه الجهود وتكثيفها للتعريف بممارسات الفساد على مختلف المستويات وفي جميع المجالات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والتربوية والاجتماعية وينبغي تعقب الفساد لدى أصحاب المهن وينبغي أن يكون ذلك واجباً وطنياً يشارك فيه الجميع.

6. دراسة (كاظم، 2010) بعنوان: الفساد السياسي داخل "إسرائيل".

سلطت الدراسة الضوء على الفساد السياسي داخل الطبقة السياسية الحاكمة في "إسرائيل" من خلال التعرف على العوامل التي ساهمت في انتشاره واستحاله بهذه الصورة؛ حتى بات من أحد المخاطر التي تهدد بانهيار "إسرائيل" كدولة ومجتمع.

وخلصت الدراسة إلى تنوع عوامل الفساد داخل المجتمع الإسرائيلي، ومع مرور الزمن أصبحت هذه العوامل الأكثر تأثيراً بالوسط السياسي والطبقة الحاكمة، فبدءاً من تأثير المافيا على السياسة

الانتخابية وتراجع القيم الأخلاقية داخل المجتمع؛ لانتشار ثقافة وقيم الغرب وتوغلها داخل المجتمع وانعكاسات العولمة بكل جوانبها السلبية ناهيك عن السبب الأهم وهو الانعكاسات المادية والأخلاقية للاحتلال وما تبعها من سلوك عنصري داخل الكيان مع فلسطينيي 48 وفلسطينيي 67 بالصفة الغربية وقطاع غزة؛ لذلك فالفساد رافق "إسرائيل" منذ لحظة قيامها وتصدر الكنيست برلمانات العالم من حيث تدني مستوى أخلاق أعضائه وتورط عدد كبير منهم بفضائح مالية وأخلاقية وتلقي الرشاوى وممارسة الابتزاز، فتكرار حالات الفساد المتلاحقة وكثرتها تبرهن على أن المسؤولين في "إسرائيل" غدوا ماديين جداً وبصورة شرهة.

7. دراسة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008) بعنوان: الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية.

سلطت الدراسة الضوء على الفساد في الطبقة السياسية بإسرائيل، وخصوصاً خلال فترة رئاسة أولمرت للوزراء (2006-2008)، عبر تقديم لمحة عامة عن النظام السياسي والقضائي فيها، وتعامله مع الفساد والثغرات الموجودة في هذا النظام، كما تحاول الدراسة أن تبيّن أبرز العوامل التي ساعدت على انتشاره، كما تعرض بعض النماذج لقضايا الفساد.

وأظهرت الدراسة أن حجم الفساد السياسي المنتشر في "إسرائيل" خلال رئاسة إيهود أولمرت للحكومة الإسرائيلية، وهي الفترة التي تُعد مرحلة مهمة في تاريخ الدولة العبرية، وذلك عائد لعدة أسباب أهمها: غياب الاستقرار السياسي، فمنذ قيام الدولة والنظام الإسرائيلي يفتقد إلى الاستقرار الحكومي، والاحتلال وانعكاساته المادية والأخلاقية على الإسرائيليين، واختلاف الأجيال وعدم انتقال ثقافة وسلوكيات الجيل المؤسس للجيل الجديد، وانتشار المافيا، كما أن للفساد السياسي في "إسرائيل" تأثيرات كبرى، ولها انعكاسات داخلية وأخرى خارجية، منها: تهديد استقرار الحكومة، وذلك أن التحقيق مع رئيس الحكومة في قضايا فساد يؤدي إلى حل الحكومة فوراً بعد تقديم استقالته، إضافة إلى زعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالمؤسسة الحاكمة، كما أنه يؤدي إلى تشويه الصورة الخارجية لـ "إسرائيل"، ذلك لأن انتشار قضايا الفساد يُلحق ضرراً كبيراً بصورة الدولة على المستوى العالمي.

• ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Ghaniy & Hastiadi, 2017) بعنوان: المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفساد.

هدفت الدراسة إلى تحليل مختلف المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تم قياسها من خلال مؤشرات التنمية والمؤشرات المختلفة، على مستوى الفساد المتصور الذي أشار إليه مؤشر إدراك الفساد في 92 دولة تم رصدها في عام 2014، ولقد أثبتت النتائج أن درجة الديمقراطية والحرية الاقتصادية ومستوى التعليم والاستقرار السياسي والديني لها تأثير كبير على مستوى الفساد السياسي، ومع ذلك هناك اختلافات في المتغيرات المهمة بين مجموعات البلدان النامية والمتقدمة.

2. دراسة (Cohen & Navot, 2015) بعنوان: كيف يعمل رواد الأعمال على الحد من الفساد في "إسرائيل"؟

هدفت الدراسة إلى تقديم مقترح جديد؛ لتحليل سياسات مكافحة الفساد من خلال التأكيد على الدور المهم لأصحاب رواد الأعمال، وأكدت الدراسة على أن رجال الأعمال يقاومون الفساد بثلاث طرق: عن طريق الشروع في محاولات للحد من ممارسات الفساد، سواء من خلال التشريعات أو القرارات القضائية؛ أو من خلال الاعتراف بهم كوسيط صادق للمخبرين والمطلعين؛ أو من خلال توفير معلومات موثوقة من هذه المصادر لكشف الفسائح السياسية، وحتى عندما لا تنجح في تمرير التشريع، فإن منظمي مكافحة الفساد يكونون قادرين على تخفيف درجة الفساد؛ لأنهم يرفعون مستوى التدقيق في الممارسات الفاسدة، بالإضافة إلى أنهم قادرين على ردع أولئك الذين يفكرون في استغلال سلطتهم، وتقدم الدراسة العديد من النماذج من رواد الأعمال وقدرتهم على مكافحة الفساد في "إسرائيل"، مما يدل على أن وجودهم يزيد من إمكانية الحد من الفساد.

3. دراسة (نافوت، 2012) بعنوان: الفساد السياسي في "إسرائيل".

تناولت الدراسة قضايا الفساد الكبرى بالمستويات العليا للحكومة في "إسرائيل" منذ قيام الدولة حتى 2012، ولقد قام الباحث بذلك عن طريق الجمع بين البحث النظري والمقارن مع البيانات غير المنشورة حتى 2012، واستند الباحث إلى حجة رئيسية وهي أن الفساد أصبح ظاهرة رئيسية في

السياسة الإسرائيلية وأن التغييرات التي طرأت على النخبة السياسية والاقتصادية روجت منذ ثمانينات القرن العشرين إلى ضرورة مواجهة هذه الظاهرة وتجلياتها المختلفة.

وتقدم الدراسة إطاراً مفاهيمياً حول السياسة غير الرسمية وتاريخ الحكومة في "إسرائيل" - منذ نشأة دولة "إسرائيل" إلى فترة حكومة نتنياهو الأولى، وعهد حكومة شارون وأولمرت، وتخصص الدراسة فصلاً خاصاً للحكومة المحلية، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات للحد من بعض أنماط الفساد.

4. دراسة (ياهزكيلى، 2010) بعنوان: الفساد الحكومي والأمن القومي.

تناولت الدراسة الفساد الحكومي وربطه الذي لا ينفصم مع الأمن القومي، وتحلل الدراسة الفساد بأشكاله المختلفة، ومختلف الأدوات التحليلية المأخوذة من مناطق مختلفة عبر الجهد الأكاديمي - القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس ونظرية الفوضى، نظرية النظم المعقدة، ونظرية الشبكة، كما تدرس خصائص مكونات الفساد وآثارها

وتناقش الدراسة مواضيع رئيسية كالضرر من الفساد والفجوة بين الصورة والواقع في هذا المجال؛ والفرق بين مظاهر الفساد في الديكتاتورية ومظاهره في الدول الديمقراطية، وبين هذه الدول المتخلفة لتلك الموجودة في الدول المتقدمة، وتدرس قياس الفساد الحكومي وطبيعته الإشكالية؛ والصلة بين الفساد الحكومي والجريمة المنظمة؛ والاستجابة الاجتماعية للفساد التفاعل بين العولمة والفساد، ويخلق الصراع الذي يخرط في الفساد الحكومي وكالات إنفاذ القانون في الدول الديمقراطية. والأدوات التي لديهم للتعامل معها.

5. دراسة (Sergi klavisky, 2006) بعنوان: أثر الفساد على العدالة الاجتماعية ومستويات

الولاء لدى المواطنين في روسيا.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الفساد على العدالة الاجتماعية في روسيا، كما هدفت إلى الكشف عن مستويات الولاء لدى المواطنين في روسيا، وأوضحت الدراسة أن مطلب العدالة الاجتماعية لم يكن غائباً من مواثيق الحركة الشيوعية، بل كان هو الأبرز ضمن الاتجاه العام، ولكن كانت الأولوية تُمنح في الغالب للمطالب السياسية والإصلاحات الدستورية، وبيّنت الدراسة أن مفهوم

العدالة الاجتماعية في روسيا اقترن على نحو خاطئ بمقولات المذهب الاشتراكي والنزعة الماركسية، التي بدأت تشهد تراجعاً داخل الوعي الروسي في هذه الفترة.

كما أوضحت الدراسة أن الفساد ينخر في رأس المال الاجتماعي، إذ تنتشر اللامبالاة والسخرية من السياسة والسياسيين، ويُنشر ويُرسخ لقيم الأنانية واحتقار العمل وإتقانه وكفاءته كمصدر أساسي للثروة، وكقيمة ومعيار للسلوك، فينتشر التوجه إلى الفساد والغش والتدليس والمراوغة، وكل هذا يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، إذ تطلع فئات فاسدة لا تجد موقعا لها في السلطة إلى تقويض السلطة القائمة؛ لتحل محلها في مواقع السلطة والفساد والثروة الفاسدة، كما بينت الدراسة أن ذلك قد يدفع الدوائر غير الفاسدة في القوات النظامية إلى الانقلاب وتقويض السلطة القائمة بحجة القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي، وبالتالي تكون النتيجة القضاء على الديمقراطية، وقيام حكم شمولي تتآكل قيمه ومبادئه المعلنة في ظل القهر وغياب المحاسبة والشفافية، فيتحول هو الآخر إلى بؤرة للفساد.

• التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت جميع الدراسات السابقة قضية الفساد بعموميتها وبعضها تخصص في جوانب منه، سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى الإدارية، وبعض تلك الدراسات طرحت حلولاً علاجية لظاهرة الفساد كما هو الحال في دراسة الكبيسي، أو ناقشت مدى وحجم الاستشراء والتفشي للفساد كما تناولته دراسة شحادة وخطيب، أو بينت علاقة المال والسلطة والإعلام والتي أثرت بشكل كبير بالحياة السياسية في المجتمعات وأظهرت مدى النفوذ الواسع الذي بات يتحكم به رجال المال والأعمال نتيجة لشراكة المصالح مع السياسيين ورجال الإعلام، وهي الجدلية التي آثراها أورن بريسكو في دراسته، كما تناولت الدراسات حجم الفساد في السياسة الإسرائيلية ووصله إلى مكتب رئاسة الوزراء ورئيس الوزراء شارون والذي تركزت دراسة شعبان حوله نموذجاً لدراسته لظاهرة الفساد، أما دراسة حيدر فركزت على الخصائص البنوية للنظام السياسي وتفاعلاتها مع البنية الاجتماعية، والتحويلات الجارية في المجتمع الإسرائيلي، وقد أشارت إلى الفساد وأثره على الاستقرار السياسي واتخاذ القرارات داخل النظام السياسي الإسرائيلي.

• اختلاف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة:

لقد تطرقت الدراسات السابقة إلى الفساد بأنواعه وأشكاله، وتوافقت في كثير من محتوياتها؛ إلا أن دراسة الباحث هذه اختلفت في جوانب أخرى، ومن أهمها أن هذه الدراسة سلطت الضوء على ظاهرة الفساد المحصورة في نموذج رئاسة الوزراء، حيث النخبة السياسية والمطبخ السياسي الذي يدير شؤون "الدولة" (مع التحفظ على التعبير)، والواجهة التي تروج لنفسها بالدولة الديمقراطية الأولى في الشرق الأوسط، حيث إن معظم الدراسات السابقة بحثت في الفساد بشكل عام، ولم تتطرق أي دراسة منها للتعلمق في الفساد السياسي الإسرائيلي، عدا دراسة شعبان والتي تناولت فساد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون.

10.1 خطة الدراسة (هيكلتها):

قسمت الدراسة إلى فصول ومباحث على النحو التالي:

الفصل الأول: الفساد السياسي في "إسرائيل"

1. المبحث الأول: مفهوم وجذور الفساد السياسي.
2. المبحث الثاني: أسباب الفساد السياسي.
3. المبحث الثالث: مظاهر الفساد السياسي.

الفصل الثاني: الفساد لدى رؤساء الوزراء

1. المبحث الأول: الفساد السياسي لدى إيهود براك.
2. المبحث الثاني: الفساد السياسي لدى آرئيل شارون.
3. المبحث الثالث: الفساد السياسي لدى إيهود أولمرت.
4. المبحث الرابع: الفساد السياسي لدى نتنياهو للوزراء

الفصل الثالث: أثر الفساد على النظام السياسي ومؤسساته.

1. المبحث الأول: أثر الفساد على استقرار النظام السياسي الإسرائيلي.
2. المبحث الثاني: أثر الفساد على رئاسة الوزراء الإسرائيلية.

3. المبحث الثالث: موقف الجهاز القضائي الإسرائيلي من قضايا الفساد.

الفصل الثاني: الفساد السياسي في "إسرائيل"

- 1.2 المبحث الأول: مفهوم وجذور الفساد السياسي.
- 2.2 المبحث الثاني: أسباب الفساد السياسي.
- 3.2 المبحث الثالث: مظاهر الفساد السياسي.

الفصل الثاني

الفساد السياسي في "إسرائيل"

• مقدمة:

يُعد الحديث عن الفساد في "إسرائيل" من أكثر المواضيع التي ظهرت على الساحة السياسية في السنوات الأخيرة، وتناوله كثير من الباحثين والكتاب، والتقارير الرسمية من المؤسسات الرسمية الإسرائيلية، والتقارير الصحفية التي أشارت إلى وجود الفساد بمختلف مرافق الحياة العامة، الأمر الذي جعل من قضية الفساد درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي.

وتعد ظاهرة الفساد السياسي داخل "إسرائيل" ظاهرة قديمة قدم قيام الدولة ذاتها، فبرزت قضايا الفساد السياسي، والمالي، والأخلاقي، ولحقت بكبار الشخصيات السياسية والعسكرية؛ حتى طالت رجال الدين، ورجال الأعمال، ورؤساء المراكز المحلية وكبار الموظفين الإداريين.

وتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم الفساد وجذور ونشأة الفساد السياسي في "إسرائيل" وأهم الأسباب التي أدت إلى انتشاره، وأهم مظاهره.

1.2 المبحث الأول مفهوم وجذور الفساد السياسي:

1.1.2 المطلب الأول: مفهوم الفساد السياسي:

مفهوم الفساد السياسي:

شكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد الأخرى، وهو النمط الأخطر لتداخله مع بقية الأنماط والتي تعمل سوية متداخلة في تأثيرها الضار على المجتمع والدولة، وأولي المفكرين جانباً كبيراً من اهتمامهم لاعطاء المفهوم دقة متناهية في تحديده وبشكل واضح.

ويعد مصطلح الفساد إحدى المفردات المتداولة في مختلف المجتمعات والدول خاصة في الأعوام الأخيرة، ولا سيما انه يطال مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، فالسياسي يركز على علاقة الفساد بشرعية الحكم ونماذج القوى السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني، في حين يرى القانون أن الفساد هو انحراف عن التزام بالقواعد القانونية، أما الاقتصادية يركز على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة

أخرى، أما الاجتماعي فيرى من الفساد كعلاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة (محمد، 2013، ص549).

ويعرف (باديلو) الفساد السياسي بأنه المصالح المتبادلة بين النخب السياسية، أى علاقات العرض والطلب بين النخب السياسية والإدارية والقوى المالية (خليل، 2003، ص 33).

بينما يعرف (ميتي) الفساد السياسي بأنه شكل للتبادل الاجتماعي السرى، يعمد من خلاله من يمكنه من بزم السلطة السياسية والإدارية أى تقدير سلطات اتخاذ القرار أو النفوذ التى بما يمارسونها، بمقتضى تفويض أو وظيفة ما تقديراً مادياً (خليل، 2003، ص 24-25).

ويرى (إكرام بدر الدين) أن الفساد السياسي هو نمط من أنماط السلوك السياسي، يقوم به المسئول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التى تحكمه فى أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا، وسواء خالف توقعات الرأس العام أم لا، فى سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية، بما يتعارض مع المصلحة العامة (عبد الباقي، 2005، ص19).

التأطير النظري للفساد السياسي:

يمكن تفسير أسباب الفساد السياسي من خلال الاطلاع على الأطر والنظريات التى تحدثت فى هذا الموضوع، فقد بين (ميكافيلي) أن انتشار ظاهرة الفساد بفكرة الحرية التى أصبحت لصيقة بمفهوم الأنانية، بحيث إن حرية الفرد لا تتجسد إلا إذا فعل ما شاء، مما يؤدي به فى النهاية إلى تكسير جميع القيم والأعراف السائدة بالمجتمع، فى حين يعتبر (مونتيسكيو) الفساد متأصلاً فى الطبيعة الإنسانية التى يجتازها بالنقصى وعدم الاكتمال (مصطفى، 2008، ص17).

وهنا يتفق كل من ميكافيلي ومونتيسكيو على أن رؤية الفلسفة السياسية التقليدية لظاهرة الفساد السياسي تركز على الانحطاط الذى يصيب المؤسسات العامة، التى يستند عليها النظام السياسي.

أما (هنتغتون) فيرى أن توسع ظاهرة الفساد وانتشارها فى دول العالم الثالث يرتبط بعملية التحديث المستمر التى تتعرض لها هذه الدول، فغياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث

الواسعة التي عرفتها هذه الدول في القرن العشرين أدى إلى ظهور قيم جديدة تشجع الفساد من داخل النظام ومن خارجه (Hantington, 1979: p59).

بينما يصف (لاسويل) الفساد بأنه ظاهرة يعتبرها أسلوباً وطريقة للتمرد في الحياة، فالفساد بالنسبة إليه يعد أحد أكثر خصائص التمرد في الحياة العامة والخاصة بالأمس واليوم، وفي أي مكان بالمجتمعات الإنسانية (مصطفى، 2008، ص 28).

ويرى (ابن خلدون) أن الفساد وما تتضمنه من بذخ وترف وجنون وغيرها من العناصر المتداخلة دائماً ما تؤدي إلى أفول الحكم وسقوط الدولة في يد ملك عضد يقضي عليها، ليبدأ مرحلة تأسيس جديدة قوامها العصبية، إذ يرى ابن خلدون أن سيطرة ذوي النفوذ من الحكام والأمراء لساحة النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى زهاب رأس المال (ابن خلدون، 1978، ص 65).

ويرى (محمد الغزالي) أن سبب بلاء الأمة الإسلامية يرجع بالأساس إلى انتشار هذا الداء في مختلف الأقطار الإسلامية، ولا شك أن ذلك يعود إلى الميوعة الفكرية في استعمال مفهوم الشورى التي غابت في تسيير الشؤون السياسية للأمة، مما أدى إلى تعسف الحكام وحمل الناس على الطاعة والولاء الأعمى للحاكم (الغزالي، 2004، ص 52).

2.1.2 المطلب الثاني: جذور الفساد السياسي:

بدايات الفساد السياسي:

إن البدايات الحقيقية لظهور الفساد في "إسرائيل" يعود إلى عام 1948 وأثناء مرحلة تأسيسها، وأخذ يظهر للعلن بعد احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية عام 1967، حيث ظهرت على السطح العديد من فضائح الفساد ضمن النخبة السياسية العليا والتي بدأت تزعج النظام السياسي (Werner, 2016, P.624).

كما أن الكثير من الصحفيين والباحثين الإسرائيليين يرددون قصصاً عن قضايا فساد سياسي ومالي وأخلاقي، بدأت مع تأسيس دولة "إسرائيل"، تعلقت بشخصيات سياسية وعسكرية صهيونية من

الوزن الثقيل، مثل عيزرا وايزمان وموشيه ديان وآريئيل شارون ورجبعم زئيفي، غير أن التعامل مع تلك الحالات من قبل مؤسسات الدولة كان بطرق سرية وودّية في الغالب(الحناشي، 2009).

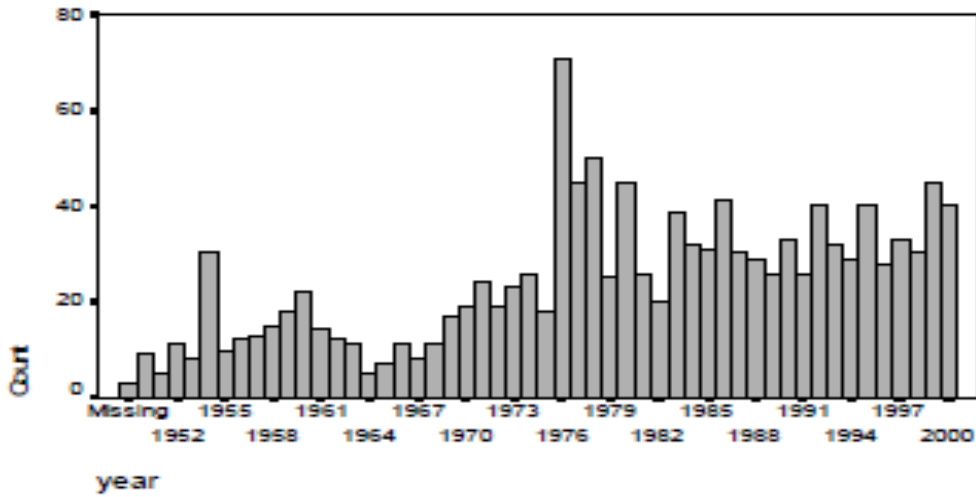
والواقع أن مظاهر الفساد وطغيان المال السياسي، واختفاء الحدود بين المال والسياسة، كانت نتيجة حتمية؛ لانتقال "إسرائيل" من نظام اقتصادي تتحكم به الدولة كلياً، وفق المنظور الاشتراكي الديمقراطي التي حملته وطبقته الحركة العمالية حتى عام 1977، إلى نظام "المبادرة الحرة"، وتراجع تدخل الدولة في الاقتصاد وبدء عمليات خصخصة الشركات القومية والوطنية التي أطلقها الليكود منذ توليه الحكم عام 1977(وتد، 2017)، كما وشملت مجالات مختلفة وواسعة تتعلق البنية التحتية، والتربية والتعليم، والصحة، والتقاعد، والقوى العاملة البشرية وغيرها، ومع مرور الوقت، أذابت سياسات الخصخصة الحدود ما بين القطاع العام والخاص وأضعفت أدوات الرقابة القانونية والسياسية التي تستخدمها الدولة، وهو ما أسهم في تحول "إسرائيل" إلى اقتصاد ليبرالي مفتوح يرتكز على آليات السوق الرأسمالي الذي تكونت داخل بنيته مراكز قوى اقتصادية ومصالح مالية كبرى بدأت تتشابك تدريجياً مع المستوى السياسي وتتشابك كل بيئة خصبة للفساد(جراعبة، بن شطريت، 2018، ص3).

وعلى مدار سنوات حكم بيغن 1977-1983م إلى حين اعتزاله الحكم بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، ومن ثم حكم إسحاق شامير الذي استمر حتى عام 1992، كانت "إسرائيل" تخطو بخطوات واثقة نحو اقتصاد ليبرالي ورأسمالي بكل ما تعنيه الكلمة من تكوّن لمراكز قوى اقتصادية، ورجال أعمال وأرباب مصالح اقتصادية كبرى، وكان "طبيعياً في هذا الصدد أن يرافق الأمر ظهور "وسطاء" لإتمام صفقات هائلة داخل "إسرائيل" وخارجها، مع المحافظة على الأقل في الخطاب العام على "أصول طهارة المعايير" وعدم الترويج على حساب مصالح الدولة أو المال العام، لا سيما أن الحركة العمالية كانت لا تزال تتحكم بالدولة العميقة، على الرغم من انتقال الحكم السياسي لليمين(وتد، 2017).

بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة لم تتردد في استخدام الرقابة كأداة؛ لمنع النشر في القضايا السياسية وقضايا الفساد، بما في ذلك المسائل الأمنية والعسكرية(ليمور، 2003).

وخلال عقد السبعينيات، حدثت تغييرات كبيرة في طبيعة الفساد السياسي، وظهر إلى العلن بشكل كبير، كما يظهر الشكل (1)، التغييرات التي تحدث في عدد حالات الفساد بإسرائيل في أواخر الستينات، ومنتصف السبعينيات، حيث بلغت عدد حالات الفساد ذروتها (ماتزكين، 2008، ص 25-26).

الشكل رقم (1:2): عدد حالات الفساد السياسي في السنوات 1950-2000



المصدر: (ماتزكين ، 2008 ، ص 26)

جدول رقم (1:2): مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية الأعوام 1996-2018

المرتبة	المؤشر	السنة	المرتبة	المؤشر	السنة	المرتبة	المؤشر	السنة
18	73	2002	32	61	2010	34	61	2018
16	76	2001	32	61	2009	32	62	2017
22	66	2000	33	60	2008	28	64	2016
20	68	1999	30	61	2007	34	61	2015
19	71	1998	34	59	2006	33	60	2014
15	7.96	1997	28	63	2005	34	61	2013
15	7.71	1996	26	64	2004	33	60	2012
18	73	2002	21	70	2003	35	58	2011

(منظمة الشفافية الدولية، 2019).

وتميزت هذه الفترة بمتغيرات رئيسية كالتالي (ماتزكين ، 2008 ، ص26):

1. ظهور مصادر جديدة للفساد السياسي في أعقاب حرب الأيام الستة.
2. فقدان الأخلاق العامة بين النخب.
3. ظهور الفساد السياسي على نطاق واسع.
4. ظهور الفساد بين كبار المسؤولين.

وفي تسعينات القرن الماضي بدأت النظرة تجاه الفساد تتغير تدريجياً مع نشر تقارير عن شبكات فساد ارتبطت بوزير الداخلية في تلك الفترة أريه درعي واتهامه بتلقي الرشوة والسرقة وتحويل أموال لجمعيات تابعة لحزبه "شاس" في الأول من يونيو/حزيران 1990، حينها رفض الوزير درعي الاستقالة أو الاعتراف بالتهم، كاسرا بذلك الأعراف السائدة حتى أزاحته المحكمة الإسرائيلية في سبتمبر/أيلول 1993 عن منصبه وقدمت لوائح اتهام ضده، وبعد خمس سنوات من المحاكمة (1994-1999)، أُدين درعي بالتهم الموجهة إليه ودخل السجن؛ ولكنه عاد إلى الحياة السياسية عام 2012؛ ليتأسس حزب "شاس" اليميني المتطرف وليمثله في الكنيست والحكومة (جراعبة، بن شطريت، 2018، ص3).

ويمكن القول أنه في أواخر عقد التسعينيات زادت حالات الفساد في النظام السياسي الإسرائيلي وظهرت إلى العلن بشكل كبير حيث يوضح الشكل رقم (2) عدد حالات الفساد السياسي بين أعوام 1998 - 2000 (ماتزكين، 2008 ، ص33).

جدول رقم (2:2): عدد حالات الفساد السياسي بين أعوام 1998 - 2000.

عدد حالات الفساد السياسي	
23	السلطات المحلية
20	جهاز الشرطة
12	الوزراء وأعضاء الكنيست
7	النظام التعليمي

ويرى الباحث أن أشكال الفساد قد تطورت بشكل كبير في سنوات التسعينيات وما بعدها بحيث أصبحت المؤسسات الرسمية والنظام السياسي ككل يعاني من الفساد بأشكاله، ويرد هذا الازدياد في وتيرة الفساد إلى انفتاح النظام السياسي على العالم الخارجي واتساع نشاط رجال الأعمال وظهور الشركات العابرة للقارات والمؤثرة اقتصاديا على السياسة.

ويؤكد كلاً من نافوت، وكوهين أن العديد من المؤشرات تدل على أن استخدام المحسوبية والرشوة لكبار المسؤولين والسياسيين قد ازداد بالفعل في (فترة التسعينيات) إلى درجة تسمية هذه الفترة بعصر الفساد في "إسرائيل"، خاصة بعد ظهور العديد من القضايا في صفوف كبار رجال الدول (Navot & Cohen, 2015, P10).

والحقيقة أن الفساد السياسي لم يقتصر على رجالات السياسة فقط، بل طال بعض رجال الدين "الحاخامات"، ورجال الأعمال اليهود ورؤساء بعض البلديات في قضية الشبكة اليهودية الكبيرة التي تعمل على مستوى عالمي في مجال تبييض الأموال وسرقة الأعضاء البشرية وبيعها واستخدام العائدات المالية لرشوة كبار المسؤولين داخل "إسرائيل" وخارجها لغايات سياسية (الحناشي، 2009).

أهم قضايا الفساد.

باتت ظاهرة الفساد في "إسرائيل" واسعة جدا في السنوات الأخيرة، وتنتشر هذه الظاهرة في كافة المؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية، وكذلك المؤسسة العسكرية والشرطة (مدار، 2017)، ومن أهم قضايا الفساد ما يلي:

1. قضية "سروسي":

أثّم في هذه القضية الرئيس الإسرائيلي الأسبق، عيزرا فايتسمان، الذي اضطر للاستقالة من منصب رئيس الدولة والذي شغله من عام 1993 وحتى استقالته عام 2000، إثر تسرب معلومات في الصحافة عن تلقيه أموالا بشكل غير قانوني تُقدّر بمئات آلاف الدولارات من رجل أعمال فرنسي، وهي القضية الأولى في تاريخ "إسرائيل" التي فُتح تحقيق جنائي مع رئيسها، وبالرغم من أن الشرطة أوقفت التحقيقات لعدم اكتمال الأدلة، إلا أن فايتسمان ترك منصبه في عام 2000 (جراعبة، بن شطريت، 2018، ص3).

2. قضايا الاغتصاب:

انتُخب موشيه كتساف رئيساً لإسرائيل في أول أغسطس/آب 2000 خلفاً لفايتسمان ولكنه استقال من منصبه في يونيو/حزيران 2007، على خلفية إدانته بتهم الاغتصاب والتحرش الجنسي ضد عدد من الموظفات اللواتي عملن معه سواء عندما كان وزيراً للسياحة أو خلال ولايته الرئاسية، وفي عام 2011 بدأ كتساف تنفيذ حكم السجن وأُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2016، بعدما قضى خمس سنوات من مدة الحكم البالغة سبع سنوات (الجزيرة نت، 2008).

3. قضية "هولي لاند وتالانسكي":

وَجَّهَت التهم في تلك القضايا إلى رئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت الذي شغل منصب رئيس الوزراء في الفترة 2006-2008، حيث حُكم عليه بتهمة الاحتيال وخيانة الأمانة في فضيحة معروفة باسم "قضية هولي لاند"، كما أُدين أولمرت في عام 2012 بأخذ الرشوة المتعلقة بمشروع الإسكان في القدس المحتلة، حيث شغل حينئذ منصب رئيس بلدية، قبل أن يصبح رئيس الوزراء، ثم أُدين عام 2015 بتلقي الرشوة فيما يسمى "قضية تالانسكي"؛ إذ شهد رجل الأعمال الأمريكي موريس تالانسكي بأنه أعطى أولمرت أموالاً، وبذلك أصبح أولمرت أول رئيس حكومة في "إسرائيل"، يمثل أمام القضاء في قضايا فساد (الصفدي، 2017).

4. قضية "الجزيرة اليونانية":

وفيها اتُّهم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون، الذي تولى المنصب من عام 2001 وحتى عام 2006 عن حزب الليكود، بتلقي مئات الآلاف من الدولارات رشاًوى عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية، في أواخر التسعينات من القرن الماضي، حيث حصل عليها من رجل الأعمال الإسرائيلي، "ديفيد أبيل"، لمساعدته في الحصول على تصريح لتطوير عقاري في اليونان، فيما بات يُعرف بقضية الجزيرة اليونانية، وبالرغم من أن النيابة العامة أوصت حينها بتوجيه اتهامات ضده، إلا أن النائب العام رأى أن الأدلة لم تكن كافية (الصفدي، 2017)، كما كان يُشتبه أيضاً في تورط شارون بالسيطرة على أراضي دولة وتعيينات سياسية، ومخالفات لقانون تمويل الأحزاب، وهي

تهم تحمّلها مساعده الشخصي/ ابنه عمري شارون، وحُكم عليها بسبب بعضها بالسجن لمدة 7 أشهر بعد صفقة مع النيابة العامة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015(جراعبة، بن شطريت، 2018، ص3). ويرى الباحث أن الفساد في المجتمع اليهودي موجود منذ القدم ومن قبل قيام دولة "إسرائيل"، كما أن ظاهرة الفساد ورغم حدوث كثير من الحالات منها؛ إلا أنها ومقارنة بالكثير من الدول تعتبر محدودة، كما أن "إسرائيل" تتميز بأن الجميع فيها يحتكم للقانون دون أي تفرقة وهذا ما يعتبر مثلاً للنزاهة والشفافية، فالكل سواسية أمام القانون، حيث أدان وأصدر القضاء الإسرائيلي الحكم على الكثير من قيادات المجتمع الإسرائيلي المذنبين، وأوقع عليهم العقوبات التي يستحقونها بمجرد ثبوت الجرم عليهم.

2.2 المبحث الثاني أسباب الفساد السياسي

• مقدمة:

الفساد ظاهرة متشعبة، تتداخل فيها جملة من العوامل والأسباب المؤدية لها، وتختلف الأسباب والعوامل التي تساعد في نموه بالدول النامية، إلى حد كبير عن تلك العوامل المساعدة في نموه بالدول المتقدمة، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة التي تؤدي إلى بروز هذه الظاهرة وتشكل في مجملها ما يُعرف بـ "بيئة الفساد"، وهي أسباب كما قلنا تتواجد في مختلف المجتمعات، إلا أنها تتدرج في أهميتها من مجتمع لآخر، فقد يكون لسبب ما أهمية كبرى بانتشار الفساد في مجتمع ما، بينما يكون في مجتمع آخر سبباً ثانوياً(المصري، 2010، ص23).

والواقع أن هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في مجموعها بتوفير المناخ المناسب لنمو ظاهرة الفساد في النظام السياسي الإسرائيلي، إذ تتأثر عادة منظومة الفساد بوجود البيئة العامة المناسبة والتي تغذي عناصر الفساد، حيث تنوعت عوامل الفساد في المجتمع الإسرائيلي، وأصبحت أكثر تأثيراً في النظام السياسي والطبقة الحاكمة الإسرائيلية، حيث تبدأ من تأثير المافيا السياسية الانتخابية وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع، إلى انتشار ثقافة المتعة، وتوغل القيم الغربية، مروراً باختلاف الأجيال وتغيير المفاهيم لدى الجمهور، وصولاً إلى شيوع الفضائيات وبروز انعكاس العولمة، إلى جانب الانعكاسات المادية والأخلاقية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وما تبعه من

سلوك عنصري مع فلسطيني الـ 48 وفلسطيني القدس الضفة الغربية وقطاع غزة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص11).

وهنا نرصد أهم أسباب الفساد في "إسرائيل" على النحو التالي:

أولاً: تعدد الثقافات في المجتمع الإسرائيلي:

يتكون المجتمع الإسرائيلي من ثقافات متنوعة، جاءت نتيجة الهجرة اليهودية إلى فلسطين من مختلف دول العالم، وطبيعة الاستيطان، وهذا ما ميز المجتمع الإسرائيلي عن غيره من المجتمعات الأخرى، نتيجة تميزه بعادات مختلفة رغم صفته الدينية اليهودية له، وحملت تلك الثقافات ما نشأت عليه داخل مجتمعاته الأصلية ونقلتها للمجتمع الإسرائيلي الجديد؛ لتواجه مشكلة عدم القدرة على التأقلم مع الحياة الجديدة؛ لتباين البيئات التي كانت تحتضنها قبل احتلال فلسطين مع إصرارها على التمسك بعادات وقيم مجتمعها الأصلي، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الغالبية جاءوا بحثاً عن الحراك الاجتماعي، فهم صهاينة مرتزقة لا يكثرثون للقيم الأيدلوجية الصهيونية (كاظم، 2010، ص 22).

فنقلوا معهم ظاهرة الجريمة حتى أصبحت متجذرة داخل المجتمع، لترتفع نسبتها وبكافة المدن الرئيسية، ولم تكن من النوع العادي وبعترف أقره رئيس الكنسيت (رونين ويفلينن) معلناً أن الجريمة باتت تشكل خطراً إستراتيجياً، تقشي ظاهرة ببيض الأموال والعنف المسلح بحيث بات المجتمع الإسرائيلي يشكل مجتمعاً متوحشاً، مضيفاً بخطاب وجهه لنوابه بالقول: "هل تعلمون أن الناس في إسرائيل يدفعون المال ليحصلوا على الحماية... حتى أصبحت موضحة وأسلوب حياة"، وقد ارتبطت معظم الجرائم بالماфия الروسية التي نُقلت مع هجرة اليهود الروس لإسرائيل، مع تقشي ظاهرة تبيض الأموال والعنف المسلح (كاظم، 2010، ص22).

ثانياً: أزمة الشرعية في "إسرائيل".

لا يمكن القول أن "إسرائيل" تحظى بأزمة شرعية لدى مجتمعها سوى من بعض الحركات الحياضية والتي تنكر وجود "إسرائيل"، مثل جماعة ناطوري كارتا، ولكن "إسرائيل" بحد ذاتها تعيش أزمة شرعية

في علاقاتها الإقليمية وخاصة من الدول العربية، ومع الفلسطينيين الذين يرون بأنها دولة غازية تحتل أراضيهم، وهو ما يفسر حالة الصراع الذي تعيشه منذ وجودها حتى الآن (شعبان، 2014، ص34).

لقد حاولت الحركة الصهيونية، شأنها شأن أية حركة استعمارية إضفاء هالة من الشرعية على عملية الاستعمار التي تضمنت شقين هما: نقل مهاجرين أجنب إلى فلسطين، وطرد الشعب الفلسطيني من وطنه، وتعددت هذه الديباجات وتجاوزت في الواقع برغم تناقضها، وذلك بهدف كسب مختلف الأصوات لتأييدها (على، 2018).

إذ لا يمكن لدولة تمارس الاحتلال وتقتل الأبرياء من الفلسطينيين أن تكون دولة ديمقراطية، وبالتالي فإن سلطتها لا يمكن أن تكون نزيهة، ومن ذلك قضايا عدة منها: حادثة الباص 300 حيث تم إعدام اثنين من الفلسطينيين بعد اعتقالهم أحياء إثر خطفهما باص إسرائيلي وقيادته إلى قطاع غزة عام 1984، ولم تتخذ إجراءات عقابية ضد المتورطين من قادة الشباك بقتل الفلسطينيين، ولم يقدم أحد للمحاكمة، بل إن الرئيس الإسرائيلي أصدر عفواً عن رجال الأمن العام، فضلاً عن ذلك قتلت "إسرائيل" 13 فلسطينياً من فلسطين المحتلة لعام 48 في بداية انتفاضة الأقصى 2000، وقامت بتشكيل لجنة أور التي لم توص بأية عقوبات ضد المتورطين من الشرطة أو متخذي القرار من القيادة السياسية الإسرائيلية (شعبان، 2014، ص34).

أما شارون ومن خلال حياته العسكرية والسياسية فقد نظر للقضية الفلسطينية من فوهة البندقية، وفي أثناء ترأسه للحكومة الإسرائيلية 2001-2003 أمر الجيش باحتواء انتفاضة الأقصى 2000 من خلال استخدام القوة العسكرية، وكذلك الحملات العسكرية التي قادها شارون في عام 2002 ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية، ومنها: الدرع الواقي والسور الحازم، حيث خاض هجوماً شرساً، وقام من خلاله بإعادة احتلال الضفة الغربية (شعبان، 2014، ص34).

أما نتنهاو فقد استطاعت حكوماته أن تثبت للداخل الإسرائيلي أن خيار الردع هو القاعدة الأولى للأمن، حيث خاض حروباً دموية ضد غزة "تفهمها" العالم من أجل أمن "إسرائيل"؛ حتى إن تحقيقات الأمم المتحدة -على جسارتها- بقيت حبراً على ورق، حيث أظهرت "انحياز" المنظمة الأممية وفق

المظلومية التي دفع بها نتتياهو والتي استجاب لها دونالد ترامب في واشنطن وسفيرته لدى الأمم المتحدة في نيويورك، نيكى هايلي(قواص، 2018).

لقد أصبحت "المسألة اليهودية" هي مشكلة اليهود بإسرائيل، في حين يعيش اليهود في أوروبا والولايات المتحدة وغيرهما حياة طبيعية، وقد بدأ الإسرائيليون ينظرون إلى مسألة الهوية اليهودية بنظرات شتى تُعبر عن الصراع بين المجموعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع الإسرائيلي، ويحاول فريق منهم التخلص من هذه المشكلة من خلال التوصل إلى صيغة ديمقراطية لا يهودية؛ للتعايش فيما بين هذه الفئات المختلفة، وللتعايش بين مجتمع الأغلبية الاستيطانية ومجتمع الأقلية الفلسطيني، الذي تظل معاناته شاهداً على غياب الديمقراطية، وقد دفع إلى هذا الاتجاه تحلل الإجماع "القومي" الصهيوني الذي فرض تعريفاً معيناً لليهودي هو التعريف القومي العلماني، واقتصر في الغالب على اليهودي الأبيض، وهمش الاتجاهات الأصولية الأخرى(علي، 2018).

وعلى الرغم من وجود العديد من ملامح الديمقراطية، فإن السياسة الإسرائيلية تظل مجافية لجوهر الديمقراطية، وتقتصر على الأشكال دون المضمون الذي يعكس طابعاً استعماريّاً عنصريّاً عنيفاً وممزقاً داخلياً، وغير واثق من ذاته، يتبدى في العصبية التي يتعامل بها مع محيطه الفلسطيني والعربي، واعتماده المفرط على القوة لإثبات وجوده، وهو ما يؤكد استمرار أزمة شرعية الوجود(علي، 2018).

ويرى الباحث أن لعملية السلام المبرمة بين الفلسطينيين و"إسرائيل" تأثيراً كبيراً في السياسة العالمية، لأنه وبفضل تلك الاتفاقية قد اعترف الجانب الفلسطيني بحق "إسرائيل" في الأرض، الأمر الذي أضفى شرعية دولية كانت تبحث عنها "إسرائيل" للولوج للدول الإسلامية والعربية وإقامة علاقات طبيعية مع تلك الدول متسلحة باعتراف الفلسطينيين بحق "إسرائيل" في الوجود على أرضهم، مما فتح المجال لاستثمارات كبيرة بين تلك الدول وبين "إسرائيل"، فأصبحت أزمة الشرعية فقط مع الشعوب وليست مع الأنظمة.

ثالثاً. عدم الاستقرار السياسي:

يعاني النظام السياسي الإسرائيلي من أزمة عدم الاستقرار السياسي النابعة من عوامل بنيوية، فمنذ قيام دولة "إسرائيل"، افتقد النظام السياسي للاستقرار الحكومي، فقد أُجريت ما يقارب (20) مرة انتخابات كنيست، احتوت على تشكيل (32 حكومة)، حيث يؤخذ على ذلك عدم إنهاء أي حكومة انتخابية مدتها القانونية المقابلة لعمل دور الكنيست، وهذا أدى إلى اعتبار النظام السياسي الإسرائيلي الأقل استقراراً مقارنة مع أنظمة الدول الغربية (كاظم، 2010، ص22).

فتعدد عمليات الانتخاب للبرلمان وتكلفتها الباهظة في موازنة الدولة، أدى إلى تبني النموذج الأمريكي (الانتخابات الأولية) لاختيار قوائم الأحزاب المرشحة للكنيست مما أسهم في وجود قدر كبير من الفساد، حيث يقوم الحزب من خلال إعلانه بفتح باب الانتساب لعضوية الحزب، ويتنافس المرشحون للحصول على أصوات هؤلاء، حيث لا يملك الكثير من المتنافسين المال اللازم للحملة الانتخابية التي تؤهله للفوز بترشيح الحزب؛ الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن ممولين لهذه الحملات الدعائية سواء من الداخل أو الخارج (شعبان، 2014، ص34).

وفي هذا الصدد كشفت صحيفة "هآرتس" الناطقة بالعبرية بتاريخ 2012/10/12 عن مصادر التمويل المالي للسياسيين في "إسرائيل" والذي يتكون أغلبه من رأسماليين لا يسكنون داخل "إسرائيل"، وقد يكون له الدور الحاسم في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، حيث أوضحت الصحيفة من خلال التقرير الذي نشرته أن نسبة 53% من الأموال التي وصلت للسياسيين في "إسرائيل" خلال عامي 2010-2011 جاءت من رأسماليين خارج "إسرائيل"، ويتم تقديم الدعم المالي للعديد من قادة الأحزاب الإسرائيلية؛ لخوض الانتخابات الداخلية في هذه الأحزاب، وكذلك في الانتخابات العامة (وكالة معاً، 2012).

رابعاً: انتشار ثقافة الفساد في المجتمع الإسرائيلي:

إن أحد أهم العوامل التي ساهمت بانتشار الفساد السياسي بين النخب السياسية، هو انتشار ثقافة الفساد في المجتمع الإسرائيلي، فإسرائيل تتراجع فيها القيم الأخلاقية، وقد هاجرت ظواهر الجريمة

والفساد مع الهجرات اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وظاهرة العنف والسطو المسلح على البنوك تشبه ما يحدث في شيكاغو الأمريكية، فالجريمة المنظمة أصبحت حقيقة ويرتبط بعضها بالمافيا الروسية وبتبييض أموال، كما تشهد "إسرائيل" حالات اغتصاب عالية جداً، وتزدهر فيها سوق التجارة بالنساء أيضاً (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 16).

إن ممارسات الفساد في "إسرائيل" تتنازل يوماً بعد يوم، لأن الكثير من اليهود اعتادوا أن يحصلوا على كل شيء دون مقابل، فاليهود المتدينون الذين عاشوا في فلسطين أيام الحكم العثماني في عدد من المدن الفلسطينية، ويعرفون باسم المستوطنين القدامى اختاروا نمطاً خاصاً من الحياة، ورفضوا العمل؛ لأنهم اعتبروا انفسهم أفضل من البشر وفوق كل شيء، فقد صدقتهم العديد من المنظمات الصهيونية وغير الصهيونية وقدموا لهم الدعم المالي الدائم، ولا تزال هذه الفئات المتطفلة موجودة (منصور، 2017).

لقد تحولت ثقافة كل شيء دون مقابل إلى فساد، وتُمارس كما مورست في الماضي من قبل جماعات الاستيطان الزراعي، حيث أقام هؤلاء بيوتهم فوق أرض أعدتها الحركة الصهيونية، وحصلوا على دعم مالي من البارون روتشيليد وغيره، مثل منظمة عزرا وهاداسا وجونيت وغيرها، بعد أن أصبح الحصول على الأموال والأراضي مجاناً جزءاً لا يتجزأ من عقلية اليهودي، وجزءاً من ثقافته وأخلاقه ونزواته الدينية، فلا أحد يستغرب من ممارسات المستوطنين شبه اليومية ومحاولاتهم الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين بالطرق الملتوية وبالقوة. (منصور، 2017).

لذا إن ثقافة الفساد في المجتمع الإسرائيلي أصبحت وباءً، خصوصاً بعد احتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وأصبحت إمكانية الإسرائيليين في الدخول إلى منازل الفلسطينيين وإخراج العائلات منها والمطالبة بملكيته، تمثل الفساد الأخلاقي للإسرائيليين على أعلى المستويات (الإمارات اليوم، 2017).

خامساً: تفشي الفساد في العمل المؤسساتي الإسرائيلي:

تسعى الدول ذات النظم الديمقراطية إلى الحفاظ على العمل المؤسساتي، فعند حدوث تغيير وزاري أو حكومي، فلا يتم التغيير على مستوى الموظفين والعاملين في الوزارات؛ ولكن ما يحدث عند حدوث تغيير حكومي؛ فإنه أيضاً يتم تغيير قادة عمل المؤسسات، فأصبح النظر إلى قادة العمل الحكومي على أنهم قادة سياسيين وأنه يجب تغييرهم عند تغيير الحكومة، ويتم تعيين الموظفين الكبار في الوزارات بناء على المحاصصة السياسية بين القوى المشاركة في الائتلاف الحاكم، والتي تنشأ عندما لا يكون هناك قدرة للحزب الحاكم منفرداً بتشكيل الحكومة، وهي الصفة الأساس للنظام السياسي الإسرائيلي (شعبان، 2014، ص 165).

ولقد أورد مركز الزيتونة نقلاً عن صحيفة كريستيان ساينس مونيتور The Christian Science Monitor تقريراً قالت فيه: "إن إسرائيل" ظلت على مدى عشر سنوات مضت تقريباً أى قبل عام 1998م تتجاهل ما يجري في مؤسسات الحكم من مخالفات وفضائح، ونتج عن ذلك تراجع كبير بالثقة الشعبية في هذه المؤسسات، وهو الأمر الذي يعد مؤشراً جديداً على تغير النظرة العامة لهذه المؤسسات".

ويورد التقرير نقلاً عن رافي سميث Rafi Smith مدير معهد سميث The Smith Institute لقياسات الرأي العام في مدينة رامات غان بالقرب من تل أبيب قوله: إن ما حدث خلال السنوات الماضية هو أن كل مؤسسات الدولة تعرضت للتآكل، بما في ذلك وزارة العدل نفسها والمحاكم والقادة السياسيين والعسكريين إلى درجة أنك إذا أطلقت لقباً سياسياً على أي شخص فإن شعبيته ستخفض على الفور بنسبة 20% (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 17).

كما أن انتشار ظاهرة (مقاولي الأصوات) القائمة أساساً على توجه الساسة الطامحين لتبوء مقاعد بالكنيست عشية كل انتخابات تمهيدية تجري؛ لاختيار القوائم الحزبية لأشخاص معروفين بنفوذهم للتصويت لصالحهم، مقابل التعهد لهم بتقديم الوظائف والأموال بعد نجاح الانتخابات، وساهمت هذه الظاهرة بالذات كثيراً بانتشار الفساد السياسي عن طريق شراء المناصب السياسية داخل النظام (كاظم، 2010، ص 23).

من هنا أن ظاهرة "مقاولي الأصوات" هي أحد الأسباب التي تشجع على استئراء الفساد في نظام الحكم بإسرائيل، مع أنها تكاد تنفرد بهذه الظاهرة عن سائر الدول الغربية، وليس بجديد شراء المناصب السياسية في النظام الإسرائيلي، فقد حذرت مراقبة الدولة السابقة القاضية مريام بن فوراء في تقرير لها من أن السلطة فيها تشتري بالمال (النعامي، 2004).

سادساً: عدم الاستقرار الاقتصادي في المجتمع الإسرائيلي:

عانت "إسرائيل" من الركود الاقتصادي، ولكن بعد التحول عن الاقتصاد الزراعي في منتصف الثمانينيات بدأت حالة من الاستقرار الاقتصادي عبر التعاون مع الولايات المتحدة، فظهرت ملامح التطور على الاقتصاد الإسرائيلي ونشأت طبقة اقتصادية جديدة، ومع بداية الألفية الجديدة، عاد واتسم الاقتصاد الإسرائيلي بنوع من الركود وبحالة من عدم الاستقرار (شعبان، 2014، ص 33).

حيث أشارت التقديرات إلى ارتفاع مصروفات الأمن في العام 2001 بنسبة 9%، كما اتسعت الفجوة بين الصادرات والواردات بـ 45% في العام نفسه، وطراً انخفاض بنسبة 3% على الناتج من قطاع الأعمال، وهو القطاع الأكثر تأثراً من مجمل الناتج المحلي بانعدام الاستقرار، لذا فالاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى 2000م) عانى من أزمة حقيقية، وتراجع حقيقي في مجمل الناتج المحلي، وتعرض إلى التباطؤ بمجالات مثل: معدلات البطالة، والإنتاج الصناعي، واستيراد وتصدير البضائع والخدمات، وقطاع البناء والسياحة... وغيرها (بشارة، 2005، ص 173).

ويمكن إرجاع عوامل الأزمة الاقتصادية إلى مصدرين رئيسيين: عوامل خارجية متعلقة بالاقتصاد العالمي، بما في ذلك التباطؤ العام الناجم عن كل ما يتعلق بحرب الإرهاب الأمريكية منذ 11 أيلول 2001، والأزمة التي سبقتها بمجال الاستثمار في إنتاج وتطوير التقنيات العليا (الهاي-تيك) بشكل عام، وعوامل داخلية أهمها تصعيد الاحتلال للمواجهة مع الفلسطينيين ونشوب الانتفاضة وحالة عدم الوضوح أو عدم اليقين النابعة من الوضع السياسي- الأمني، وتأثر الاقتصاد بحالة عدم الاستقرار،

إضافة إلى سياسة بنك "إسرائيل" المتمتزة ضد خطر التضخم، والنابعة من تجارب "إسرائيل" السابقة، التي تحافظ على نسب فائدة عالية نسبياً (بشارة، 2005، ص173).

وتسببت حالة الركود الاقتصادي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوسعت تلك الفجوة باستمرار في العقدين الأخيرين أى قبل عام 2003م، كما انخفض مستوى المعيشة ومستوى دخل الفرد، وانخفض دخل الحكومة من الضرائب؛ إلا أن الضمانات الأمريكية التي قدمت لحكومة "إسرائيل" في العام 2003 بمبلغ عشرة مليارات دولار، أنقذتها من تلك الأزمة ولولا تلك الضمانات لعومت "إسرائيل" في صندوق النقد الدولي وفى البنك الدولي كدولة في حالة ركود وأزمة ولارتفعت الفوائد التي تجبى منها على الديون ولقلصت اعتماداتها المالية (بشارة، 2005، ص174).

لقد أدت تلك المساعدات الأمريكية، إلى وجود نوع من الاستقرار في الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره، وسادت ظاهرة الخصخصة وهي سيطرة السوق الخاصة على اقتصاد الدولة كلها، رافقه زيادة في عدم المساواة الأمر الذى أدى إلى تقشي الفقر، وزيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء؛ بسبب سيطرة رأس المال الخاص على الملكية العامة، وهو الذى أدى إلى ارتفاع ظاهرة الإجرام المنظم وهو محاولة السيطرة على الدولة من خلال بيع أملاك الدولة (شعبان، 2014، ص34).

ويرى الباحث أن بيئة المجتمع الإسرائيلي ساهمت بشكل كبير في وجود الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد الذى أثر تأثيراً كبيراً على نظامها السياسي، فالكثير من الظواهر ساهمت في انتشار الفساد داخل "إسرائيل"، بداية من تعدد الثقافات ولجنسيات متعددة، جعله مجتمعاً خصباً لنشوء ظاهرة الفساد، مروراً بالكثير من الأحداث والصراعات الداخلية والخارجية ساهمت بشكل كبير في إبراز ظاهرة الفساد.

3.2 المبحث الثالث: مظاهر الفساد السياسي:

يأخذ الفساد مظاهر وأشكالاً مختلفة، فمن الممكن أن يشمل مظاهر الرشوة والاختلاس لدى صغار الموظفين أو كبارهم، أو لدى المتعاملين معهم، كتزوير الأوراق الرسمية، ونقل الأخبار الكاذبة، وحالات إحالة مقاولات أو عقود توريد لأشخاص قريبين جداً من المسؤولين، بدون أخذ عطاءات منافسة، أو من خلال منافسة صورية، وتدخل المسؤولين في الإحالة لأغراض المنفعة المادية الشخصية، أو لمنفعة سياسية، والتدخل بسير القضاء، وكذلك يشمل ضعف الأداء (حيث يُعد أحد أوجه الفساد الإداري)، ومن أشكاله، الإهمال في الواجب العام، والتواكل عنه وعدم أدائه بصورة صحيحة، وإهمال الموظف وعدم إحساسه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه للوصول للأهداف، مما يلحق الأذى بالمجتمع، ويسبب له الضرر، فبعض الدراسات التي تناولت موضوع الفساد اعتبرت سوء الإدارة والفوضى والإهمال، من أشكال الفساد، واعتبرته فساد غير مقصود، لا تتوفر فيه سوء النية، أو قصد الفساد، وإنما يصنف ضمن أشكال الفساد، باعتبار أن نتائجه لا تختلف كثيراً عن نتائج الفساد، من حيث إلحاق الضرر الاقتصادي والاجتماعي بالمواطنين(المصري، 2010، ص31).

وفي "إسرائيل" تعددت أشكال الفساد التي مارسها المسؤولون، ما بين خرق لقانون التمويل الحزبي للانتخابات، ومنح المقربين امتيازات غير عادية، ناهيك عن فضائح مالية وأخلاقية لحقت بالعديد من المسؤولين بدءاً من رأس الدولة ووصولاً إلى الكنيست والوزراء وكبار الموظفين الذين يعملون لجانبهم. في ضوء ذلك نسلط الضوء على أبرز مظاهر الفساد في "إسرائيل" على النحو التالي:

1.3.2 المطلب الأول: مظاهر الفساد:

أولاً: الفساد المالي والإداري:

يعد الاقتصاد اليهودي ذا طابع خاص، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على جمع التبرعات من أنحاء العالم من مصادر مختلفة والتي تقوم بجمعها اللوبيات الصهيونية، مع وجود المصادر الأخرى من زراعة، وصناعة، وسياحة، حيث تسعى دولة الاحتلال إلى منافسة الدول العظمى اقتصادياً، وتعتبر دولة الاحتلال أن المال بجانب القوة الاقتصادية يحققان أغراضهم وأطماعهم في العالم.

ويُعرّف الفساد الإداري بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام؛ لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته (محارب، 2016، ص7)، وعلى الرغم من كثرة صور الفساد التي استشرت في "إسرائيل"، فإنه بالإمكان الإشارة إلى أشهر قضايا الفساد المالي والاقتصادي التي لحقت بعدد من المسؤولين الإسرائيلي كما يلي:

1. تساحي هنغبي:

تسلم تساحي هنغبي مهاماً عدة في لجان الكنيست، وفي أثناء توليه منصب وزير جودة البيئة سنة 2001، أقدم هنغبي على تعيينات سياسية في الوزارة لعشرات من أعضاء حزب الليكود ومقربين منهم، وعلى أثر ذلك قرر المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز، تقديمه للمحاكمة واستجوابه بتهمة الاحتيال وخرق الأمانة ودفع الرشوة الانتخابية، وتقديم شهادة كاذبة وأداء اليمين الكاذب، وبتاريخ 2006/2/22 منع مزوز الوزير هنغبي من شغل منصب وزير بعد الانتخابات، وذلك بسبب تهم الفساد التي وُجّهت ضده (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص33).

وبتاريخ 2006/3/4 أُلحِمَ النائب الإسرائيلي العام عران سندر إلى أنه يتحتم على هنغبي الاستقالة أو إقصاء نفسه عن منصبه، وبعد أن قدّم مزوز بتاريخ 2006/8/15، لائحة اتهام ضد هنغبي في قضية التعيينات السياسية، وأعلن هنغبي أنه تنازل عن حصانته البرلمانية، إلا أنه في نهاية العام 2010 اضطر لوقف عضويته للكنيست، بسبب حكم محكمة ضده في قضية توظيف موظفين في واحدة من الوزارات التي تسلمها، على أساس حزبي، ولكن الحكم لم يمنعه من الاستمرار في العمل السياسي. وعاد هنغبي إلى الكنيست في الانتخابات التالية التي جرت في مطلع عام 2013 (مركز مدار، 2019).

2. إبراهيم هيرشيزون:

تولى إبراهيم هيرشيزون وزارة المالية ما بين عامي 2006 و2007 في حكومة رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت، واتُّهم إبراهيم بالسرقة وتبييض الأموال والخداع والتآمر على تنفيذ جرائمه بالتواطؤ مع جنود يعملون في قواعد عسكرية للجيش عبر سرقة الوقود من تلك القواعد (كاظم، 2010: 28)، كما تم الحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وخمسة أشهر بعد إدانته باختلاس مبلغ مليون

دولار خلال عامي 1998 و2005، وهذا الأمر كان وراء إجباره على تقديم استقالته قبل بدء محاكمته (عطية، 2009).

3. تسييفي طال:

اتُّهِم القاضي بالمحكمة العليا تسييفي طال بقضايا الفساد على خلفية استغلاله لصلاحياته الحكومية باعتباره رئيساً للجنة التركات، حيث وُجِّهَتْ له تهمة تحويل أموال حكومية لجهات ومؤسسات كان هو أو زوجته أو مستشاره أعضاءً فيها، وتم إغلاق ملف القضية دون اتخاذ أية إجراءات جزائية ضده، بعد قبول ذريعة أن تحويل النقود كان الغرض منه تحقيق أهداف أيديولوجية وقومية (كيالي، 2005).

4. أهارون أبو حصيرة:

أهارون أبو حصيرة هو سياسي، ورئيس بلدية وعضو كنيست ووزير إسرائيلي، انتُخِبَ عضواً للمجلس البلدي في الرملة، ثم تولّى رئاسة البلدية العام 1977 وبقي في هذا المنصب حتى انتخابات العام 1977، حين فاز بعضوية الكنيست الثامن، ثم أصبح في الكنيست التاسع من قياديي الحزب، وتولى ضمن الائتلاف الحكومي منصب وزير الأديان، ووُجِّهَتْ إليه في العام 1980 تهمة الفساد من قبل النيابة العامة إبان رئاسته لبلدية الرملة، وجُرِّدَ من حصانته البرلمانية في مطلع العام 1981 ليتمثل أمام القضاء، وفي ربيع العام نفسه بُرئت ساحته من التهم التي وُجِّهَتْ إليه، وهو نفسه كالتهم للأجهزة الحكومية، السياسية والقضائية، ولحزبه مدعياً بأن ما جرى له كان على أساس طائفي ولكونه "سفارادي" (شرقي)، ولهذا قرر الانشقاق عن حزبه وإقامة حزب جديد باسم "تامي" بدعم من الثري السفارادي نسيم غاؤون، وخاض انتخابات الكنيست متراًساً هذا الحزب الجديد، وانضم إلى الائتلاف الحكومي بعد فوزه في انتخابات الكنيست العاشرة، وتولى وزارتي العمل والرفاه الاجتماعي واستيعاب المهاجرين الجُدد (مدار، 2019).

وفي العام 1982 حُكِمَ عليه بالعمل ثلاثة أشهر "لخدمة الجمهور" إثر توجيه تهمة فساد أخرى بحقه، فاستقال من الحكومة؛ ولكنه لم يستقل من الكنيست، ورغم تعرضه للمحاكمات المختلفة إلا أنه نجح في دخول الكنيست الحادي عشر ممثلاً وحيداً لحزبه، وفي العام 1987 انضم إلى حزب الليكود،

ثم انضم العام 1995 إلى عضوية حركة "غيشر" (جسر)، لكنه لم ينجح في التأقلم والتفاهم مع التركيبة الحزبية الائتلافية، فحاول الحصول على تأييد بعض الأوساط الدينية الشرقية، مثل عمه "أبا سالي" أبو حصيرة، لكن الأخير لم يدعمه سياسياً؛ مما أدى إلى انسحابه من الحلقة السياسية (مدار، 2019).

5. صالح طريف:

شغل صالح طريف عضوية الكنيست لسنوات طويلة عن قائمة حزب "العمل"، وقُدِّمت لائحة الاتهام ضده في العام 1999، ومفادها أنه عندما كان رئيساً للجنة الكنيست، عمل من أجل استصدار جنسية إسرائيلية لصديق له يدعى حسني بدران من سكان مناطق السلطة الفلسطينية، وكانت محاولات عديدة قام بها بدران للحصول على الجنسية الإسرائيلية قد باءت بالفشل، وقد توجه طريف إلى مدير مكتب تسجيل السكان في حينه رافي كوهين، الذي كانت تربطه بطريف صداقة شخصية، وطلب طريف من صديقه كوهين مساعدته في الحصول على الجنسية الإسرائيلية لصديقه الآخر بدران، وفي وقت لاحق جمع طريف بين صديقيه، وبعدها التقى طريف وكوهين على الطريق الرئيسي بين تل أبيب والقدس وسلم كوهين مغلفاً احتوى على مبلغ ألفي دولار رشوة مقابل حصول بدران على الجنسية الإسرائيلية، وفي أعقاب ذلك تم تسجيل بدران في سجل النفوس، بشكل وهمي على أنه مُطلق من زوجته الفلسطينية وفي اليوم ذاته تم زواجه بصورة وهمية من إسرائيلية تدعى يلينا بوتيوغين (عرب 48، 2010).

وفي أعقاب ذلك حكمت المحكمة بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ وبالسجن الفعلي لمدة ستة أشهر على الوزير صالح طريف، بعد إدانته بإعطاء الرشوة والغش وخيانة الأمانة، إضافة إلى فرض غرامة مالية على طريف بقيمة 25 ألف شيكل (عرب 48، 2010).

ثانياً: الفساد الأخلاقي:

وقع عدد كبير من القيادة السياسية والعسكرية لدولة الاحتلال الإسرائيلي في الفساد الأخلاقي، حيث تحتل دولة الاحتلال المركز الثاني والعشرين في الفساد من بين الدول الثلاثة والثلاثين المنتسبة

إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولم يشر مستوى قياس الفساد في "إسرائيل" إلى أي تحسن منذ عام 2007 م، وذلك للأسباب التالية(عبيد، 2012، ص140):

1. الحروب مع الدول المجاورة.
 2. عدم استقرار الداخل اليهودي، مما يعيق بشكل كبير مكافحة الفساد، بل تساعد على انتشاره.
 3. انعدام الشفافية، وغياب الديمقراطية، والاستناد إلى شبكة تملك القوة والسيطرة، وتعمل على تعميم الفساد؛ ليصبح ظاهرة، تنتشر بشكل واسع.
- ويرى الخبير القضائي والأكاديمي "موشي نغبي" المحاضر في الجامعة العبرية، "أن معظم قادة وساسة العدو الإسرائيلي 'فاسدين أخلاقياً'.
- ولقد حكمت المحكمة المركزية التابعة لدولة الاحتلال في مدينة تل أبيب، وغيرها من المحاكم على عدد من الوزراء، وأعضاء الكنيست بالسجن، والتغريم، وسحب المناصب والرتب، وذلك لارتكابهم مخالفات منها الجنسية ومنها المالية.

2.3.2 المطب الثاني: أبرز الشخصيات اليهودية التي وقعت في الفساد:

1. الوزير إبراهيم عوفر:
في عقد سبعينيات القرن العشرين، خاصة فترة حكومة إسحاق رابين الأولى، تم التحقيق مع الوزير السابق في قضية "حساب الدولارات"، التي أفضت إلى انتحاره بعد التحقيق معه في قضية رشوة(الشامي، 2007)

2. سيلفان شالوم

شالوم -وهو أحد أقطاب حزب "الليكود" الحاكم- ففي عام 2015، قدم سيلفان شالوم وزير الداخلية ونائب رئيس وزراء "إسرائيل"، استقالته من منصبه وتحلى عن مقعده بالكنيست وترك العمل السياسي بعد اتهامات له بـ التحرش الجنسي بسيدات أثناء عملهن تحت إمرته خلال السنوات الأخيرة(الجزيرة، 2015).

1. النائب أرون حزان ووالده:

دارت حَوْل حزان ووالده (يحيئيل حزان، وهو نائب كنيست سابق أيضاً) شكوك بإدارة كازينو للمقامرة في بلغاريا، وكان يقوم بتأمين مومسات لزبائن الكازينو، وكانت هناك أدلة أيضاً وفق التحقيق الصحفي للقناة الثانية، على أنه خلال مكوث حزان في بلغاريا وقبل دخوله الحلبة السياسية كان يتعاطى المخدرات الثقيلة.

ووفقاً لتلك الاتهامات قام رئيس الكنيست يولي إدلشطاين بتتحية نائبه أرون حزان من حزب الليكود عن إدارة جلسات الكنيست في أعقاب كشف تحقيق صحفي عن ارتباط هذا النائب بفضيحة كازينو يملكه في مدينة بورغاس وجلب فتيات دعارة لزبائنه(عبيد، 2012، ص 181).

2. وزير الدفاع السابق إسحاق مورديخي:

حيث اتهم بالقيام بأعمال مشينة في ظروف خطيرة عام 2001، وقُدمت بحقه لائحة اتهام مخالفات جنسية(عبيد، 2012، ص 182).

3. موشي كاتساف، رئيس "إسرائيل" السابق:

بدأ بتطبيق عقوبة السجن لمدة سبع سنوات، وذلك بتاريخ 2011/12/7 بسجن معتسياهو، القريب من مدينة تل أبيب، بعد إدانته من قبل محكمة يهودية بالاغتصاب، والتحرش الجنسي، حيث أُدين باغتصاب موظفة، عندما كان وزيراً في الحكومة اليهودية، وإدانته أيضاً بالتحرش بسيدتين، عندما كان رئيساً لدولة الكيان(عبيد، 2012، ص 182).

وخرجت تلك القضية إلى العلن في شهر حزيران/يونيو 2006، عندما قامت السكرتيرة الخاصة لكتساف بتقديم شكوى ضده متهمة إياه بالاعتداء عليها جنسياً، ومحاولة اغتصابها، وكانت تلك الشكوى بداية لسلسلة من الشكاوى الجنسية التي لحقت بالرئيس كاتساف، حيث قامت بعد ذلك العديد من الموظفات العاملات مع كاتساف بتقديم شكاوى مشابهة ضده.

ولقد نفى كاتساف بشكل قاطع الاتهامات التي وُجّهت ضده في البداية إلا أنه اضطر بعد التحقيق معه وتساعد القضية في الأوساط السياسية والإعلامية في "إسرائيل" إلى تقديم طلب بتجميد

صلاحياته كرئيس لدولة "إسرائيل"، حيث أعلن الكنيست بتاريخ 2007/1/25 أن كتساف رئيس غير مؤهل مؤقتاً (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص31).

ولم يكن هذا القرار مرضياً بنظر الجمهور الإسرائيلي، فعلى المستوى السياسي طالب رئيس الحكومة إيهود أولمرت الرئيس كتساف بالاستقالة، وانضمت إليه وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ووزير الأمن الداخلي آفي ديختر، إضافة إلى 27 عضو كنيست، كما وصفه المدعي العام الإسرائيلي مناحيم مزوز، والمكلف بالتحقيق مع كتساف، بأنه "منحرف جنسي وصاحب سوابق عدة" وعلى المستوى الشعبي أظهر استطلاع للرأي نُشرَ في وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن 71% من المستطلعين يطالبون كتساف بالاستقالة فوراً، فيما يؤيد 29% تجسيد صلاحياته كخطوة أولى (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص31).

وقام كتساف إثر ذلك بتقديم استقالته في شهر حزيران/يونيو 2007، أي قبل شهر من انتهاء ولايته القانونية، وجاءت تلك الاستقالة إثر صفقة تضمنت أن يقدم كتساف استقالته من الرئاسة ويعترف بالتحرش الجنسي وارتكاب فعل فاضح، مقابل إصدار حكم ضده بالسجن مع وقف التنفيذ وإسقاط تهمة الاغتصاب من عريضة الاتهامات الموجهة إليه، وقد واجهت تلك الصفقة انتقادات شديدة من الصحف والجمعيات النسائية التي وعدت بالظعن فيها، لكن كتساف عاد وتراجع عن صفقته هذه؛ لأنه قرر أن يكافح لإثبات براءته من التهم المنسوبة إليه (صحيفة النهار اللبنانية، 2007).

4. حاييم رامون:

كان يشغل عام 2006 منصب وزير العدل، ضمن تشكيلة حكومة رئيس الوزراء إيهود أولمرت. لم تدم الفرحة بالمنصب كثيراً، فما هي إلا بضعة أشهر حتى قدم استقالته بعد أن أدانته بالإجماع محكمة بتهمة التحرش الجنسي بمجندة في جيش الاحتلال. حيث وجه له اتهاماً رسمياً بتقبيل المجندة عنوة بعد أن التقطت لهما صورة بناء على طلبها بمكتب رئيس الوزراء أولمرت حيث كانت تعمل. (الجزيرة، 2015)، واستقال رامون الذي يبلغ من العمر 56 عاماً من منصب وزير العدل في أغسطس/ آب 2006 حين وُجِّهَ له اتهام رسمي بتقبيل المجندة عنوة بعد أن التقطت لهما صورة

بناءً على طلبها في مكتب رئيس الوزراء حيث كانت تعمل، وذكر رامون أنها هي التي بدأت بتقبيله (راديو سوا، 2007).

وبعد محاكمته في تل أبيب، صدرت في حقه عقوبة رمزية، تمثلت بـ 120 ساعة عمل للمصلحة العامة، وغرامة قيمتها 15 ألف شيكل (3.300 دولار)، وذلك لارتكابه عملاً منافياً للأخلاق، وقد قرر القضاة ألا يعتبر ذلك جنحة "شائنة"، الأمر الذي أتاح له الاستمرار في منصبه نائباً في الكنيست والعودة إلى الوزارة، لأنه لا يحق للوزراء والنواب المحكومين بعقوبة "شائنة" ممارسة مهماتهم، وقد شكّلت هذه القضية ضربة قوية لأولمرت ولحزب كاديما الذي كان رامون أبرز أقطابه، والمحرك الأساسي لتأسيه. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 32).

5. أفيجدور ليبرمان:

وزير الخارجية في دولة الكيان/ ليبرمان، كان له نصيب هو الآخر من الخضوع للتحقيق على خلفية اتهامه في قضايا فساد مالي وأخلاقي؛ حيث خضع لجلسة استجواب أمام المستشار القضائي للحكومة الصهيونية يهودا فينشتاين، بتاريخ 2011/12/15؛ للتحقيق معه في العديد من قضايا الغش والاحتيال وتبييض الأموال، والتحرش الجنسي، بالإضافة إلى استجوابه حول تلقي شركات تجارية تابعة له أموالاً بقيمة 2.5 مليون دولار من جهات خارجية، ما بين عامي 2008م، و2011م (عبيد، 2012، ص 183).

6. دان حالوتس:

تولى دان حالوتس عدة مناصب مهمة في سلاح الجو الإسرائيلي، كان أبرزها منصب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حزيران/يونيو 2005، وقد تورط حالوتس بعدة فضائح أخلاقية ومالية خلال الحرب على لبنان صيف 2006، حيث لاحقته فضيحة مالية أخلاقية هزت سمعته السياسية فقد كشف صحيفة معاريف العبرية أن حالوتس وبعد ساعتين من اختطاف الجنديين الإسرائيليين، كان منهمكاً ببيع أسهمه المالية في إحدى الشركات تحسباً لانتهاء البورصة بفعل الحرب، الأمر الذي عُذَّ (عيباً أخلاقياً)، ولا مبالاة من القائد العسكري الأول بما حصل، واستخداماً للأسرار الحربية كمصدر للربح المالي الذاتي، ودافع حالوتس عن نفسه بالقول: إنه خلال انشغاله ببيع الأسهم

لم يكن يتوقع أن تندلع الحرب، إلا أنه استقال من منصبه مساء الثلاثاء بتاريخ 2007/1/16(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص33-34).

7. أيوب القرا:

نائب وزير تطوير النقب والجليل، أيوب القرا، خضع هو الآخر للتحقيق في منتصف سبتمبر 2011م، من قبل وحدة خاصة في الشرطة، على خلفية اتهامه بالملاحقة الجنسية، وارتكاب أعمال مشينة، وإسماع ألفاظ مهينة لموظفة في مكتب رئيس الوزراء، وهي الموظفة التي تقدمت بشكوى ضده في مارس 2011م(عبيد، 2012، ص184).

8. الجيش الصهيوني:

ورغم اتهام كبار القادة السياسيين في قضايا الفساد، إلا أن المتتبع لقضايا الفساد في المجتمع الإسرائيلي في 2011، سيلحظ بسهولة أن المؤسسة العبرية الأكبر التي شهدت قضايا فساد في 2011، كانت مؤسسة الجيش، حيث أدين عدد من الضباط بالتحرش بالمجنذات، كما أدين البعض بتعاطي المخدرات أثناء وجودهم في معسكرات الجيش، أو حتى الاتجار في المخدرات، كما هو الحال مع أحد الضباط الذي يتم محاكمته حالياً بتهمة الاتجار في المخدرات على الحدود المصرية مع الأراضي المحتلة، فمن الأمثلة على ذلك(عبيد، 2012، ص184):

أ- الجنرال أوفيك بوخريس: استقال الجنرال أوفيك بوخريس من الجيش الإسرائيلي في يوليو/تموز 2016؛ بعد إدانته بالاغتصاب. وتمكن الجنرال من إبرام صفقة مع الادعاء تجنّب بموجبها الدخول إلى السجن مقابل اعترافه بإقامة علاقة جنسية مع جنديّة برضاها، واعترافه بسلوك غير لائق في قضية أخرى(شاشة نيوز، 2017).

ب- في مايو 2011م، أُقيل قائد قاعدة تابعة للشرطة، وهو ضابط برتبة مقدم من منصبه على خلفية قيامه بتحرشات جنسية، وأعمال منافية للأداب في حق امرأة برتبة ضابط، في مكتب مستشارة رئيس الأركان للشؤون النسائية، بمقر رئاسة الأركان نفسه.

ت- في يونيو حُكِم على ضابط بالسجن عام ونصف، وتغريمه 25 ألف شيكل لكل شرطية تقدمت بشكوى ضده، بعد قيامه بتصوير مجنذات عاريات وهن في غرف تغيير الملابس، وهي القاعدة

نفسها التي أدين بها رقيب أول، «أيلون»، داخل الوحدة العسكرية، بقاعدة بتهمة التحرش الجنسي بجنديتين.

ث- إقالة عدد من المجندات الإسرائيليات، بسبب اعترافهن بتعاطي أنواع مختلفة من المخدرات مثل الماريجوانا والحشيش، بالإضافة إلى الكوكايين أثناء خدمتهن العسكرية في وحدة المعابر الإسرائيلية.

ج- أدين العقيد في جيش الاحتلال عاطف زاهر باغتصاب مجندة عملت موظفة في مكتبه، وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام، وبإنزال رتبته العسكرية إلى رتبة رقيب.

هذا هو حال الكيان اليهودي مهما امتلك من وسائل لتزييف حقيقته، فهو منبع الفساد الذي يملأ العالم بإدارته للإعلام الفاسد والفاضح، واحتوائه على قيادة سياسية وعسكرية وقعت في شباك الشهوات، والإغراءات.

ويرى الباحث أن الفساد في الواقع الإسرائيلي لم يكن مجرد ظاهرة، بل هو فساد بنيوي يتعلق ببنية المجتمع نفسه، وبالآدوات التي تتحكم في المال والسياسة، كما أن مصطلح الدولة الديمقراطية لم يكن إلا مجرد شعار، فبرغم وجود مساحة كافية من الحريات وآليات تداول السلطة في المجتمع الإسرائيلي؛ إلا أن مؤشر الديمقراطية فيها تراجع بشكل كبير، وهو الأمر الذي سيدفع بها إلى مزيد من التدهور والسلطوية الداخلية؛ ما يجعل من ظاهرة الفساد فيها ظاهرة تدفع بها إلى العنصرية والسلطوية، وقد يؤسس ذلك في المستقبل القريب إلى الاستغناء عن الديمقراطية من حيث الجوهر والإبقاء على شكليات وديكورات فارغة من المضمون.

الفصل الثالث: الفساد لدى رؤساء الوزراء

1.3 المبحث الأول: الفساد السياسي لدى إيهود باراك

2.3 المبحث الثاني: الفساد السياسي لدى آرنيل شارون

3.3 المبحث الثالث: الفساد السياسي لدى إيهود اولمرت

4.3 المبحث الرابع: الفساد السياسي لدى بنيامين نتنياهو

الفساد لدى رؤساء الوزراء

1.3 المبحث الأول الفساد السياسي لدى إيهود باراك

1.1.3 المطلب الأول: حياة إيهود باراك السياسية:

ولد إيهود باراك في مستوطنة مشمار هاشارون بفلسطين عام 1942 لأسرة عاشت في أوروبا الشرقية وهاجرت إلى فلسطين قبل قيام الدولة الإسرائيلية، وكان يسمى إيهود بروج قبل أن يستعمل الاسم العبري باراك الذي يعني (البرق)، وبعد أن فرغ باراك من دراسته الأولية التحق بالجامعة العبرية في القدس وحصل على درجة البكالوريوس في الفيزياء، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لاستكمال دراسته العليا، فحصل على الماجستير في النظم الهندسية الاقتصادية من جامعة ستانفورد (دائرة شؤون اللاجئين، 2010).

انتسب للجيش في بداية حياته المهنية، حيث قضى في الخدمة العسكرية 35 عاما، متدرجا في عدة المناصب، أهمها رئيس شعبة التخطيط عام 1982 ورئيس شعبة الاستخبارات 1983، وقائد المنطقة الوسطى 1986، ونائب رئيس الأركان عام 1987، قبل أن يصبح رئيسا للأركان عام 1991 (دائرة شؤون اللاجئين، 2010).

يحفل السجل العسكري لباراك بالعديد من النشاطات الخاصة؛ الأمر الذي جعله صاحب الرقم القياسي في عدد الأوسمة التي حصل عليها في تاريخ الدولة العبرية، ومن بين أهم العمليات الخاصة التي شارك فيها: تحرير الرهائن على متن طائرة سابينا البلجيكية التي اختطفها المقاومة الفلسطينية إلى تل أبيب عام 1972، وعملية اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في فردان بلبنان عام 1973، والتخطيط لعملية تحرير الرهائن في عنتيبي بأوغندا عام 1976، وعملية اغتيال خليل الوزير في تونس عام 1988، وأطلق عليه خلال فترة خدمته في وحدة النخبة سييرت متكال لقب "تابليون" بسبب أسلوبه المتسلط وهي صفة لازمتها في عمله السياسي وأبعدت عنه معظم من اعتُبروا مقربين منه (مرغليت، 1998: 8).

كان باراك رئيس أركان ذا عقلية مسيبة للغاية، وقد انتظر حزب العمل لحظة تسرحه من الجيش بفارغ الصبر كي يتمكن من الالتحاق بقيادته، وفي سنة 1995 عُين باراك وزيراً للداخلية في حكومة رابين، وبعد اغتيال رابين عينه بيرس وزيراً للخارجية، وفي سنة 1996 فاز باراك برئاسة حزب العمل بسهولة في سباق ضم أربعة متنافسين، حائزاً على 51% من الأصوات (مرغليت، 1998: 8).

انتُخب باراك في حزيران 1997 مرشحاً لرئاسة الحكومة من قبل حزب العمل، وذلك بنسبة تتجاوز 50% متفوقاً على منافسيه يوسي بيلين وإفرايم سنيه وشلومو بن عامي، وفي عام 1999 أسس باراك القائمة المشتركة لخوض انتخابات الكنيست الخامسة عشرة وعُرفت باسم (يسرائيل أحات) (إسرائيل واحدة) وهي مكونة من حزب العمل وحركتي (غيشر) (جسر) بقيادة ديفيد ليفي، و(ميماد) (حركة دينية منفتحة)، ونجح باراك في الفوز برئاسة الحكومة بانتخابات آيار 1999 متغلباً على منافسه بنيامين نتنياهو مرشح الليكود ورئيس الحكومة، واحتفظ باراك لنفسه بمنصب وزير الدفاع، إضافة إلى كونه رئيساً للحكومة (مدار، 2019).

وفي نهاية تشرين الثاني 2000 وافق باراك على حلّ الكنيست والتوجه إلى انتخابات جديدة، ولكنه تدارك خطورة إجراء انتخابات برلمانية قد تؤدي بحزبه وتجعله في المعارضة، لهذا أعلن بشكل مفاجئ عن استقالته من رئاسة الحكومة، إلا أنه عاد إلى الحلبة السياسية في عام 2006، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان (تموز 2006)، وتنافس مقابل عمير بيريتس على زعامة حزب العمل وتفوق عليه، فأصبح زعيماً لهذا الحزب، وخلف بيريس بتولي وزارة الدفاع في حكومة شارون (مدار، 2019).

وفي 17 يناير 2011 أعلن إيهود باراك انسحابه (انشقاقه) من حزب العمل هو وأربعة أعضاء كنيست آخرين، وأعلن عن تشكيل حزب جديد باسم "عتسمؤوت" الاستقلال، وبهذه الخطوة وضع باراك نهاية لصراعه مع حزب العمل والذي استمر فترة طويلة (صالح، 2011: 59).

ولقد أحدث انشقاق باراك عن حزب العمل موجة من التساؤلات والتكهنات حول الغايات المركزية من وراء خطوته هذه، حيث أشارت بعضها إلى توأته مع نتنياهو؛ للتخلص من معارضة

وزراء العمل في حكومته المنادين بضرورة إنقاذ العملية السلمية مع الفلسطينيين من حالة الجمود، التي أدخلتها فيها خطوات نتياهو وليبرمان وزير خارجيته، وهناك تكهنات أخرى أشارت إلى تفاهم مسبق بين نتياهو وبارك؛ للتخلص من وزراء العمل وتشكيل حكومة خالية من المعارضة، ويكون على أجندتها معالجة أكثر صلابة للملفين الفلسطيني والإيراني؛ إلا أن هناك من أظهر أن مشكلة بارك هي شخصية في أساسها، بحيث إنه لا يستطيع أن يكون في المعارضة، أو حتى لا يستطيع أن يكون خارج إطار الحكومة (صالح، 2011: 60).

ويرى الباحث أن بارك كان من أقوى القادة العسكريين الذين مروا على الجيش، حيث إنه ذو عقلية عسكريه صنعتها خبرة الميدان، كما أن له باعاً سياسياً طويلاً وعلاقات عسكرية وسياسية واسعة مهدت له الوصول إلى وزارة الدفاع ثم رئاسة الوزراء.

2.1.3 المطب الثاني: إيهود بارك وقضايا الفساد

ومن أهم قضايا الفساد المتعلقة بإيهود بارك عندما كان وزيراً للدفاع استمرار توليه إدارة شركة لبيع الأسلحة وتلقيه عمولة من صفقات تبرم باسمه أو بواسطته، إذ إن القانون في "إسرائيل" يمنع من يتولى منصباً رسمياً من العمل في وظيفة أو مهنة أخرى* (صحيفة هآرتس، 2010/10/8).

كما واجه "إيهود بارك" خلال العام 1999 قضية فساد تتعلق بمؤسسة "عموتوت" الخيرية والتي حامت حولها شبهات بدعم حزب العمل الذي كان يقوده، قبل أن يتم إغلاق القضية عام 2000 عندما رفض عضو الحزب "يتسحاق هيرتسوغ" تقديم شهادة ضده (موقع قدس الإخباري، 2017).

ويرى الباحث أن إيهود بارك لم تُجرَ معه تحقيقات في قضايا الفساد التي انُهِمَ فيها، وذلك لأن معظم السياسيين المتورطين معه في تلك القضايا التزموا الصمت، كما أن الشهود رفضوا تقديم شهادات ضده؛ مما أضعف موقف الشرطة التي أحجمت عن فتح ملفات ضده أمام المحاكم، وهذا ما دفع الشرطة إلى إغلاق كافة الملفات المتعلقة بالتحقيق مع إيهود بارك.

* نشرت جريدة هآرتس تحقيقاً حول العلاقة المباشرة لإيهود بارك مع شركته في أثناء توليه منصبه، وبعد أن نقل صلاحياته وحساباته الخاصة بالشركة إلى ابنته، وعلى ضوء هذا التقرير باشر مراقب الدولة بالتحقيق في الأمر وتبين أن بارك كسب ملايين الشواكل لحسابه من الشركة بالرغم من أنه لم يعد مديراً فعلياً لها؛ لكونه يتبوأ منصباً رسمياً، وأشار محامي بارك إلى أن كل النشاطات الاقتصادية والمالية التي قامت بها شركة بارك لا تمت بصلة إلى إسرائيل.

2.3 المبحث الثاني الفساد السياسي لدى آريئيل شارون

1.2.3 المطلب الأول: حياة شارون السياسية والعسكرية:

ولد آريئيل شارون في قرية كفر ملال الفلسطينية، والتي أصبحت فيما بعد تسمى مستوطنة كفار ملال سنة 1928 لأسرة من أصول بولندية، عملت بمزارع الموشاف في فلسطين، بعد أن فرت إليها خوفاً من بطش النازيين (مركز الزيتونة، 2008، ص8).

ارتبط اسم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آريئيل شارون بكل الحروب التي اندلعت بين العرب و"إسرائيل" بدءاً من سنة 1948 وحتى سنة 1982، إضافة إلى مسؤوليته عن مجزرتي قبية سنة 1953 وصبرا وشاتيلا سنة 1982، ومحاولات قمع انتفاضة الأقصى التي كان سبباً في اندلاعها سنة 2000 (الجزيرة نت، 2014).

التحق شارون وهو في الرابعة عشر من عمره بتنظيم الهاغاناة، وقاد إحدى فرق المشاة في حرب 1948، وأصيب في بطنه بعدة رصاصات بينما كان يهجم بحرق أحد الحقول، وكادت تلك الرصاصات تؤدي بحياته لولا أن رآه أحد جنوده فأسرع لإنقاذه، وفي عام 1953 ترأس شارون وحدة للعمليات الخاصة، أطلق عليها اسم الوحدة Special commando unit 101 وألحق بها شارون بعد رئاسته عدداً من المتطوعين والإسرائيليين المحكوم عليهم لفترات طويلة بالسجون (الجزيرة نت، 2019).

حيث تخصصت تلك الوحدة في الإغارة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وكان من أشهر عملياتها مجزرة قبية التي راح ضحيتها 69 فلسطينياً، وهدم فيها 41 منزلاً، ثم اختير شارون رئيساً لشعبة التدريب في الجيش الإسرائيلي عام 1966، ثم رُقي إلى رتبة جنرال عام 1967، حيث تولى قيادة القطاع الجنوبي وترك الجيش في سنة 1972، ثم عاد إليه في السنة التالية خلال حرب 1973، وتمكن شارون عبر قيادة عملية عسكرية تطويق الجيش الميداني المصري الثالث من خلال ما عُرف بثغرة الدفرسوار أو الثغرة، وهو المصطلح الذي أطلق على حادثة أدت لتغيير مسار الأحداث في حرب عام 1973 (مركز الزيتونة، 2009: 9).

بدأ شارون حياته السياسية عندما شكل حزباً أولاً سنة 1977 أسماه سلام صهيون Shlomzion وفاز بمقعدين في الكنيسيت، ثم انضم بعد ذلك إلى حزب الليكود، وتولى في حكومة مناحيم بيغن منصب وزير الزراعة والاستيطان، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن انتقل لشغل منصب وزير الدفاع سنة 1982 (The Jewish Agency for Israel, 2001).

وخلال العدوان على لبنان عام 1982 قاد شارون ذلك العدوان وتعامل بعنف مع المقاومة الفلسطينية التي كانت تتخذ من بيروت الغربية مقراً لها، وأجبرها بعد حصار طويل على الخروج إلى تونس، وكانت من أكثر الجرائم وحشية التي ارتكبتها شارون في تلك الفترة مجزرة صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها قرابة ألفي لاجئ فلسطيني، وحمّلت لجنة تحقيق إسرائيلية مستقلة شارون المسؤولية (مركز الزيتونة، 2009، ص 9).

وظل شارون وزيراً بلا وزارة في الفترة من 1982 وحتى 1984، ثم اختير بعد ذلك وزيراً للصناعة والتجارة في الفترة ما بين عامي 1984-1990، ثم عُين وزيراً للبناء والإسكان في الفترة ما بين عامي 1990-1992، وتولى منصب وزير البنية التحتية في حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو والتي تشكلت إثر انتخابات سنة 1996، ثم وزيراً للخارجية في الحكومة نفسها من سنة 1998 وحتى سنة 1999م (Jewish virtual library, 2018).

وفى أيلول/سبتمبر 1999م انتخب شارون زعيماً لحزب الليكود بعد أن تغلب على منافسيه إيهود أولمرت ومئير شطريت، حيث فاز بنسبة 53% من أصوات مركز حزب الليكود (Jewish virtual library, 2018).

وكان شارون هو الشرارة التي أشعلت انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/28 عندما قام بزيارة إلى المسجد الأقصى مستفزاً مشاعر الفلسطينيين، حيث أعلن أن زيارته هي لتأكيد السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى (شبكة بي بي سي الإخبارية، 2000/10/3)، مدعياً بأن: "لكل يهودي الحق في أن يقوم بزيارة الحرم الشريف" (موقع الكنيست بالعربية، 2016).

وفى أعقاب زيارة شارون للمسجد الأقصى، وفشل رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك في لجم الانتفاضة الفلسطينية، انُخب شارون بتاريخ 2001/2/6م، رئيساً للحكومة بفوزه الكاسح على

باراك مرشح حزب العمل، إذ حصل شارون على 62.5% من الأصوات مقابل 37.5 لمنافسيه (Jewish virtual library, 2001).

وفي عام 2005م أعلن شارون انسحابه من حزب الليكود، وأعلن إنشاءه حزب كاديما، معتبراً أن حزب الليكود لم يعد صالحاً لحكم "إسرائيل"، وضم الحزب الكثير من وزراء ونواب وأعضاء حزبي الليكود والعمل، وعلى رأسهم إيهود أولمرت، وتسيبي ليفني، ومئير شتريت، وجدعون عزرا، وأبراهام هيرشزون، وشأول موفاز، كما انضم شمعون بيريز من حزب العمل، وحاييم رامون، وداليا إيتسيك، كما انضم إلى حزب كاديما أوريئيل راخمان مؤسس حزب شينوي (مركز الزيتونة، 2009، ص 16).

2.2.3 المطب الثاني: آرائيل شارون وقضايا الفساد

تعددت قضايا الفساد التي اتُّهم فيها آرائيل شارون وابناه، ويعود الفضل إلى الإعلام الإسرائيلي في الكشف عن هذه القضايا، منها ما تؤكد الشراكة أن له صلة مباشرة بقضايا الفساد، وقضايا أخرى كان فيها وسيطاً لأبنائه، حيث بدأت الشرطة الإسرائيلية في يناير 2003 التحقيق بوجود مخالفات مالية في حملة شارون الانتخابية، وقد طالت هذه القضية لتشمل جلعاد وعمري أبناء شارون، وهي القضية التي عُرفت باسم سيريل كيرن، نسبة إلى رجل أعمال يهودي جنوب أفريقي قام بدعم حملة شارون الانتخابية في عام 2003، وقد اتهمت الشرطة دافيد آبل بتقديم رشوة لشارون وهي القضية المعروفة باسم الجزيرة اليونانية، يضاف إلى ذلك قضايا التهرب الضريبي، وتأجير أراضي الدولة، وكذلك محاولة بعض المحللين السياسيين الإسرائيليين الربط بين إطلاق سراح الحنان تنباوم الرهينة الإسرائيلي والذي كان محتجزاً لدى حزب الله، حيث كان لشارون علاقة مهنية مع عائلته؛ مما قد يكون أثر على قرار شارون لإتمام صفقة إطلاق الرهائن، إلى غير ذلك من القضايا (شعبان، 2014، ص 171).

- قضية "الجزيرة اليونانية":

اتُّهم شارون بتلقي مئات الآلاف من الدولارات، عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية، رشاً في أواخر التسعينات من رجل الأعمال الإسرائيلي، "ديفيد أبيل"، لمساعدته في الحصول على

تصريح لتطوير عقاري في اليونان فيما بات يُعرف بقضية الجزيرة اليونانية، وبالرغم من أن النيابة العامة أوصت حينها بتوجيه اتهامات ضده، إلا أن النائب العام رأى أن الأدلة لم تكن كافية، كما كان يُشتبه أيضًا بتورط شارون في السيطرة على أراضي الدولة وتعيينات سياسية، ومخالفات لقانون تمويل الأحزاب، وهي تهم تحمّلها مساعده الشخصي ابنه عمري شارون، وحُكم عليها بسبب بعضها بالسجن لمدة 7 أشهر بعد صفقة مع النيابة العامة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (جراعبة، وبن شطريت، 2018: 4).

- قضية سيريل كيرن:

اتهم في هذه القضية شارون من خلال ضلوعه في قضية رشوة وفساد، وهي القضية المعروفة بقضية سيريل كيرن، وهو رجل الأعمال من جنوب إفريقيا الذي حوّل في العام 2002 مبلغ 1.5 مليون دولار لحساب نجلي شارون كفالة لقرض بنكي، وتبين لاحقاً أن عومري شارون أقام شركات وهمية جندها؛ لجمع تبرعات لحملة والده الانتخابية، فقدمت الشرطة ضده لائحة اتهام اضطرتته إلى الاستقالة من عضويته في الكنيست (تلحمي، 2006).

- قضية الأراضي الزراعية:

بموجب حيثيات هذه القضية فقد اتهم شارون بأنه اتخذ قرارات بشأن بعض الأراضي الزراعية على نحو يمكن أن يعود عليه بالفائدة بشكل خاص، على الرغم من أن المستشار الحكومي كان قدر حذر شارون من ذلك بسبب التناقض في المصالح التي تشوب هذه الأعمال، ولقد سعى شارون إلى استصدار قرار يمنح المزارعين إمكانية تأجير مبانٍ أقيمت على أراضٍ زراعية لرجال أعمال وشركات، وذلك على الرغم من أن هذه الأراضي زراعية ويحظر استخدامها لأهداف تجارية (شعبان، 2014: 173).

وقدم شارون شهادته أمام لجنة رقابة الدولة بتاريخ 2003/6/15، وتعتبر هذه السابقة الأولى في تاريخ دولة "إسرائيل" التي يقوم بها رئيس الوزراء بالإدلاء بشهادته أمام لجنة رقابة الدولة في قضية تخصه شخصياً (صحيفة هآرتس، 2003/6/21).

وقدم شارون للجنة إثباتات تدفع عن كاهله التهم الموجهة إليه، وبناءً على ذلك فقد أوصت اللجنة بعدم إجراء تحقيق مع شارون، ولذلك أعلن المستشار الحكومي في حينه الياكيم روبنشتاين بعد ذلك عدم نشر التقرير الكامل للجنة وهو ما يتناقض مع قانون حرية المعلومات الذي أقر مبدأ شفافية نشاط السلطات العامة، وهو في حد ذاته ألقى ظللاً من الشك على سلوك شارون(صحيفة يديعوت أحرنوت، 2003/7/15).

- قضية كفر ملال:

برزت هذه القضية عندما نشرت الصحف الإسرائيلية معلومات عن تدخل شارون لدى إحدى الوزارات لزيادة التعويضات الخاصة بجيران سابقين له في مسقط رأسه في كفر ملال قرب تل أبيب، حيث طلب شارون من الموظفين في وزارة النقل زيادة التعويضات المالية التي كانت مُتَحَتِّة إلى الشقيقين ميناشي وموردخاي ميلامود بعد استملاك الوزارة أراضي لهما، وحسب صحيفة "غلوبز" الاقتصادية، فإن هذا التدخل أتاح للشقيقين الحصول على 110 آلاف دولار أكثر مما كان معروضا عليهما في البداية(صحيفة الحياة، 2003).

ولقد أصدر مكتب شارون بياناً أكد فيه أن شارون ساعد فقط في إجراء الاتصالات بين الوزارة والشقيقين، إلا أنه لم يستخدم أية سلطات أو نفوذ على الوزارة من أجل زيادة التعويضات، ورغم ذلك فقد قام المستشار القانوني للحكومة الياكيم روبنشتاين بتشكيل لجنة تحقيق في القضية برئاسة القاضي راحيل سوكار، وقد أصدر القاضي روبنشتاين بعد الانتهاء من عملية التحقيق أنه لا توجد شبه جنائية في هذه القضية(شعبان، 2014: 174).

- فساد عمري شارون:

هو نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرئيل شارون وعضو سابق في الكنيست وشغل عمري عدة مهام في اللجان التابعة للكنيست، وتورط بقضايا الفساد على خلفية تشغيله لشركات وهمية في حملات والده الانتخابية، إضافة إلى تلقيه أموالاً من منظمات عدة داخل "إسرائيل" وخارجها لتمويل هذه الحملات، والتي بلغ حجمها قرابة ستة ملايين شيكل، وهي مبالغ تزيد عن الحد الذي يسمح به قانون الأحزاب الإسرائيلي، كما وجهت النيابة العامة لشارون الابن تهماً تتعلق بتسجيل كاذب في

سجلات جمعية، وخرق الأمانة، والقسم الكذب، ومخالفة قانون الأحزاب، وكانت محاولات المدعي العام الإسرائيلي لتوجيه تهمة لعمري شارون قد اصطدمت بتمتعه بحصانة برلمانية، ولكن الكنيست أصدر قانوناً في شهر تموز 2005م يسمح للمدعي العام بتوجيه تهمة ضد أعضائه. (مركز الزيتونة للدراسات، 2008: 34)

وفي 14 فبراير 2006 حكمت محكمة إسرائيلية في تل أبيب على عمري، حكماً بالسجن الفعلي لتسعة أشهر والسجن مع وقف التنفيذ لفترة مماثلة، وغرامة مالية بقيمة 65 ألف دولار، بعد أن أقر بالتهمة الموجهة إليه، وقد اضطر عمري للاستقالة كونه نائباً عن حزب الليكود وتنفيذ الحكم الذي صدر بحقه (صحيفة الحياة، 2003).

وبتاريخ 2007/6/25 وافقت محكمة الجنايات المركزية في تل أبيب على تخفيف الحكم الصادر بحق عمري شارون وثبتت عليه حكم السجن الفعلي لسبعة أشهر بدلاً من تسعة ولكنها أبتت على الغرامة المالية (صحيفة الغد، 2007/6/26).

كما وُجِّهت تهماً أخرى لعمري تمثلت باستخدام موقعه بصفته نائباً ونجلاً لرئيس الحكومة، ومن هذه التهم منح وظائف عليا وتخصيص أموال من ميزانية الدولة للمقربين له ولوالده؛ مما يعتبر وفق القانون رشوة، وبتاريخ 2008/6/25 أطلقت سلطة السجون الإسرائيلية سراح عمري شارون بعد أن تم تخفيف ثلث مدة الحكم بسبب حسن سلوكه في السجن. (مركز الزيتونة للدراسات، 2008: 35)

ويرى الباحث أن شارون اتُّهم في كثير من قضايا الفساد، حيث لعب الإعلام الإسرائيلي دوراً كبيراً في الكشف عن تلك القضايا، وهذا يبرز الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام الإسرائيلي، حيث يعتبره البعض سلطة رابعة يتمتع بالكثير من الصلاحيات دون التعرض لأي ضغوط من السلطة الحاكمة، كما يلاحظ تورط أبنائه في تلك القضايا بشكل كبير؛ مما يوضح مدى الفساد الموجود لدى شارون وأبنائه.

3.3. المبحث الثالث الفساد السياسي لدى إيهود أولمرت

1.3.3. المطلب الأول: حياة إيهود أولمرت السياسية والعسكرية:

وُلد في بلدة بنيامينا عام 1945، وحصل على بكالوريوس علم نفس من الجامعة العبرية بالقدس عام 1968، وفي عام 1973 حصل على بكالوريوس في الحقوق، بدأ خدمته العسكرية عام 1963 في كتيبة 13 في لواء غولاني، وهو أكبر ألوية الجيش الإسرائيلي، وقد أكمل الخدمة نهائياً عام 1971 (الموسوعة العالمية ويكيبيديا، 2019).

تقلد إيهود أولمرت عدة مناصب إدارية ووزارية، وتسلم رئاسة بلدية القدس سنة 1993، وعندما عجز آرئيل شارون عن مواصلة أداء منصبه رئيساً للوزراء بتاريخ 2006/1/4 أحييت إليه صلاحياته (مركز الزيتونة، 2008، ص 28).

تولى إيهود أولمرت قيادة حزب كادима بعد غياب شارون عن المشهد السياسي الإسرائيلي، وترأس الحكومة الإسرائيلية غير أن أبرز مؤهلات أولمرت كانت ولاؤه التام لشارون؛ لكنه كان يفقد للكاريزما والخبرة والإمكانات القيادية التي كانت لدى سلفه (مركز الزيتونة، 2009، ص 19).

إلا أن أولمرت استقال من رئاسة الحكومة في عام 2009، وذلك بعد انتخاب تسيبي ليفني رئيسة لحزب كادима، وقد تدنت شعبية أولمرت كثيراً بعد الإخفاق في حربي لبنان 2006، وغزة 2008، وبدأت الشرطة الإسرائيلية بفتح تحقيقات تُظهر قضايا فساد قام بها أولمرت أثناء عمله السياسي، وقد قدم استقالته لرئيس الدولة شمعون بيريز بتاريخ 21 سبتمبر 2008، إلا أنه واصل مهامه رئيساً للحكومة حتى 2009 (الموسوعة العالمية ويكيبيديا، 2019).

2.3.3. المطلب الثاني: إيهود أولمرت وقضايا الفساد:

ارتبط اسم أولمرت بالعديد من قضايا الفساد، مما جعل القضاء الإسرائيلي يشدد الخناق عليه، حيث بات من الصعب جداً استمراره في ممارسة مهامه رئيساً للوزراء، وتعززت الشبهات حول أولمرت بشأن تورطه في قضايا فساد واحتيال، إضافة إلى عمليات تزوير وسوء أمانة (مركز الزيتونة، 2009، ص 34).

ومن أبرز قضايا الفساد التي وجهت إلى إيهود أولمرت ما يلي:

1. قضية بنك لئومي:

حيث فُتِحَ التحقيق بهذه القضية في شهر كانون الثاني/يناير 2007، واتُّهِم أولمرت بالعمل على التلاعب في شروط عطاء خصخصة بنك لئومي من أجل مساعدة صديقه، رجل الأعمال الأسترالي/ فرانك لؤي الذي يعمل في مجال العقارات، للفوز في العطاء والسيطرة على "نواة التحكم" ببنك لئومي، وأوصت الشركة بإغلاق ملف التحقيق غير أن الادعاء العام لم يتخذ قراراً نهائياً بهذا الخصوص(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 34).

2. قضية شراء منزل في شارع كرميه:

بدأ التحقيق في هذه القضية في أيلول/سبتمبر 2007، واتُّهِم أولمرت بالحصول على تخفيضات كبيرة بلغت 320 ألف دولار، لدى شرائه منزلاً في القدس، وذلك مقابل تقديم امتيازات للمقاول الذي باعه المنزل، مستغلاً بذلك موقعه رئيساً سابقاً لبلدية القدس(الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 34).

3. قضية وزارة الصناعة والتجارة:

بدأ التحقيق في هذه القضية في تشرين الأول/أكتوبر 2007م، حيث اتُّهِم أولمرت بتعيينات سياسية في الوزارة، وسلطة المشاغل الصغيرة، بالفترة التي كان يتسلم فيها الوزارة، كما اتُّهِم بتقديم امتيازات لزبائن صديقه وشريكه السابق أوري ميسر(مركز الزيتونة، 2009: 34).

4. قضية الملفات المالية:

بدأ التحقيق في هذه القضية في آيار/مايو 2008م واتُّهِم أولمرت في إطارها بالحصول بصورة غير قانونية على 150 ألف دولار، من صديقه رجل الأعمال الأمريكي اليهودي/ موريس تالانسكي على فترات متباعدة امتدت لـ 15 عاماً، حيث خصص أولمرت 68 ألف دولار منها لتمويل حملته الانتخابية في حزب الليكود سنة 2002م، كما أنه اقترض ما مجموعه 50 ألف دولار من صديقه تالانسكي ولم يقم بسدادها، مشدداً على أنه لم يحصل على شيء في المقابل؛ بل ولم ينتظر شيئاً، وأضاف أن المحامي أوري ميسر الذي كلفه أولمرت تصريف الأمور المتعلقة بالتبرعات، استغل

الشركات التابعة لتالانسكس ليحول منها 380 ألف دولار، لتغطية عجز في جمعية القدس المتكثلة التي أدارت الحملة الانتخابية لأولمرت لرئاسة بلدية القدس(صحيفة الحياة، 2008/5/28).

وقد اعترف أولمرت بتلقي أموال من تالانسكي، حيث ذكرت جريدة معاريف في عنوانها الرئيسي أن أولمرت اعترف في التحقيقات معه بذلك، لكنه ادعى بأن المبالغ المذكورة كانت عبارة عن مئات الدولارات، واستخدمت لتغطية تكاليف إقامته في الخارج خلال عدة زيارات قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولكن التحقيقات مع أولمرت كشفت عن وجود شبهات جديدة تحوم حوله وتتعلق بعمليات احتيال، وتحديدًا استرداده نفقات سفرياته أكثر من مرة من أكثر من جهة، عندما كان رئيساً لبلدية القدس سنة 2006، ثم وزيراً للصناعة والتجارة، ثم جاء ملف الفساد الجديد ليضاف إلى خمسة ملفات أخرى تحقق الشرطة مع أولمرت في شأنها، تتعلق بشبهات التزوير وسوء الأمانة ومخالفات في تمويل حملاته الانتخابية(صالح، 2009 : 78).

5. قضية الرحلات الجوية للخارج:

بدأ التحقيق في هذه القضية في حزيران/يونيو 2008، واتهم أولمرت في سياقها بتمويل عشرات الرحلات الجوية وتكاليف البقاء في الخارج لنفسه ولعائلته من عدة مؤسسات عبر حسابات مزدوجة؛ لكن التحقيقات لم تسفر عن أدلة كافية لإجراء لائحة اتهام بحق أولمرت (مركز الزيتونة، 2009 : 35).

6. قضية مشروع هوليلاند Holyland Project:

وجهت النيابة العامة تهماً في مشروع هوليلاند العمراني بمدينة القدس عبر تلقيه رشاوى بعدة آلاف الدولارات في أثناء رئاسته لبلدية القدس الغربية، أي قبل توليه منصب رئاسة الحكومة؛ وذلك بهدف إحداث تعديلات على وضعية العقار الإسكاني ورفع نسبة الأرباح جراء ذلك، أي بتغيير قيمة العقار إلى أعلى وساعدته في ذلك مديرة مكتبه شولا زانن التي تلقت هي الأخرى رشاوى مماثلة (صالح، 2011 : 63).

ولقد قدم أولمرت استقالته بتاريخ 2008/9/21م، بعدما أوصت الشرطة بتوجيه الاتهام إليه في قضيتي فساد من أصل خمس قضايا، يتم التحقيق فيها معه بتهم فساد مفترضة، يُعتقد أنه

ارتكبتها عندما كان رئيساً لبلدية القدس ومن ثم وزيراً للصناعة والتجارة في الحكومة التي شكلها شارون سنة 2003 (مركز الزيتونة، 2009).

ولقد جاءت استقالة أولمرت من رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد أربعة أيام من تولي تسيبي ليفني وزيرة الخارجية زعامة حزب كاديما في الانتخابات الداخلية للحزب (صالح، 2009: 36).
وقد حكم عليه بالسجن 27 شهراً بعد إدانته بتهمة الفساد، لكن لجنة الإفراج المشروط قررت في 29 حزيران/يونيو 2017 إطلاق سراحه بصورة مبكرة (فرانس 24، 2017).

ويرى الباحث أن أولمرت يعتبر أول رئيس وزراء يقدم استقالته بناءً على اتهامه في قضايا فساد، كما مارس أولمرت الفساد في كافة المناصب التي تولاهها، ويعد من أكثر المسؤولين الإسرائيليين ممارسة للفساد، والتي أسفرت في نهاية الأمر عن سجنه، وهذا يعتبر سابقة حيث يعد أولمرت أول رئيس وزراء إسرائيلي يحكم عليه بالسجن الفعلي.

4.3. المبحث الرابع الفساد السياسي لدى بنيامين نتياهو

1.4.3 المطب الأول: حياة نتياهو السياسية والعسكرية:

وُلِدَ بنيامين نتياهو في الحادي والعشرين من شهر تشرين أول عام 1949م، في مدينة تل أبيب، ثم انتقل إلى مدينة القدس، ومن ثم توزعت حياته في التنقل بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وأكمل الثانوية والجامعية في الولايات المتحدة، ونشط في هذه المراحل في نادي المناظرة، وبعدها في الفريق الإعلامي الإسرائيلي، وله أخوان: الأكبر يوناتان الذي لقي مصرعه في العملية العسكرية عنتيبي، والأصغر عيدو وهو طبيب وكاتب، وتزوج بنيامين ثلاث مرات، وله ابنة من زواجه الأول، ويعيش مع زوجته الثالثة سارة، ولهما ابنان: يائير وأفندر (خطيب، 2018: 2).

تعود جذور عائلة نتياهو من طرف والدته إلى مدينة ليطا، فمن هناك هاجرت إلى فلسطين عام 1896 وقطنت في مستوطنة ريشون لتسيون، أما من طرف والده، فتعود جذور عائلته إلى مدينة وارسو، وكان جد نتياهو من جهة الأب نتان مليكوفسكي مقرباً من الحاخام كوك، ومن زئيف

جابوتسكي، ومن دافيد بن جوريون، وعُرف عنه نشاطه الصهيوني في فلسطين(خطيب،2018، 2).

عاد بنيامين نتنياهو إلى "إسرائيل" بالتزامن مع حرب حزيران عام 1967م، فالتحق بالخدمة العسكرية في سرية الأركان "سييرت مطكال"، وواصل بنيامين نتنياهو خدمته العسكرية لسنتين إضافيتين بعد انتهائه من الخدمة الإلزامية، وسُرح من الخدمة العسكرية برتبة ملازم أول، وعاد في عام 1972م إلى الولايات المتحدة؛ لبدأ دراسته الأكاديمية في معهد مساتشوستس التكنولوجي (MIT) ولكنه لم يمضِ هناك إلا سنة وعاد ليشارك في حرب أكتوبر عام 1973، وبعد انتهاء الحرب عاد إلى الولايات المتحدة مرة أخرى؛ لينضم إلى الفريق الإعلامي الإسرائيلي(شلت، 2014).

شغل نتنياهو في العام 1982 منصب ملحق سياسي في واشنطن وظل في هذا المنصب حتى عام 1984، ثم تولى منصب سفير "إسرائيل" في الأمم المتحدة في الفترة الواقعة بين عامي 1984-1988(فاردي، 1997: 175).

وفي عام 1988 عاد نتنياهو إلى "إسرائيل"؛ ليلتحق بصفوف حزب الليكود عشية الانتخابات للكنيست الثاني عشر، وخاض الانتخابات لأول مرة في هذه الدورة، وكان ترتيبه التاسع في قائمة حزبه، وشغل بعد انتخابه منصب نائب وزير الخارجية في العام 1991، وكان عضواً في الطاقم الذي رافق رئيس الوزراء آنذاك يتسحاق شمير إلى مؤتمر مدريد للسلام، ثم انتخب رئيساً لحزب الليكود في عام 1992(خطيب، 2018: 5).

وفي عام 1996 جرت الانتخابات حسب طريقة الانتخابات المباشرة لانتخاب رئيس الحكومة، وفيها استطاع بنيامين نتنياهو أن يتغلب على منافسه رئيس الحكومة آنذاك شمعون بيرس وتولى المنصب حتى عام 1999، وفي عام 2009 عاد ليشغل منصب رئيس الحكومة في عام 2011(سيمون، 2017، ص6).

وتعد فترة ننتياهو الأولي في 1996 فترة ثورية في هذا المجال حيث اصطدم مع النخب القديمة بصورة مباشرة وبدأت مرحلة من التعيينات السياسية ودخلت في اعتبارات بنوية ومفاهيم ثقافية وقضائية جديدة فأصبحت التعيينات السياسية جزءاً من الفساد في النظام السياسي.

وتعد فترة حكم ننتياهو أطول فترة حكم بعد ديفيد بن غوريون/ أول رئيس وزراء لإسرائيل؛ حيث تولى رئاسة الحكومة بصورة متواصلة منذ العام 2009، وهو بذلك يعد أطول قائد إسرائيلي يحكم في هذا المنصب (جراعبة، وبن شطريت، 2018: 6).

2.4.3. المطلب الثاني: ننتياهو وقضايا الفساد:

- شبهات في ولاية حكومته الأولى:

خلال ولاية ننتياهو الأولى في رئاسة الوزراء، 1996-1999، وبعدها، واجه ننتياهو عدة تحقيقات في قضايا فساد، من بينها الحصول على أموال من جمعيات وهمية ومن أثرياء، لتمويل حملاته الانتخابية بشكل مخالف للأنظمة، ومثل هذه القضية واجهها كل رؤساء الوزراء اللاحقين مثل: إيهود باراك وأريئيل شارون، وإيهود أولمرت، وانتهت هذه القضية بالنسبة لننتياهو بإغلاق الملف، كما جرى التحقيق مع ننتياهو بعد فشله في انتخابات 1999، بأنه أخذ معه إلى بيته الخاص هدايا ذات شأن كان قد تلقاها بصفته رئيساً للوزراء، وبموجب القانون يجب أن تبقى الهدايا في مستودعات الدولة، وبموازاة هذه القضية جرى التحقيق مع ننتياهو وزوجته في قضية شركة نقلات تم استخدامها لشؤون خاصة على حساب الخزينة العامة، وقد حظيت تلك الشركة بعطاءات في مؤسسات رسمية إسرائيلية (مدار، 2016).

- ملف التحقيق 1000:

ويُعرف هذا الملف باسم آخر "فضيحة الهدايا"، وهو عبارة عن تحقيق تقوم به الشرطة الإسرائيلية منذ كانون الأول/ديسمبر 2016 ضد رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو، بشبهات تلقيه هدايا ثمينة من رجال أعمال، ومن أبرزهم أرنون ميلتشين Arnon Milchan وما تلقاه ننتياهو كان زجاجات مشروبات كحولية ثمينة جداً، بالإضافة إلى علب سيجار فاخر جداً منذ ثمانية أعوام، وبلغت قيمتها مئات آلاف الشواكل مقابل توجه ننتياهو إلى جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة بطلب تدبير

مسألة إذن دخول "فيزا) لميلتشرين" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت المسألة في غاية الحساسية كون "ميلتشرين" في أثناء إفادته، قال: إن ننتياهو وزوجته هما اللذان طلبا الهدايا وحددا أنواعها(صالح، 2018: 254).

وأضاف أنه قدم الهدايا من منطلق صداقة وليست بهدف جنبي مكاسب، وحصل منعطف مهم جداً في هذا الملف عندما أعلن رئيس طاقم موظفي بيت رئيس الحكومة آري هارو Ari Harow عن استعداده ليكون شاهداً ملكياً، وبالتالي سيحظى بتخفيف التهم التي تنسب إليه في هذا الملف، والملف الآخر رقم 2000(صالح، 2018 : 254).

- ملف التحقيق 1270:

تدور التهم والشبهات حول اثنين من مستشاري ننتياهو: (نير حيفتس المستشار الإعلامي، وإيلي قمير المستشار الإستراتيجي) اللذين عرضا على القاضية هيللا جارسطل أن تتولى منصب المستشارة القضائية للحكومة شريطة أن تغلق ملف "مسكن رئيس الحكومة" عند تسلمها لهذا الملف من خلال عملها المرتقب ضمن المنصب الجديد(جويطة، ونويمان، 2018).

- ملف التحقيق 2000:

وهو ما يعرف بـ ملف "ننتياهو -موزيس" وهو تحقيق جنائي تقوم به وحدة التحقيق لاهاف 433 في شرطة "إسرائيل" منذ كانون الثاني/يناير 2017 بتهمة التعهد بسن قانون يحد من انتشار صحيفة "إسرائيل" اليوم Israel Hayom، مقابل تغطية إعلامية داعمة لرئيس الحكومة ننتياهو في صحيفة يديعوت أحرونوت وموقع واي نت الإلكتروني Ynetnews ولا يزال التحقيق جارياً مع ننتياهو وأرنون موزيس Arnon Mozes صاحب يديعوت أحرونوت تحت طائلة الإنذار.

وبموجب ما تم نشره فإن الفضيحة انكشفت على يد محققي الشرطة عندما استمعوا إلى مكالمات في هاتف "آري هارو" مدير مكتب ننتياهو السابق، خلال التحقيق معه في فضيحة أخرى والتي تحمل الرقم 1000، وكانت التسجيلات قد تمت بمبادرة وموافقة ننتياهو، بما فيها تسجيلات مع

"موزيس" وتعد القضية في جوهرها عبارة عن تأمر بين ننتياهو وموزيس ضد طرف ثالث لصالح ضمان تغطية إعلامية غير ناقدة لنتياهو(صالح، 2018: 254-255).

- ملف التحقيق 3000 (الغواصات):

يعد ملف 3000 أو ما يعرف بملف الغواصات والقوارب البحرية، عبارة عن تحقيق جنائي تجريه وحدة التحقيق لاهاف 433 منذ بداية عام 2017، حيث تتمحور عمليات التحقيق في شبهات تتعلق بتوجيه مناقصات شراء الغواصات من طراز دولفين الألمانية على يد شركة تيسنجروب ThyssenKrupp، وتم الكشف عن هذه الفضيحة على يد الصحفي رفيف دروكر Raviv Drucker في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

ويتمحور الملف حول الأنشطة التي تمت لشراء غواصات لسلاح البحرية الإسرائيلي، ومن بينها غواصة سنة 2012، وشراء سفينة حاملة صواريخ بواسطة إلغاء عقد، والقيام بدلاً عن ذلك بمفاوضات مع شركة تيسنجروب الألمانية لبناء سفن ثقيلة وضخمة أكثر من المواصفات التي وردت في المناقصة الأصلية، والمبادرة أيضاً لشراء ثلاث غواصات لسلاح البحرية، تحل مكان غواصات قديمة من النوع نفسه أي دولفين(صالح، 2018: 255).

وإثر انكشاف الفضيحة قرر المدعي العام شاي نيتسان Shai Nitzan بعد التشاور مع المستشار القضائي للحكومة، أنه قد حان الوقت للبدء بتحقيق جنائي بدلاً من فحص الحثيات، وتشعبت التحقيقات خلال صيف 2017 وشملت شخصيات عديدة من سياسيين ورجال أعمال ومحامين كانت لهم صلة بنتياهو ووزرائه(صالح، 2018: 255).

وهكذا خضع عدد من الشخصيات للتحقيق أمثال موشيه يعلون وزير الدفاع السابق، ومدير عام وزارة الدفاع دان هارئيل وأعضاء كنيست ووزراء سابقين من بينهم يائير لابييد الذي شغل وزير المالية الأسبق، ومدير دائرة المشتريات في وزارة الدفاع والقائمة طويلة،... وهكذا تم تأجيل التوقيع على صفقة الشراء مع الشركة الألمانية ريثما تتضح أمور التحقيق، واعتقلت الشرطة عدداً من المتورطين في الفضيحة بينهم وزراء سابقون ورجال أعمال، وفرضت على بعض منهم الحبس المنزلي وأمر منع السفر إلى الخارج(صالح، 2018: 255).

- القضية "4000" ("قضية بيزيغ):

اتُّهم ننتياهو بهذه القضية والمتورط فيها "شاؤول أوفيتش" صاحب شركة الاتصالات العملاقة "بيزيغ"، والذي يعتبر أحد حلفاء ننتياهو السياسيين، وتتعلق الاتهامات بتسهيلات مالية لأصحاب شركة "بيزيغ" مقابل انحياز الخط التحريري لموقع "ويلا" الإخباري التابع لمالكي الشركة لصالح ننتياهو، وتدور هذه الأحداث خلال الفترة التي احتفظ بها ننتياهو بحقيبة الاتصالات إلى جانب كونه رئيسًا للوزراء (جربة، وبن شطريت، 2018: 5).

وضاق الخناق على ننتياهو في هذه القضية حينما كشف مدير عام وزارة الاتصالات في تلك الفترة، شلومو فيلبر، والذي تحول لاحقاً إلى "شاهد دولة" عن شبهات بأن ننتياهو أمره بمنح تسهيلات إجرائية وقانونية لـ"بيزيغ" عندما كان المدير العام لوزارة الاتصالات مقابل تغطية إعلامية إيجابية في الموقع الإخباري "ويلا". (جربة، وبن شطريت، 2018: 5)

- فضيحة الزجاجات الفارغة:

ارتبط اسم سارة ننتياهو زوجة ننتياهو بفضيحة مالية وتورطها بإنفاق مالي خيالي، واستغلالها المكانة لجني أموال غير مشروعة بما عُرف بفضيحة الزجاجات الفارغة، وهي عبارة عن زجاجات لسوائل مختلفة قامت بتجميعها في مستودع، ومن ثم بيعها لشركات التدوير ونيلها مبالغ كبيرة، وكذلك فضيحة تعاملها اللفظ والقاسي مع مستخدمي هذا المستودع، ما أثار الرأي العام ووسائل الإعلام والمستوى القضائي، حيث باشرت الشرطة بالتحقيق معها بناء على شكاوى تقدم بها عدد من المستخدمين وعلى رأسهم القيم العام على بيت رئيس الحكومة ماني نفتالي وقُدِّمت لائحة اتهام بحق زوجة ننتياهو في محكمة العمل بالقدس، وأقرت المحكمة ادعاءات نفتالي بأن سارة ننتياهو تعاملت معه وغيره بفظاظة وقسوة وغرامتها 170 ألف شيكل (صالح، 2016: 80).

ولا يقتصر الفساد المنظم على البطانة المحيطة بننتياهو فقط، بل يشمل ذلك أيضاً حلفاءه السياسيين؛ حيث ارتبطت أبرز قضايا الفساد بحلفاء ننتياهو في حزب "إسرائيل بيتنا"، وهو حزب يميني متطرف يشمل كل المهاجرين الروس في قاعدته الأساسية ويُعتبر شريكاً لننتياهو في الحكم منذ العام 2009، ففي أغسطس/آب 2017، قدمت النيابة العامة لوائح اتهام ضد فاينا كيرشنبوم،

نائبة وزير سابقة (من عام 2013 وحتى 2015)، وتسعة مسؤولين آخرين في الحزب بتهم تتعلق بالفساد والرشوة والاحتيايل وغسيل الأموال، وجاء تقديم لوائح الاتهام بعد تحقيق استمر لعامين تمحور حول الحزب في القضية التي عُرفت باسم "قضية رقم 242" في واحدة من أكبر قضايا الفساد في تاريخ "إسرائيل" (جراعبة، وبن شطريت، 2018: 6).

وشملت الاتهامات أيضًا الوزير السابق في "إسرائيل" بيتتا"، ستاس ميسجنيكوف ودافيد غودوفسكي أحد مسؤولي الحزب، وتتمحور الاتهامات حول تمويل جمعيات وسلطات محلية بمبالغ كبيرة من أموال الدولة وبصورة غير شرعية تحت إشراف كيرشنبوم وغودوفسكي، ويتم في مقابل هذا التمويل إعادة جزء من تلك الأموال إلى المسؤولين في الحزب ومقربين منهم على شكل هدايا أو أموال نقدية، واعتبرت وزارة العدل الإسرائيلية أن تحقيقاتها "واحدة من أكبر تحقيقات الفساد العام التي تم الكشف عنها في "إسرائيل"، من حيث الطريقة المعقدة واتساع الأنشطة وعدد الأشخاص المتورطين"، فتورط زعيم حزب "إسرائيل" بيتتا" ووزير الدفاع أفيغور لييرمان ليس غريبا عن الفضائح، فقد تورط في تحقيقات فساد بالجزء الأكبر من السنوات السبعة عشر الأخيرة (117070، 2017).

ويرى الباحث أن نتياهو يعد من أكثر المسؤولين الحكوميين ممارسة للفساد، وكان يجدر به منذ فترة تقديم استقالته؛ وفقاً لما دارت حوله من شبهاات فساد وحجم قضايا الفساد التي تم التحقيق معه بها، كما يفعل المسؤولون الحكوميون عادة في المجتمعات الديمقراطية التي تدعي "إسرائيل" أنها منها؛ لكن المجتمع الصهيوني يعجبه تطرف نتياهو، فهو يبني المستوطنات ويصادق على شرعنة غيرها من المستوطنات العشوائية، ويلوح بحرب جديدة على غزة، ويقتل ويعتقل الأطفال ويهود القدس وكامل الضفة الغربية، وهو فوق ذلك لا تعنيه عملية السلام مع الفلسطينيين مطلقاً، لذلك لا يوجد ضغط شعبي كبير لدفعه إلى الاستقالة أو للضغط على الشرطة والحكومة للإسراع في التحقيق وتقديمه إلى المحاكمة ومن ثم سجنه وإلحاق الخزي والعار به.

الفصل الرابع: أثر الفساد على النظام السياسي ومؤسساته

1.4 المبحث الأول: أثر الفساد على استقرار النظام السياسي الإسرائيلي.

2.4 المبحث الثاني: أثر الفساد على رئاسة الوزراء الإسرائيلية

3.4 المبحث الثالث: موقف الجهاز القضائي الإسرائيلي من قضايا الفساد

أثر الفساد على النظام السياسي ومؤسسته

1.4. المبحث الأول أثر الفساد على استقرار النظام السياسي الإسرائيلي

1.1.4. المطلب الأول: النظام السياسي الإسرائيلي:

النظام السياسي المعتمد في "إسرائيل" هو برلماني، وجوهر هذا النظام قائم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة: (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وإيجاد نوع من التوازن والتعاون فيما بين هذه السلطات، ويرتكز النظام البرلماني على وجود ثنائية في السلطة متمثلة برئيس الدولة ورئيس الحكومة، وتعد "إسرائيل" التي تستند على هذا النوع من الأنظمة السياسية القائم على أساس التعددية الحزبية والتي تعود بالأساس إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي فهو مجتمع متنافر الأصول ومتعدد القوميات (علوان، 2011، ص53).

حيث لا يوجد دستور مكتوب، فبعد الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل" في مايو عام 1948م أصدر رئيس الحكومة المؤقتة ديفيد بن جوريون أمراً ينص على استمرار سريان مفعول قوانين الانتداب البريطاني بالتعديلات الملزمة من إقامة الدولة، وإلى جانب تلك القوانين تم تحويل الكنيست سن سلسلة قوانين أساسية، على أن تجمع في نهاية الأمر؛ لتشكل دستوراً لإسرائيل، واستمر الأمر حتى اليوم عبر تحويل معظم الفصول القضائية إلى قوانين أساسية ترسم ملامح النظام السياسي الأساسية، وفي عام 1995 تم الإقرار بأن القوانين الأساسية أعلى مرتبة من القوانين العادية بعدما تولت المحكمة العليا صلاحية إعادة النظر في تشريعات الكنيست التي قد تشكل خرقاً للقانون الأساسي (مركز الزيتونة، 2008، ص7).

• مكونات النظام السياسي الإسرائيلي:

يستند نظام الحكم في "إسرائيل" على الفصل بين سلطات الحكم الثلاث: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

1. السلطة التشريعية (الكنيست):

الكنيست -البرلمان الإسرائيلي- هو السلطة التشريعية، ذات الصلاحية المطلقة في الدولة لسن القوانين، وكذلك للكنيست وظيفة دستورية وهي وضع دستور لدولة "إسرائيل"، وتعد الجهة التي تتولى الرقابة على الحكومة، ولها عدد من الوظائف شبه القضائية، كما أنها تتولى انتخاب رئيس الدولة ومراقب الدولة، ويشغل الكنيست 120 عضوا ويقع مبنى الكنيست في القدس(موقع الكنيست، 2019).

تكون المهمة الأولى في غالب الأحيان الملقاة على عاتق الكنيست الجديد انتخاب رئيس له من بين أعضاء الكنيست، ويتم انتخاب رئيسه لمدة فترة عمل الكنيست كاملا، وتكون واجباته الرئيسية إدارة شؤون الكنيست وتمثيلها تجاه الخارج، ويتم انتخاب نواب رئيس الكنيست الذين يبلغ عددهم ثمانية أعضاء في موعد قريب من الجلسة الافتتاحية، ويقوم رئيس الكنيست ونوابه بتحديد جدول الأعمال لهيئة الكنيست، كما يصادقون على الاستجابات، والاقترحات لجدول الأعمال، ومشاريع القانون الشخصية والمواضيع المطروحة على بساط البحث في الكنيست، ويدير رئيس الكنيست أو أحد نوابه جلسات الكنيست، وي طرح مشاريع القانون للتصويت عليها، كما يعلن عن نتائج التصويت، وتُعطى كذلك لرئيس الكنيست صلاحيات الرقابة والاعتقال داخل حرم الكنيست، ويتولى حرس الكنيست تحت قيادة ضابط الكنيست مراعاة النظام والطاعة حسب تعليماته، وفي حالة غياب رئيس الدولة عن البلاد، ينوب عنه رئيس الكنيست(موقع الكنيست، 2019).

ويتمتع الكنيست بسلطات واسعة منها:

1. سن القوانين: حيث تدور جل نشاطات الكنيست حول عملية سن القوانين في كل المجالات والمواضيع المتعلقة بسيرورة الدولة، ويتم تقديم مشاريع القوانين من قبل الحكومة، أو لجان الكنيست أو أعضاء الكنيست، وتشارك في عملية التشريع هيئة الكنيست ولجانها بالاستشارة مع المستشارين القضائيين للكنيست، ويصادق الكنيست بكامل هيئته على القوانين بتصويت أغلبية الأعضاء المشتركين؛ إلا إذا نص القانون على غير ذلك.

2. إعداد الدستور: بموجب ما ورد في وثيقة الاستقلال، كان من المقرر أن يقوم المجلس التأسيسي (والذي حوّل نفسه إلى الكنيست) بوضع دستور الدولة؛ ولكن لعدم تحقق الأمر على أرض الواقع تقرر أن يقوم الكنيست بسن قوانين أساس، وبعد إنجاز عملية سنّها ستشكل تلك القوانين مع المقدمة الملائمة وعدد من النصوص العامة، دستور دولة "إسرائيل"؛ وحتى تاريخه قام الكنيست بسن القوانين الأساسية الأحد عشر وهي:

قانون أساس الكنيست فبراير / شباط 1958؛ قانون أساس: الحكومة في آب/ أغسطس 1968؛ قانون أساس: رئيس الدولة في حزيران / يونيو 1964؛ قانون أساس: إدارة الأراضي الإسرائيلية في تموز / يوليو 1960؛ قانون أساس: مرافق الدولة؛ قانون أساس: الجيش في آذار / مارس 1976؛ قانون أساس: القدس عاصمة "إسرائيل" في تموز / يوليو 1980؛ قانون أساس: القضاء في شباط / فبراير 1984؛ قانون أساس: مراقب الدولة في شباط / فبراير 1988؛ قانون أساس: حرية العمل في آذار / مارس 1988؛ قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية في آذار / مارس 1992، قانون أساس القومية في 2018، هذا وفي الكنيست السادسة عشرة بدأت لجنة الدستور والقانون والقضاء بالعمل على صياغة مشروع قانون الدستور باتفاق واسع، واستمرت في هذا العمل في الكنيست السابع عشر (موقع الكنيست، 2019).

3. الرقابة على نشاطات الحكومة: بموجب قانون أساس: الحكومة، تؤدي الحكومة مهام منصبها انطلاقاً من ثقة الكنيست بها، كما هي ذات المسؤولية المشتركة تجاه الكنيست، وتتم رقابة الكنيست على عمل الحكومة بواسطة النقاشات عبر الجلسات والمداولات الجارية في قاعة الكنيست، والاقتراحات لجدول الأعمال والاستجابات بواسطة الجلسات الجارية في لجان الكنيست، والتي يشترك فيها الوزراء أو من يمثلهم لطرح ما لديهم من تقارير على أعضاء تلك اللجان، وبموجب قانون أساس: الحكومة، يحق لأعضاء الكنيست، لدى جمع توقيعات 40 عضو كنيست أو أكثر، استدعاء رئيس الحكومة لحضور جلسة الكنيست في موضوع يريد الوزراء إجراء البحث فيه، ويجوز تقديم الطلب من هذا القبيل مرة في كل شهر على الأكثر (موقع الكنيست، 2019).

وبموجب قانون أساس: الحكومة بوسع الكنيست كذلك التسبب في استقالة الحكومة عند قبول اقتراح بسحب الثقة من الحكومة في قاعة الكنيست، حيث يظهر اسم عضو كنيست آخر كمرشح لتشكيل الحكومة، ويتم قبول الاقتراح بأغلبية 61 عضواً من أعضاء الكنيست وفي حالة قبول الاقتراح تتحول الحكومة إلى حكومة انتقالية حتى موعد الانتخابات وإقامة الحكومة الجديدة، فيما تبحث لجنة شؤون مراقبة الدولة والكنيست بكامل هيئتها في تقارير مراقب الدولة -الذي يشغل كذلك منصب مأمور شكاوى الجمهور- حيث تدور هذه التقارير حول قضايا مختارة ضمن مجالات المسؤولية للحكومة مثل السلطات المحلية، والأجهزة الأمنية، والأشخاص والجهات التي تعمل من قبل الدولة، والمصانع، والصناديق والجهات الأخرى التي تضطلع الحكومة بإدارتها، وكل جسم يتم تمويله من قبل الحكومة، ويخضع للرقابة بموجب القانون (موقع الكنيست، 2019).

4. انتخاب رئيس الدولة، ومراقب الدولة وأصحاب الوظائف الآخرين: تقوم الكنيست بانتخاب رئيس الدولة ومراقب الدولة بالانتخابات السرية لفترة عمل وحيدة مدتها سبع سنوات، وكذلك تختار الكنيست عضوين اثنين من أعضائها ليكونا ممثلها في لجنة تعيين القضاة، كما تختار عضوين اثنين لها ليكونا ممثلها في الهيئة الانتخابية لمجلس الحاخامية الرئيسية، علماً بأن تعيين الوزراء مرهون بالتصديق من الكنيست.

5. الوظائف شبه القضائية وغيرها: للكنيست عدة وظائف شبه قضائية، ومنها نزع حصانة أعضائها، ولها الصلاحية بعزل رئيس الدولة ومراقب الدولة عن منصبهما، كما يحق لها في حالات معينة عزل رئيس الحكومة عن منصبه، بالإضافة يؤدي الكنيست وظائف تشريفية بما فيها مراسيم أداء يمين الولاء لرئيس الدولة واستضافة رؤساء الدول الأجنبية ورؤساء المؤسسات البرلمانية الدولية (موقع الكنيست، 2019).

ويضم الكنيست اثنتي عشرة لجنة تؤدي دوراً مهماً في عملية التشريع إذ يحيل الكنيست مشاريع القوانين إلى اللجنة المختصة (القراءة الأولى) التي تقوم بدراسة المشروع وإجراء التعديلات عليه وإعادته إلى الكنيست (القراءة الثانية)، وبعد التصويت عليه يعاد إلى اللجنة لوضعه بالصيغة

القانونية، ليعاد الكنيست للتصويت عليه نهائياً (القراءة الثالثة) وهذه اللجان هي (علوان، 2011، ص57):

- لجنة الشؤون الخارجية والأمن: وتشمل مهام مناقشة السياسة الخارجية وقضايا أمن الدولة والجيش وإعلان التعبئة وتحريك الجيوش وعقد الجلسات لمناقشة السياسة العامة، وتلقي المعلومات من رئيس الأركان ورئيس الاستخبارات ومستشار وزير الدفاع والمدير العام لوزارة الخارجية.
- لجنة الشؤون القانونية: مهمتها صياغة قوانين الكنيست وقوانين أصول المحاكمات.
- لجنة التعليم والثقافة: مهمتها معالجة مشكلات التعليم والثقافة والعلوم والفنون.
- اللجنة الاقتصادية: مهمتها مناقشة كل ما يتعلق بمجالات القطاع الصناعي والتجاري والزراعي والاتحادات التعاونية والتخطيط الاقتصادي.
- لجنة الخدمات العامة والعمل: تعالج شؤون العمل والتأهيل والإسكان والخدمات العامة.
- لجنة الشؤون الداخلية: تختص بالسلطات المحلية والأديان والصحافة والشرطة والجنسية.
- اللجنة المالية: مهمتها وضع ميزانية الدولة ومناقشتها.
- لجنة الدستور والقانون والمحاكم: تختص ببحث القوانين الأساسية وتنظيم عمل المحاكم.
- لجنة مراقب الدولة لمساعدة مراقب الدولة للقيام بمهامه.
- لجنة المجلس: مهمتها تنفيذ قانون حصانة الأعضاء والتوصية بتشكيل اللجان الدائمة أو الطارئة.

- لجنة تطوير مستوى المرأة: تختص هذه اللجنة بشؤون المرأة من حيث التعليم والثقافة والعمل.
 - لجنة الحرب ضد المخدرات: مهمتها مراقبة المجتمع وحمايته من مخاطر المخدرات.
- بالإضافة إلى هذه اللجان يجوز للكنيست أن يشكل لجاناً أخرى مؤقتة لمعالجة الأمور الطارئة، ويعقد الكنيست دورتين عاديتين في السنة على أن لا تقل هاتين الدورتين عن ثمانية أشهر في العام، وتعتبر اجتماعات الكنيست قانونية بغض النظر عن عدد الأعضاء الحاضرين عدا بعض الأمور الخاصة كإقرار الميزانية أو تعديل النظام الأساسي للدولة، وهذا الوضع يعتبر مخالف لأبسط أصول الديمقراطية التي تشترط حضور أكثر من نصف الأعضاء كي يصبح الاجتماع قانونياً في المجالس

النيابية، وكذلك من الأمور التي يُنتَقَد عليها الكنيست هي الحصانة التي يتمتع بها النائب حيث تمثل اختراقاً لمبدأ المساواة أمام القانون بحسب ما تمنحه للنائب بحصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بأي شيء يفعله أثناء أداء واجباته البرلمانية(علوان، 2011، ص58).

2. السلطة التنفيذية (الحكومة):

تعتبر السلطة التنفيذية المحرك الأساسي للحياة السياسية وتمارس السلطة التنفيذية الحكم بعد موافقة السلطة التشريعية، حيث يرأس السلطة التنفيذية رئيس الدولة شكلياً، أما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء هو صاحب السلطة الحقيقية في الدولة.

- رئيس الدولة:

يعد رئيس الدولة قمة هرم السلطة في "إسرائيل" وسلطته فوق سلطة المؤسسات الحكومية رسمياً، ويُنتخب بواسطة الكنيست بتصويت سري لمدة سبع سنوات ولا تجدد، ويجري انتخاب الرئيس في مدة تسبق مدة انتهاء الرئاسة بتسعين يوماً ولا تقل عن ثلاثين يوماً، أما إذا شُغِرَ المنصب؛ فيجري انتخاب الرئيس الجديد خلال خمسة وأربعين يوماً، ويشترط أن يحصل المرشح على أكثر من ستين صوتاً من أعضاء الكنيست وأن يكون مواطناً إسرائيلياً مقيماً في "إسرائيل"، وأن لا يكون قد شغل المنصب أكثر من مدتين متتاليتين ومن وظائف الرئيس الآتي(علوان، 2011، ص54):

- افتتاح أول جلسة للكنيست الإسرائيلي.
 - استلام أوراق اعتماد السفراء المعتمدين في "إسرائيل".
 - تعيين القضاة المدنيين والشرعيين للطوائف المختلفة.
 - توقيع القوانين والمعاهدات.
 - الصّح عن السجناء أو تخفيف مدة محكوميتهم.
 - تعيين مراقب الدولة وعميد بنك "إسرائيل".
- ولا يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات مهمة، حيث تتسم علاقته بالكنيست بصفة فخرية، أما علاقته بالحكومة فتقتصر على تعيين رئيس الحكومة وتسلم استقالته وتوقيع الأوراق الرسمية الخاصة

بالحكومة، ولا يحق لرئيس الدولة حضور اجتماعات الحكومة إلا بناءً على دعوة خاصة(علوان، 2011، ص55).

- مجلس الوزراء :

تنص المادة (5) بالبند الثاني من قانون سنة 2001 على أن يكون رئيس الحكومة من أعضاء الكنيست، وأن يكون الوزير من خارجه، ويمر تأليف الحكومة بعدة مراحل تبدأ بتكليف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست مهمة التأليف بعد مشاوره ممثلي الكتل في الكنيست، ووفقاً للمادة (7) من نفس القانون فإن على الرئيس إجراء هذا التكليف خلال سبعة أيام من تاريخ نشر نتائج الانتخابات، ويُمنح العضو المكلف مهلة مدتها 28 يوماً لإنجاز مهمته، ويجوز لرئيس الدولة تمديد هذه المدة فترة إضافية لا تتجاوز معاً 14 يوم(منصور، 2001، ص 89)

ويتمتع رئيس الوزراء بمركز مهم في الحكومة؛ لأنه زعيم حزب الأغلبية، وتضاعفت أهميته بعد التعديل الأخير في النظام الانتخابي من خلال جعله منتخباً مباشرة من الشعب، ويملك حق حل الكنيست بعد التشاور مع رئيس الدولة، وهو الذى يعين الوزراء بعد التشاور مع الأحزاب المتألفة معه في الوزارة، ويرأس اجتماعات مجلس الوزراء، وتصدر القرارات بالأغلبية وهي ملزمة للجميع، والوزراء مسؤولون سياسياً أمام الكنيست فردياً وجماعياً، ويعد رئيس الوزراء الشخصية المحورية في الحكومة، والشخص الذى يقود الائتلاف الحزبي، وله دور كبير للتأثير في السياسة الإسرائيلية، ويملك حق الاعتراض على الوزراء من أحزاب الائتلاف الحكومي(علوان، 2011، ص55).

ويدير رئيس الوزراء اجتماعات الحكومة ويمثلها وينسق نشاطاتها ونشاطات الوزارات المختلفة ويصوغ سياساتها، كما أن استقالة رئيس الحكومة أو وفاته توجب استقالة الحكومة بأكملها، ويكون الوزير في الغالب مسؤولاً عن وزارة واحدة أو أكثر، وهناك وزراء دون حقائب وزارية.

وتضم الحكومة الإسرائيلية المناصب الآتية: رئاسة الحكومة، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وزارة الزراعة والتطوير، وزارة الاتصالات، وزارة التعليم، وزارة الهجرة، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة العلوم والرياضة، وزارة البيئة، وزارة السياحة(تيم، 1989، ص110)،(هركابي، 1990، ص94).

وتمتلك الحكومة بمجموعها، أو من خلال مختلف الوزارات الصلاحيات التالية(منصور، 2011،

ص 96):

- إعداد مشاريع القوانين وتقديمها إلى الكنيست.
- تنفيذ القوانين التي يسنها الكنيست.
- وضع الأنظمة، أو ما يسمى بالتشريعات الثانوية التي تُفصل طريقة تنفيذ القانون.
- بلورة السياسات وتنفيذها وفق القانون.
- إعلان حالة الطوارئ سبعة أيام في حال عدم التمكن من عقد جلسة الكنيست لهذا الغرض، وتمديد هذه الحالة للفترة ذاتها إذا استمر تعذر عقد جلسة الكنيست.
- وتوصف الوزارة الإسرائيلية بأنها وزارة ائتلافية، لعجز أي من الأحزاب الإسرائيلية في الحصول على أغلبية مطلقة في الكنيست مما يترتب عليه مجموعة نتائج منها(بركات، 1982، ص77):
- تجمع الحكومة الائتلافية ممثلين عن أحزاب يختلفون في مبادئهم ومعتقداتهم، مما يخلق حالة من عدم الانسجام داخل الوزارة.
- قد تضطر الحكومة إلى اتخاذ مواقف غير حاسمة أو تعجز عن اتباع إجراء سياسي قوي لانعدام الانسجام التام داخل الحكومة.
- تعطي الحكومة الائتلافية الأحزاب الصغيرة أهمية من خلال امتلاكها حق المساومة.
- إطلاق حرية الوزراء في السيطرة على وزاراتهم دون تدخل من مجلس الوزراء أو الوزارات الأخرى.

3. السلطة القضائية:

تعد السلطة القضائية في "إسرائيل" إحدى ضمانات الحرية العامة، وذلك لكونها مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية، حيث يقوم النظام الإسرائيلي على الفصل بين السلطات، كما أن نظام تعيين القضاة في "إسرائيل" يعكس الأسلوب الأمريكي، فقد كفل (نظام تعيين القضاة) استقلال القضاء إلى حد بعيد، حيث يعين أعضاء المحكمة العليا البالغ عددهم تسعة ويعينون مدى الحياة، وكذلك قضاة

المحاكم الابتدائية، ولكن لا يترك أمر تعيينهم للسلطة التنفيذية، وإنما يتم التعيين وفقاً لقانون القضاء الصادر عام 1953 بواسطة رئيس الدولة بناء على ترشيح لجنة خاصة تتكون من (العلوي، 2008، ص40):

- وزير العدل.
- رئيس المحكمة العليا.
- عضوين من أعضاء الكنيست يتم اختيارهم بطريقة الاقتراع السري.
- عضوين من رجال القضاء (قضاة المحكمة العليا).
- عضوين من الوزراء.
- عضوين من المحامين يتم اختيارهم من قبل مجلس نقابة المحامين.

وتعرض الترشيحات التي تقرها اللجنة عن طريق الاقتراع السري على الكنيست، ولها الحق في إبعاد من ترى وليس لها الحق في اقتراح مرشح معين، كما أن تنقلات رجال القضاء يجب أن تحظى بموافقة رئيس المحكمة العليا، وليس لأية سلطة أن تتدخل في أعمال القضاة، فضلاً عن ذلك فإن القضاء في "إسرائيل" درج على أن كل قاضٍ في المحكمة العليا يقدم الأسباب ومنطوق حكمه بصورة مستقلة عن الآخرين، ولعدم وجود دستور مدون في "إسرائيل" فلم تكن للقضاء سلطة لمناقشة دستورية القوانين، إلا أن صدور قرار تخويل الأحزاب بعملية الانتخابات ونقضه استقرت التقاليد على حق القضاء في ذلك اعتباراً من 28 شباط 1969 (متولى، 1979، ص261-263).

تحولات النظام السياسي بعد عام 1967:

ليس هناك خلاف بين الباحثين والمراقبين في أن "إسرائيل" (مجتمعاً ونظاماً) اختلفت كلياً بعد سنة 1967 عما كانت عليه قبل ذلك، وهناك إجماع على أن النظام السياسي لم يستطع أن يحتفظ بالصفات التي ميزته في الفترة الأولى، وخصوصاً القدرة العالية على قيادة المجتمع واتخاذ القرارات الحاسمة وضمان الاستقرار.

إنّ عجز النظام السياسي الإسرائيلي عن المحافظة على قوته وقدرته، كان بسبب جموده وتزمت القيادة السياسية في إحداث تحولات على المستوى المؤسسي عبر الموازنة للتحويلات التي شهدها المجتمع، وهذا ما سبب الأزمة العميقة التي يعانيها النظام والوصول إلى طريق مسدود وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة وضمان الاستقرار (حيدر، 1998، ص4).

دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي:

تتميز الأحزاب السياسية بالتعدد الذي يعد من أبرز خصائص النظام السياسي الإسرائيلي، ومرجع هذا التعدد هو تنوع الطوائف وتباين الاتجاهات وتفاوت الأصول التي تسعى كل منها للتعبير عن نفسها بشكل حزب سياسي (العنزي، 1990، ص20) ولهذا إن مصادر تمويل الأحزاب ظاهرة ومستترة: فالظاهرة تشمل المخصصات والضرائب الرسمية للحزب، أما المستترة فتشمل التبرعات من مصادر سرية يجب عدم الكشف عنها للجمهور، وعلى العموم لا تختلف هذه الأحزاب فيما بينها كثيراً، فهي في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي لا تختلف إلا من حيث الدرجة وأسلوب التنفيذ، إلا أنها جميعاً تركز على القوة والمصلحة الوطنية انطلاقاً من طبيعة نشأتها وتكوينها (رزوق، 1966، ص27).

لقد ظهرت الأحزاب في "إسرائيل" بالمراحل الأولى من تطور المجتمع قبل قيام دولة "إسرائيل" بزمان طويل، فالأحزاب كانت العنصر الرئيسي الذي صاغ المجتمع الإسرائيلي (1992، ص15-16)، حيث تعتبر أهمية الأحزاب في فهم السياسة الداخلية في "إسرائيل" عظيمة جداً، فالأحزاب هي المحرك الرئيسي في العملية السياسية، بل إن "إسرائيل" تمثل حالة متطرفة من تدخل الأحزاب في حياة المجتمع، فالأحزاب السياسية هي التي منحت الشرعية للنظام في تعريف المصلحة العامة، ونشطت وسيطاً في الاتصالات الداخلية وامتصاص الأزمات التي هددت النظام (حيدر، 1998، ص16)

وتعتبر الأحزاب السياسية الإسرائيلية من أهم الركائز التي بُنيَ عليها النظام السياسي الإسرائيلي، حيث إن كثيراً من هذه الأحزاب قد تأسس قبل إعلان قيام "إسرائيل" عام 1948، (حزب اغودات

"إسرائيل" تأسس عام 1912 في أوروبا، وحزب مزراحي الديني تأسس في المجر عام 1902 وحزب الماباي ظهر عام 1930 وهو ثمرة اندماج حركة هابوعيل هاتسعير - العامل الفتى الذى تأسس عام 1909 واتحاد عمل احدث هاعفوداه الذى تأسس عام 1919 وحزب المايم يرجع فى أصله إلى حركة الحارس الفتى- هاشومير هاتسعير التى تأسست عام 1913 فى فينا)، ومع أن العقيدة الصهيونية تعتبر القاسم المشترك بين جميع الأحزاب، فإنه يمكن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية على أساس مبادئها كما يلى: الأحزاب العمالية والأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية والأحزاب الشيوعية وكتل وحركات سياسية تتضمن القوائم العربية(جاد، 2003، ص52).

ويتميز النظام الحزبى الإسرائيلى بسمات فريدة تطبع الحياة السياسية الحزبية فى "إسرائيل"، ومنها أن معظم الأحزاب الإسرائيلية أحزاباً قديمة تعود جذورها إلى فترة اليشوف(שפירא ، 1989، ص74)، إذ أدت الأحزاب دوراً مهماً فى تكوين هذا التجمع الاستيطاني خلال فترة الانتداب البريطانى على فلسطين، وساهمت فى إقامة دولة "إسرائيل" وفى الحياة السياسية والاقتصادية داخلها(مزاحم، 2011، ص9).

لقد حدث تغيير فى دور الأحزاب السياسية فى النظام السياسى(גלנר ، 2011، ص 144-175)، ففي العقدين الأوليين من قيام دولة "إسرائيل" ساهمت الأحزاب فى مصادرة القرار السياسى من المجتمع وعزل القضايا الخارجية والأمن عن الانقسامات والسياسة الداخلية، وبعد سنة 1967م بدأ التحول فى أداء الأحزاب فضعفت ولم تعد قادرة على القيام بوظيفتها التقليدية، أى تجميع المصالح وتحضير أجندة للقرار السياسى؛ ولهذا السبب وأسباب أخرى فإن صفة دولة الأحزاب أخذت تخبو وأصبحت صورة الأحزاب أكثر سلبية فى نظر الجمهور؛ لكنها ما زالت تقرر صفة الدولة كدولة أحزاب قياساً بدول ديمقراطية أخرى(Yachtman, 1989:P7-11) (Peres,1987, P16-19). ويفسر هذا التحول إلى حدٍ كبير الهبوط الحاد فى استقرار المنظومة الحزبية، الأمر الذى اضطر الأحزاب الكبيرة إلى تأليف حكومات الوحدة الوطنية فى الفترة 1984-1990(حيدر، 1998، ص17).

2.1.4 المطب الثاني: تأثير الفساد على النظام السياسي الإسرائيلي:

تعاني "إسرائيل" من نسب فساد عالية، حيث أظهر تقرير حول مقياس الفساد لسنة 2016 والذي صدر قبل أن يتم نشر أخبار تحقيقات الشركة مع رئيس الحكومة نتتياهو، وقد ركز التقرير بشكل خاصة على العلاقة بين فساد السلطة واللامساواة في المجتمع، واعتبر أن كلا منهما يغذي الآخر، كما أن العاملين يسهمون بوضوح في تعزيز مظاهر الشعبوية، وأظهر التقرير أيضاً بأن "إسرائيل" تحتل المكانة 28 من بين 176 دولة، حيث المكانة الأولى تحتلها الدنمارك وهي الأقل فساداً بين دول العالم، وعليه فإن "إسرائيل" بقيت إحدى الدول الأكثر فساداً في دول OECD (٦٧٦، ٦٧٦، 2017، ص 8).

ولقد بلغ التحذير من حجم الفساد ذروته في المقالة التي كتبها رئيس جهاز الأمن العام السابق والمعروف بالشاباك يوفال ديسكن، ونشرتها يديعون أحرنوت تحت عنوان: "صناعة الفساد" حيث أكد فيها على أن "الفساد وصل إلى الكنيست ولم يعد مقتصراً هذه المرة على الهوامش؛ بل قد ضرب جذوره في مجلس نواب الشعب "الكنيست" (٦٧٦، 2016، ص 3)، وذلك على خلفية تزايد تحقيقات الشرطة الإسرائيلية مع رئيس الوزراء بنيامين نتتياهو ووزراء ومقربين، ففي عام 2015 ظهرت قضايا فساد واسعة تتعلق برشاوى قام بها بعض كبار حزب ليبرمان والمسمى بإسرائيل بيتنا، والتي اعتبرها باحثون "أكبر قضية فساد سلطوي في تاريخ "إسرائيل" (الصالح، 2016، ص 230).

ويرتبط ازدياد الفساد في مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع العام وبين الثقافة السياسية ومنظومة القيم السائدة في المجتمع، ويرى نبيل الصالح أن هذه الثقافة تعاني في "إسرائيل" من "تآكل هامشها الديمقراطي أو في أحسن الأحوال تراجع السمات الديمقراطية في هذه الثقافة" (الصالح، 2016، ص 209).

بينما يؤكد البروفيسور الإسرائيلي غادي برزلاي أنه "وفي ظل حجم الفساد العام فإن التحدي الحقيقي ليس قانونياً فقط؛ بل هو تحدٍ اجتماعي وثقافي" (٦٧٦، 2016، ص 15) ومما لا شك فيه أن البعد الكولونيالي الإحلالي للنظام في "إسرائيل"، هو أحد دعائم الفساد، وخاصة عندما يتم تناوله كأبرتهايد زاحف، أو وفق التحليل اللافت لـ (أزولاي وأوفير) والذي يعتبر أن الاحتلال "بدأ مشروعاً

كلونيايا ثم أصبح في ثمانينيات القرن العشرين جزءاً لا يتجزأ من النظام الإسرائيلي للديمقراطية الإسرائيلية ساحة خلفية فريدة من نوعها" (أزولاي وعوفير، 2012، ص 391).

كما يؤثر الفساد على الديمقراطية سلبياً ومن أهم التأثيرات السلبية للفساد على الديمقراطية ما أشار له البرفسور الإسرائيلي ألوني نمرود من أن "فساد السلطة يمس بأساس جوهرى للديمقراطية هو ثقة الجمهور" (2017، ص 15).

كما أثر الفساد على الحريات العامة ومس بمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان على قتلها ومحدودية دورها في التأثير على تناقضات الديمقراطية الأساسية في "إسرائيل"، حيث تلاحق هذه الجمعيات وتوصف بأنها مدسوسة ويسارية وتنشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ولا سيما في المناطق المحتلة (شلحت، 2016، ص 84)، ومن أهم هذه الجمعيات على سبيل المثال: جمعية حقوق المواطن هموكيد -المركز لحماية الفرد، بتسليم، مركز عدالة، ومنظمة لنكسر الصمت، وكل هذا يترافق مع مظاهر وإشكالات اجتماعية واقتصادية أكدها تقرير OECD والذي تم تسليمه للحكومة، في آذار مارس 2016، حيث أظهر التقرير بأن ظاهرة الفقر واللامساواة عالية بوضوح، أي أن ثمار النمو لا يتم توزيعها على المواطنين بشكل معقول أو لا يقطفها إلا جزء قليل من الشعب الإسرائيلي (عيسي، 2018، ص 115).

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن نسبة الفساد في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية بلغت 8.8%؛ مما جعلها على رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في مجموعة الدول المتقدمة، التي لا تتعدى نسبة الفساد فيها 4.91%، ومن أهم الآثار الناجمة عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي ما يلي (صالح، 2008: 79-80):

1. زعزة ثقة المواطن العادي بالمؤسسة الحاكمة، فقد أظهر مقياس الديمقراطية تراجع الثقة برئيس الوزراء وبرئيس الدولة؛ وشملت التراجعات الثقة بالجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات.
2. التأثير السلبي على النظرة لإسرائيل على مستوى العالم الغربي، الذي كان ينظر لها ولقيادتها باحترام.

- انتشار الجريمة في المجتمع:

كما يؤدي الفساد إلى ارتفاع ظاهرة الجريمة بين أوساط المجتمع الإسرائيلي لفساد السلطة والأحزاب والوزارات ونواب الكنيست والمؤسسة الدينية، فأخذ أفراد المجتمع مع قاداته المثل واقتدوا بتصرفاتهم، ناهيك عن أنواع الجرائم الأخرى والتي لا تقل خطراً، إذ كشفت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن ارتفاع نسبة جرائم المخدرات أيضاً بمعدل (2%) بين أوساط الشبيبة، حتى أطلقت الشرطة الإسرائيلية عام 2008 بأنه (عام المخدرات) (كاظم، 2010، ص51)، وأشار رئيس مركز الأبحاث الدولي لرفاهية أبناء الشبيبة في جامعة بارايلان الإسرائيلية إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الأولاد الذين تتراوح أعمارهم من (12-15) ممن يتناولون الكحول، مع تسجيل أكثر من عشرين ألف حالة أغلبها داخل المدارس والمؤسسات التعليمية، وارتفاع ظاهرة العنف فيها، فقد سجلت عام 2008 وجود (419.827) جريمة وقعت داخل مدارس متعددة، مع ارتفاع نسبة الأولاد الذين يحملون سلاحاً أو سكيناً أو عصاً، وفقاً للإحصائيات أيضاً هناك ما يقارب (44%) من مرتكبي الجرائم بين أوساط الشبيبة، (41%) من ذوي أصول روسية و(3%) من يهود الفلاشا (مركز الزيتونة للدراسات، 2008، ص26).

كما أظهر مؤشر العنف السنوي لعامي 2014-2015 أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 60% في عدد النساء اللواتي قُتلن إلى جانب ارتفاع حاد في عدد الأطفال الذين يتعرضون إلى العنف في الأسرة والذين يتعالجون في مراكز مكافحة العنف (دكة، 2015).

- انتشار عصابات الإجرام:

تنتشر في المجتمع الإسرائيلي عصابات الإجرام المنظم التي تزرع العنف بالشوارع وتغلغلت أذرعها داخل سلطات النظام الحاكم، وهددت بالمس بقيم الديمقراطية من الداخل، وأشار الكثير من العلماء النفسيين إلى أن ممارسة العنف متأصلة في المجتمع الإسرائيلي وأنه متلبس (العنف كظاهرة) بالفرد الإسرائيلي، وقد تصاعدت حدة جرائم العنف العائلي أيضاً ويُعزى السبب إلى التأثير بعوامل الانحلال الخلقي والبعد عن التدين الذي كان نوعاً ما يصبغ المجتمع الإسرائيلي في بدايات تكوينه وإن كان ظاهرياً على الأقل، ليفسح المجال أمام الفساد؛ وليصبح ظاهرة يصعب إخفاؤها، فضلاً عن

التعصب الديني-القومي الذي كان سبباً رئيساً وراء مقتل العديد من القادة وعلى مستويات عليا ومنهم (إسحاق رابين) عام 1995، ودور الاتجاهات والجمعيات الدينية المتعصبة البارز في خرق القانون بتشجيعها على الاستيطان وموقف الحكومة الرسمي من أتباع هذه المنظمات(كاظم، 2010، ص32).

- تأثير النظام الانتخابي على الفساد:

يعتبر النظام الانتخابي الإسرائيلي أحد أهم العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار السياسي، وزيادة حدة الفساد في المجتمع الإسرائيلي وخاصة في أوساط النخب الحاكمة، فتعدد عمليات الانتخاب للكنيست وتكلفتها الباهظة والتي تحتاج إلى ميزانيات ضخمة، مع تبني النموذج الأمريكي (الانتخابات الأولية) لاختيار قوائم الأحزاب المرشحة للكنيست؛ أدى إلى وجود قدر كبير من الفساد حيث يقوم الحزب من خلال إعلانه بفتح باب الانتساب لعضوية الحزب، ثم بعد ذلك يتنافس المرشحون للحصول على أصوات هؤلاء، حيث لا يملك الكثير من المتنافسين المال اللازم للحملة الانتخابية التي تؤهلهم للفوز بترشيح الحزب؛ الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن ممولين لهذه الحملات الدعائية سواء من الداخل أو الخارج(شعبان، 2014: 166).

ونتيجة لهذا النظام الانتخابي والسياسة الحزبية في "إسرائيل" ظهرت ظاهرة أُطلق عليها "مقاولو الأصوات"، ومفادها توجه الساسة الطامحين لتبوء مقاعد في الكنيست الإسرائيلي عند إجراء الانتخابات التمهيدية التي يتم بناءً عليها اختيار قوائم الأحزاب البرلمانية إلى أشخاص معروفين بنفوذهم الواسع في أوساط أعضاء الحزب الذين يخططون للانتخاب ضمن قائمته البرلمانية، لكي يقنعوهم بالتصويت لصالحهم مقابل تعهد الساسة بتقديمهم وظائف وأموالاً لهؤلاء الأشخاص الذين يطلق عليهم مقاولو الأصوات(النعامي، 2004).

ويرى الباحث أن ظاهرة "مقاولو الأصوات" تعد من أهم الأسباب التي ساهمت بانتشار الفساد في المجتمع الإسرائيلي، فإسرائيل معروفة منذ زمن بأنها من أكثر الدول التي يستشري بها الفساد، كما أن الكثير من المناصب السياسية في النظام السياسي الإسرائيلي أصبحت تُشترى بالمال ومن خلال المصالح المشتركة بين رجال المال والأعمال وبين السياسيين.

كما أن النظام السياسي الإسرائيلي يعد اليوم من أكثر الأنظمة التي تعاني فساداً في نظامها السياسي، ويرتبط ذلك بمنظومة القيم الموجود في المجتمع الإسرائيلي والثقافة السياسية، حيث تدعي "إسرائيل" أنها دولة ديمقراطية، إلا أن قضايا الفساد التي ظهرت في المجتمع الإسرائيلي تبين حقيقة وتبين مدى تراجع الديمقراطية في ذلك المجتمع، كما يعاني النظام السياسي من مشكلات كثيرة مرتبطة بالمجتمع كانتشار الجريمة والعنف، وارتفاع معدلاتهما، كما أن النظام الانتخابي المعتمد في "إسرائيل" ساهم بشكل كبير في تعزيز الفساد.

2.4 المبحث الثاني أثر الفساد على رئاسة الوزراء الإسرائيلية

1.2.4 المطب الأول: الحكومة في "إسرائيل":

تعد الحكومة مركز القوة في النظام السياسي وهي السلطة التنفيذية، وفيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية والقانونية، كما أنها مصدر التشريع الرئيسي، فقد أقر القانون الأساسي أن الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن أعمالها ومشاريعها أمام الكنيست، وتتمتع الحكومة بسلطات واسعة فيما يتعلق برسم السياسة العامة، وإعلان الحرب وإقرار السلام وعقد المعاهدات، ويتكون مجلس الوزراء من الوزراء الذين يشكلون الحكومة، وفق الائتلاف الحكومي الذي قام بتشكيله رئيس الوزراء، حيث إنه يقوم بتوزيع الحقائق الوزارية على الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي مستجيباً قدر الإمكان لمطالبها (ملكة، 2013: 98).

وتعتبر الحكومة القوة التنفيذية للدولة، ويكون الجيش خاضعاً لها، وتمتلك صلاحيات تشريعية، ومنها طرح قانون إقرار الموازنة العامة للتصويت عليه في الكنيست، وتمارس سلطات واسعة بالتشريع خاصة في حالة الطوارئ، وتختص بصنع السياسة العامة، وهي المخولة ببحث الأمور الإستراتيجية في الدولة، وتمارس الحكومة نفوذاً على الكنيست من خلال سيطرتها على الأغلبية، كما تمتلك القدرة على تمرير القوانين التي تخدم مصلحتها ومصلحة الحزب المهيمن (محارب، 2016).

- رئاسة الوزراء وصناعة القرار السياسي:

يعتبر رئيس الحكومة هو أعلى منصب والشخصية الأقوى التي تمتلك السلطة التنفيذية في "إسرائيل"، ويمتلك أكثر صلاحيات من باقي الوزراء الموجودين في الحكومة، وكل وزير مسئول أمام رئيس الحكومة في المهام الملقاة على عاتقه، ويحق لرئيس الوزراء عزل أي وزير، ولكنه يتساوى مع باقي الوزراء من حيث التصويت في جلسات الحكومة، حيث يملك صوتاً واحداً فقط مثل باقي الوزراء؛ ولكن في حال تساوي الأصوات يصبح صوته مع الأغلبية، ويتمتع رئيس الحكومة بصلاحيات لا يتمتع بها باقي الوزراء، حيث إنه يتأسس الحكومة ويضع سياساتها الداخلية والخارجية، ويختار وزراء حكومته بالتشاور مع الأحزاب المؤتلفة مع حزبه، ويدعوهم إلى الاجتماع ويتأسس اجتماعاتهم، وأما استقالة رئيس الوزراء أو إقالته أو سحب الثقة من حكومته، فيؤدي إلى سقوط الحكومة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011).

كما يعد رئيس الحكومة رأس الهرم في صناعة القرار، ومن الناحية النظرية له صلاحية اتخاذ القرار النهائي في السياسة تصل إلى درجة قوة مركزه، وذلك بتجاوز الوزراء في الموضوعات الحساسة حسب قوة شخصيته، وما يمتلك من تاريخ وخاصة العسكري، ولدى رئيس الوزراء صلاحيات التعيين لرؤساء المؤسسات غير المنتخبين مثل: مدير الموساد، ومحافظ البنك المركزي، والمدعي العام، وهو المسؤول عن جهاز الأمن العام، ويمكنه الوصول إلى أي معلومات سرية في الدولة (بجمل شفرة السلاح النووي)، ومن صلاحياته أن يقرر حل البرلمان بموافقة رئيس الدولة، ويرأس المجلس الوزاري المصغر (شوفاني، 2004: 39).

2.2.4. المطالب الثاني: تأثير الفساد على رئاسة الوزراء الإسرائيلية:

لا يبدو غريباً وجود عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين في دوائر الاتهام والتحقيقات الجنائية بتهم الفساد وحتى وراء القضبان، ففي هذه الدولة جرت إدانة رئيس سابق هو موشي كاتساف، ورئيس وزراء سابق هو إيهود أولمرت، وأكثر من وزير، أبرزهم: وزير الدفاع السابق إسحق مردخاي، وأرييه درعي، وشلومو بينيزري وصولاً لغونين سيغيف، وتراوحت الاتهامات التي أدين بها هؤلاء المسؤولون بين الاعتداءات الجنسية، إلى الرشوة وخيانة الأمانة والتربح من الوظيفة العامة بصورة غير مشروعة،

وصولاً إلى الاتجار بالمواد المخدرة والتجسس والتعامل مع العدو كما نُسبَ للوزير السابق سيغيف(منصور، وأبو غوش، 2019).

أدت قضايا الجنس والفساد لدى أصحاب مناصب مهمة في بيت الرئيس والحكومة والكنيست إلى انخفاض كبير في ثقة الجمهور بالجهاز السياسي، وقد عبّرت نسبة كبيرة من الجمهور الإسرائيلي عن عدم رضاها عن السياسيين وعن المؤسسات السياسية (جمال، 2008: 75).

ولقد استشرّت ظاهرة الفساد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، حيث بدت أكثر تأثيراً؛ لأنها نالت سياسيين كبار بعد أن جرى التحقيق مع ساسة حول قضايا فساد، كالتعيينات السياسية، وتلقي رشاً، وتهم جنائية وغيرها، مع رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزراء، وأعضاء كنيست، ونواب وسياسيين سابقين، وكل ذلك دون الإشارة إلى الفساد في السلك البيروقراطي نفسه من موظفين صغار وكبار (أبو عامر، 2018).

ويعزو البعض كثرة هذه القضايا وتكرارها إلى نجاح الفصل بين السلطات كما ينبغي لأي مجتمع ديمقراطي، وقوة أدوات وأجهزة الرقابة الرسمية والشعبية بما في ذلك وسائل الإعلام التي تتمتع بهامش واسع من الحرية، وكذلك تطور منظومة التشريعات التي تحمي المال العام، وتقيّد السلطة، وتحمي حقوق النساء كما هو الحال في جرائم التحرش الجنسي(منصور، وأبو غوش، 2019).

ففي الظروف الطبيعية، فإن دولة تحاكم كبار مسؤوليها وتسجن رؤساء ووزراء هي دولة جيدة بكل تأكيد، فالأحكام تصدر باسم الشعب على من أساء لهذا الشعب واعتدى على حقوقه، لكن الحديث هنا يدور عن دولة ومجتمع غير طبيعيين بكل المقاييس، دولة قامت على سلب حقوق الآخرين واقتلاعهم من وطنهم وأرضهم ونهب مواردهم، ولا زالت تشرّع لجيشها ومستوطناتها جرائم الحرب وعمليات القتل اليومي، بل إنها صارت تؤسس علناً لنظام "ابارتهايد" صريح.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن صهاينة اليوم هم غير صهاينة الأمس، بالإشارة إلى الفروقات الشخصية، والأيدولوجية والأخلاقية والسلوكية بين جيل الآباء المؤسسين لدولة "إسرائيل"، أي بين الطلائعيين ممن خاضوا الصعاب، ونظموا عمليات الهجرة، وحاربوا وبنوا الكيبوتسات والمدن الأولى، وبين من وصلتهم اللقمة سائغة إلى فمهم، ولعل هذه النقطة بالتحديد تستحق مزيداً من البحث

والدراسة، ليس بالتركيز على السجاي الشخصية لقادة "إسرائيل"، وإنما برصد ودراسة التحولات العميقة التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، فبات مجتمعا مهياً لإنجاب قيادات على شاكلة بنيامين نتنياهو، وممثلين له في البرلمان من نمط أورن حازان(منصور، وأبو غوش، 2019).

إذن لن يكون غريبا توجيه الاتهامات لنتنياهو ولا حتى إدانته، فقد سبقه إلى ذلك كل من إيهود اولمرت وآريئيل شارون، والأخير وعلى الرغم من الهالة البطولية التي تحيط به، تمكن من إلباس قضايا الفساد التي لاحقته لسنوات لنجله عومري شارون، وهو خيار مفتوح بشكل نسبي أمام بنيامين نتنياهو؛ إذ ترددت أقاويل أن هذا الأخير يمكن أن يلبس القضية لزوجته سارة.

وتعتبر ظاهرة الفساد في "إسرائيل" من أكثر المشكلات المقلقة في نظام الحكم، لا سيما وأنها تؤثر على الصورة النمطية والانطباع العام حول النظام السياسي الإسرائيلي، والنخب السياسية والبيروقراطية، بل ويمتد تأثيرها السلبي على العملية السياسية واتخاذ القرارات المصيرية، وهذه خطورة الفساد السياسي بالأساس، لأنها تؤدي بالمحصلة إلى غياب الثقة والأداء الصحيح والتفكير السليم في اتخاذ خطوات وقرارات مفصلية تاريخية(٢٠١٠، ٢٠١٠).

ومن أهم تأثيرات الفساد المستشري على السلطة الحاكمة ما يلي:

- اتساع زعزعة الثقة الإسرائيلية بالمؤسسة الحاكمة، من خلال إظهار "مقياس الديمقراطية الإسرائيلي السنوي" أن معدل الثقة الجماهيرية برئيس الوزراء هبط من 34% عام 2009 إلى 21% فقط في عام 2010(٢٠١٠، 2010)، كما أن الثقة في رئاسة الدولة انخفضت بصورة جوهرية من 67% إلى 22% فقط، أما خلال عام 2017 فعلى مستوى الثقة بمؤسسات الدولة في وسط اليهود، تبين أن نسبة الثقة بالجيش تصل إلى 88%، وبرئيس الدولة 71%، وبالمحكمة العليا 57%، وبالمستشار القضائي للحكومة 44%، وبالشرطة 42%، وبالإعلام 32%، وبالحكومة 30%، وبالكنيست 27%، وبالحاخامية الرئيسية 20%، وبالأحزاب 15%، أما على مستوى ثقة العرب بمؤسسات الدولة، فقد تبين أن نسبة الثقة بالمحكمة الشرعية تصل إلى 59%، وبالمحكمة العليا 54%، وبالجيش 41%، وبرئيس الدولة 34%، وبالمستشار القضائي للحكومة 31%،

وبالشرطة 29%، وبالحكومة 22.5%، وبالكنيست 19%، وبالحاخامية الرئيسية 20%، وبالأحزاب 16% (موقع عربي 48، 2017).

- وفي ذات السياق، فإن 79% من الجمهور الإسرائيلي يبدي قلقه على مستقبل الدولة بسبب الفساد، الذي يعتقد 75% منهم بوجوده، وانتشاره على مستوى واسع للغاية، مما دفع بالغالبية العظمى منهم لأن تعرب عن عدم ثقتها في القيادة السياسية.

- تأثير لا يقل أهمية، يتعلق بمستقبل نظام الحكم السياسي الإسرائيلي، لأنه عندما يتم التحقيق مع رئيسي الدولة والحكومة، وأقطاب المؤسسة الحاكمة في قضايا فساد وضلوعهم فيها، فإن ذلك يهدد استقرار الكيان السياسي برمته.

- التأثير السلبي على الصورة الذهنية لدى العالم عن "إسرائيل"، وهو ما حدا بالسفراء والقناصل الإسرائيليين لإبلاغ وزارة الخارجية، بأن الدول التي يخدمون فيها قلقة من حجم الفساد في "إسرائيل"، وأن نشر قضايا الفساد بصورة يومية ألحق ضرراً كبيراً بصورة "الدولة" على مستوى العالم، بحيث يطغى الحديث عن الفساد على كل لقاء يعقدونه مع أي وفد سياسي وصحفيين وصناع رأي عام في تلك الدول، لا سيما في أوروبا الغربية والولايات المتحدة (777، 2010).

كما يتأثر نظام الحكم السياسي في "إسرائيل" بالفساد، لأن التحقيق مع رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وأقطاب المؤسسة الحاكمة في قضايا الفساد، يهدد استقرار الحكومة، فمثلاً لو قرر المستشار القضائي تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الوزراء، فإن عمل الحكومة ينتهي عملياً؛ لأنها تحل على الفور بعد أن يتم استقالته طوعياً، وهذا ما يهدد ويربك استقرار الحكومة طيلة فترة التحقيق معه، وبالتالي ينعكس على الاستقرار السياسي للنظام الحاكم بصورة عامة، كما أن التحقيق مع رئيس الحكومة يؤدي إلى تعطيل الحكومة عملياً وحلها بعد تقديم استقالته (كاظم، 2010، ص 51).

ويرى الباحث أن ظاهرة الفساد في "إسرائيل" تغلغت في رئاسة الوزراء الإسرائيلي، فالكثير من رؤساء الوزراء والوزراء ارتبطت أسماؤهم بقضايا فساد بداية من أولمرت وباراك وشارون وانتهاءً بنتنياهو، وهذا ما ساهم في زعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالحكومة، كما أثر على استقرار الحكومات في كثير من الأوقات.

3.4. المبحث الثالث موقف الجهاز القضائي الإسرائيلي من قضايا الفساد

1.3.4. المطلب الأول: ماهية الجهاز القضائي:

يعد الجهاز القضائي في "إسرائيل" سلطة مركزية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، ويعين رئيس الدولة جميع القضاة وفقاً لتوصيات لجنة التعيينات المؤلفة من قضاة المحكمة العليا وأعضاء عن نقابة المحامين وشخصيات عامة، ويشمل نظام المحاكم في السلطة القضائية عدة أقسام (مركز الزيتونة، 2008، ص9):

1. محاكم الصلح: وتتنظر في المخالفات الجنائية والبسيطة.
 2. محاكم مركزية: وهي من الدرجة الأولى ذات ولاية استئنافية على قرارات محاكم الصلح تنظر في قضايا مدنية وجنائية أخطر.
 3. محاكم خاصة: وتشمل محاكم المرور والعمل والأحداث والمحاكم العسكرية والبلدية ولها صلاحيات قضائية محددة.
 4. المحكمة العليا: تقف المحكمة العليا على رأس جهاز القضاء في الدولة وهي أعلى جهاز في "إسرائيل"، ويعمل في المحكمة العليا 14 قاضياً، وتقوم لجنة خاصة بتعيين القضاة؛ إذ للكنيست تمثيل في هذه اللجنة بواسطة عضوين، وتعمل المحكمة العليا كمحكمة استئناف على قرارات صدرت في المحاكم المركزية وعلى قرارات قضائية وشبه قضائية مختلفة.
- ومن صلاحيات المحكمة العليا (بركات، 1982، ص214):

- مراقبة تطبيق القوانين.
- الإشراف على الأمور القضائية.
- حق إبطال مفعول بعض القوانين الصادرة عن المجالس المحلية أو التعليمات الإدارية إذا ما رأت بأنها تتعارض واختصاصات الكنيست.
- حماية الحريات والحقوق العامة.

وعلى الرغم من الصلاحيات التي تتمتع بها المحكمة، إلا أنه توجد عوامل تحد من عملها

أبرزتها طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وتتمثل بالآتي (بركات، 1983، ص80):

- عدم امتلاك دستور مكتوب يحدد الصلاحيات والمسؤوليات.
- عدم امتلاك ميثاق للحقوق والحريات العامة كمرجع قانوني، بينما تملك الحكومة صلاحيات واسعة للحد من حريات الأفراد وقت الطوارئ.
- عدم السماح لمحكمة العدل العليا بالتدخل في الأمور العسكرية والأمنية.
- تعتمد النظام السياسي الإسرائيلي في جعل المحكمة العليا نظرياً وعملياً مؤسسة مدينة تمثل الإجماع السياسي، وتبقي القضاء خارجاً عن لعبة الأحزاب السياسية التي تمثل أهم المتغيرات في تشكيل الحياة السياسية وتنظيمها.
- إن مشاركة رجال السلطة القضائية في إدارة شؤون البلاد ضعيفة، مما أضعف تأثيرها في الحياة السياسية والمجتمع الإسرائيلي وقصر دورها على المسائل القانونية.

كما يوجد في "إسرائيل" وظيفة مراقب الدولة الذي مهمته مراقبة النشاطات الحكومية ومؤسسات الدولة ومشاريعها، وإبداء وجهة نظره في أية مسألة تقع ضمن اختصاصه بناءً على طلب الكنيست (الجبوري، 2000) وترجع قوة هذا المنصب من خلال اتساع المجال الذي تشمله رقابته وتعدد الوسائل التي يستخدمها فضلاً عن تمتعه بثقة الشعب بعيداً عن الأحزاب، فلا يجوز له أن يشتغل بالسياسة أو أن يكون عضواً في الكنيست، ويُعيّن من رئيس الدولة لمدة خمس سنوات ويكون مسؤولاً أمام الكنيست ولا يمكن عزله إلا بأغلبية ثلثي أعضاء الكنيست (علوان، 2011، ص 60).

2.3.4 المطالب الثاني: موقف الجهاز القضائي من قضايا الفساد:

رغم نجاح القضاء الإسرائيلي في إسقاط رئيس دولة "إسرائيل" السابق موشيه كتساف بتوجيه تهم الاغتصاب والتحرش الجنسي إليه، والحكم عليه بالسجن سبع سنوات، إلا أنه يسود الرأي العام في "إسرائيل" جواً من عدم الثقة بالقضاء في مثل هكذا قضايا، إذ تمت تبرئة عشرات السياسيين وأصحاب النفوذ المالي من قضايا فساد سياسي ومالي، ولهذا تسعى بعض الجهات إلى مكافحة هذه الظاهرة، من خلال جمعيات عمل أهلية تبحث في قضايا رشاوى وفساد وتبييض أموال، بهدف تحسين جودة الحكم في "إسرائيل" (صالح، 2014: 77).

وتدور دوامة الفساد حول الجهاز القضائي الإسرائيلي، لتضم شخصيات كثيرة في هذا الجهاز المهم بالدولة، حيث برزت الكثير من قضايا الفساد في الجهاز القضائي الإسرائيلي.

وبدأت الشرطة الإسرائيلية في يناير 2019 قضية فساد وصفتها وسائل الإعلام الإسرائيلي بقضية فساد كبيرة في الجهاز القضائي، مشيرة إلى أنها تتعلق بجرائم تتنافى مع الاستقامة والنزاهة في مجال تعيين القضاة، حيث بدأت التحقيق في هذه القضية بعد ورود معلومات حول شبكات في تعيين قاضية بمحكمة الصلح قبل عدة سنوات، ومحاولة فاشلة لترقية قاضٍ في المحكمة ذاتها، عُيِّن لاحقاً في محكمة مركزية، وقد أفضت التحقيقات إلى اعتقال مشتبه واحد يعمل في مجال المحاماة، إضافة إلى استدعاء مشبوهتين اثنتين للتحقيق: إحداهما قاضية في محكمة الصلح وأخرى محامية، كما حققت الشرطة مع ثلاثة مشتبه بهم وهم: قاضية في محكمة الصلح، ومحاميان أحدهما المشتبه فيه الرئيس حيث وُجِّهت الشرطة له تهمة إقامة علاقات جنسية مع قاضية مقابل "تعيينها" في هذا المنصب، كما حققت الشرطة مع محامية مقربة منه كانت عملت على ترقية قاضٍ في محكمة الصلح؛ ل يتم تعيينه في المحكمة المركزية (أخبار العالم، 2019).

كما أجرت الشرطة الإسرائيلية تحقيقاً جنائياً مع مسؤول نقابة المحامين المحامي إيفي (إفرايم) نافيه، ممثل النقابة في عضوية "لجنة تعيين القضاة" في "إسرائيل" بشبهتي الغش والخداع بمخالفة قانون الدخول إلى "إسرائيل"، وذلك جراء محاولته العودة من خارج البلاد عبر إدخال شابة كانت ترافقه إلى البلاد من دون خضوعها لفحص ومراقبة (ثم ختم) جواز سفرها لدى ضابطة الجوازات في مطار بن غوريون (اللد) الدولي، وحين اكتشف مراقبو الجوازات ذلك، أمروا بتوقيفه للفحص والتحقيق؛ ولكن حين تبين لهم هويته الشخصية، فكان عليهم التوجه إلى "المسؤولين بالدرجات الأرفع في جهاز تطبيق القانون"؛ للحصول على إذن صريح ومباشر منهم بإخضاعه لتحقيق جنائي، وبعد صدور هذا الإذن جرى التحقيق مع نافيه الذي أنكر الأمر في البداية وقدم تصريحاً كاذباً، لكنه عاد واعترف بمحاولته تلك حيال تأكيد المحققين أن الأمر موثق بكاميرات التصوير المثبتة في المكان، لا بل تبين أنه كان قد نجح في "تهريب" رفيقته لدى مغادرتها البلاد، قبل ذلك بأسبوع واحد، حين جنبها الخضوع لفحص ومراقبة (وختم) جواز سفرها (مدار، 2018).

وبالرغم من التحقيق مع نافييه واعترافه بارتكاب المخالفة المذكورة، إلا أن السلطات الرسمية المسؤولة (وخاصة الشرطة والنيابة العامة) أبتت الأمر طي الكتمان ولم يصدر عنها أي بيان رسمي تنفيذاً لمبدأ حق الجمهور في المعرفة، وكما هو متبع في مثل هذه الحالات خاصة وأن الحديث جرى عن "شخصية عامة رفيعة ومؤثرة" (مدار، 2018).

- المراقب العام وقضايا الفساد:

المراقب العام هو الهيئة المؤسساتية الرسمية المركزية للرقابة على الدولة، أي على مؤسساتها وأذرعها الرسمية الحكومية والعامة المختلفة، وهي رقابة خارجية على هذه المؤسسات تشمل فحص ومراقبة مختلف أعمالها وممارساتها؛ سعياً إلى تحقيق هدف مركزي أساسي هو: الرقابة على المال العام وتحمل المسؤولية عن الأداء، وهو "مفوض شكاوى الجمهور" أيضاً.

والواقع أن منصب مراقب الدولة تعزز أكثر فأكثر في التسعينيات من القرن المنصرم، حتى إن بعض السياسيين والإعلاميين في "إسرائيل" يعتبرونه "السلطة الرابعة"، ورغم ما له من مكانة وما يتمتع به من امتيازات إلا أن الجسم المراقب يستطيع الاستئناف على توصيته (مدار، 2019).

لكن هذا المنصب لم يمنع من أن تحوم تهمة الفساد حوله، ومن أهم النماذج على ذلك: مراقب الدولة القاضي المتقاعد يوسف شبيرا، الذي يفترض به أن يراقب ويتابع ويحارب ظاهرة الفساد، حيث كشفت التحقيقات أنه أوعز بالتكتم على انتقادات كان ينبغي نشرها بتقرير لمكتبه حول تعاقد بين المحامي دافيد شيمرون، وهو محامي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبين حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو (فلسطين اليوم، 2016).

ووفقاً لصحيفة « هآرتس » أن شبيرا أمر بإزالة مقاطع تتعلق بشيمرون من تقرير مراقب الدولة حول تمويل الأحزاب في سبتمبر 2016، ووفقاً للصحيفة فإن شيمرون هو الذي أقنع نتنياهو بتعيين شبيرا في منصب المراقب وجمع بين رئيس الحكومة والمراقب قبل تعيين الأخير، وبعد هذا اللقاء قرر نتنياهو تجنيد ائتلافه الحكومي من أجل تأييد هذا التعيين (صحيفة هآرتس، 2016).

ويرى الباحث أن الجهاز القضائي في "إسرائيل" لم يحافظ على خصوصيته باعتباره هو الجهة التي يفترض بها الرقابة على عمل الحكومة والتحقيق مع أي جهة تخالف القانون، إلا أن القضاء الإسرائيلي لم يسلم من قضايا الفساد، حيث تورط عدد من العاملين فيه، بما فيهم قضاة والمراقب العام في قضايا فساد، وهذا يؤكد عدم نزاهة القضاء الإسرائيلي، ويوضح مدى تدني القيم في المجتمع الإسرائيلي، ويوضح بشكل جلي كذبة ديمقراطية دولة إسرائيل.

الخاتمة

إن البدايات الحقيقية لظهور الفساد في "إسرائيل" يعود إلى ما قبل عام 1948 ومرحلة تأسيس دولة الاحتلال، لكنه ظهر إلى السطح بعد احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية عام 1967. وزادت حدته في سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي من خلال حدوث عدة تغييرات كبيرة في طبيعة الفساد السياسي وظهر إلى العلن بشكل كبير، بل ولم يقتصر على رجالات السياسة فقط، فقضاياه طالت بعض رجال الدين "الحاخامات"، والعسكريين والرياضيين، ورجال الأعمال اليهود ورؤساء بعض البلديات في قضية الشبكة اليهودية الكبيرة التي تعمل على مستوى عالمي في مجال تبييض الأموال وسرقة الأعضاء البشرية وبيعها واستخدام العائدات المالية لرشوة كبار المسؤولين داخل "إسرائيل" وخارجها لغايات سياسية.

كما أن ظاهرة الفساد في "إسرائيل" ورغم حدوث كثير من الحالات منها إلا أنها ومقارنة بالكثير من الدول على مقاييس الفساد الدولية تعتبر محدودة، كما أن "إسرائيل" تتميز بأن الجميع بها يحتمك للقانون دون أي تمييز، فالكل سواسية أمام القانون، حيث حاكم القضاء الإسرائيلي الكثير من قياداته المذنبين، وأوقع عليهم العقوبات التي يستحقونها بمجرد ثبوت الجرم عليهم.

والواقع أن هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في مجموعها بتوفير المناخ المناسب لنمو ظاهرة الفساد في النظام السياسي الإسرائيلي، إذ تتأثر عادة منظومة الفساد بوجود البيئة العامة المناسبة والتي تغذي عناصر الفساد، حيث تنوعت عوامل الفساد في المجتمع الإسرائيلي، ومع مرور الزمن أصبحت أكثر تأثيراً في النظام السياسي والطبقة الحاكمة الإسرائيلية.

فبدءاً من تأثير المافيا السياسية الانتخابية وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع، إلى انتشار ثقافة المتعة، وتوغل القيم الغربية، مروراً باختلاف الأجيال وتغيير المفاهيم لدى الجمهور، وصولاً إلى شيوع الفضائيات وبروز انعكاس العولمة، وقبل كل ذلك الانعكاسات المادية والأخلاقية للاحتلال الغاشم للأراضي الفلسطينية وما تبعه من سلوك عنصري داخل الكيان مع فلسطيني الـ 48 وفلسطيني الـ 67 في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

ومن أهم اسباب الفساد في "إسرائيل":

1. تعدد الثقافات في المجتمع الإسرائيلي.
2. أزمة الشرعية في "إسرائيل".
3. عدم الاستقرار السياسي.
4. انتشار ثقافة الفساد في المجتمع الإسرائيلي.
5. تفشي الفساد في العمل المؤسسي الإسرائيلي.
6. عدم الاستقرار الاقتصادي في المجتمع الإسرائيلي.
7. وجود حاضنة اجتماعية للفساد في "إسرائيل".

كما ساهمت بيئة المجتمع الإسرائيلي بشكل كبير بوجود الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد فيه، والذي أثر تأثيراً كبيراً في نظام "إسرائيل" السياسي، فالكثير من الظواهر ساهمت في انتشار الفساد داخل "إسرائيل"، مما جعله مجتمعاً خصباً لنشوء ظاهرة الفساد، مروراً بالكثير من الأحداث والصراعات الداخلية والخارجية والتي ساهمت بشكل كبير بإبراز ظاهرة الفساد.

وقد تعددت أشكال الفساد الذي مارسه المسؤولون، ما بين خرق لقانون التمويل الحزبي للانتخابات، ومنح المقربين امتيازات غير عادية، ناهيك عن فضائح مالية وأخلاقية لحقت بالعديد من المسؤولين بدءاً من رأس الدولة ووصولاً إلى الكنيست والوزراء وكبار الموظفين الذين يعملون لجانبهم. كما أن الفساد في الواقع الإسرائيلي لم يكن مجرد ظاهرة، بل هو فساد بنيوي يتعلق ببنية المجتمع نفسه، وبالآدوات التي تتحكم في المال والسياسة، كما أن مصطلح الدولة الديمقراطية لم يكن إلا مجرد شعار، فبرغم وجود مساحة كافية من الحريات وآليات تداول السلطة في المجتمع الإسرائيلي إلا أن مؤشر الديمقراطية فيها تراجع بشكل كبير، وهو الأمر الذي سيدفع بها إلى مزيد من التدهور والسلطوية الداخلية؛ ما يجعل من الفساد فيها ظاهرة تدفع بها إلى العنصرية والسلطوية، وقد يؤسس ذلك في المستقبل القريب إلى الاستغناء عن الديمقراطية من حيث الجوهر والإبقاء على شكليات وديكورات فارغة من المضمون.

- نتائج الدراسة:

من أبرز النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة:

1. تعدد عوامل الفساد داخل المجتمع الإسرائيلي، بدءاً من تأثير المافيا السياسية الانتخابية وتراجع القيم الأخلاقية داخل المجتمع؛ بسبب انتشار ثقافة وقيم الغرب وتوغلها داخل المجتمع وانعكاسات العولمة بكل جوانبها السلبية.

2. تشير تقارير البنك الدولي إلى أن نسبة الفساد في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية بلغت 8.8% مما جعلها على رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في مجموعة الدول المتقدمة، التي لا تتعدى نسبة الفساد فيها 4.91%.

3. تغلغت ظاهرة الفساد في رئاسة الوزراء الإسرائيلي، فالكثير من رؤساء الوزراء والوزراء ارتبطت أسماؤهم بقضايا فساد بداية من أولمرت وباراك وشارون وانتهاءً بنتتياهو، وهذا ما ساهم في زعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالحكومة، كما أثر على استقرار الحكومات في كثير من الأوقات.

4. لم تجر مع إيهود باراك تحقيقات في قضايا الفساد التي اتهم فيها، وذلك لأن معظم السياسيين المتورطين معه في تلك القضايا التزموا الصمت، وهذا ما دفع الشرطة إلى إغلاق كافة الملفات المتعلقة بالتحقيق مع إيهود باراك.

5. لقد اتهم شارون في كثير من قضايا الفساد، كما يلاحظ تورط أبنائه في تلك القضايا بشكل كبير مما يوضح مدى الفساد الموجود لدى شارون وأبنائه.

6. لعب الإعلام الإسرائيلي دوراً كبيراً في الكشف عن تلك القضايا، وهذا يبرز الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام الإسرائيلي، حيث يعتبره البعض سلطة رابعة يتمتع بالكثير من الصلاحيات دون التعرض لأي ضغوط من السلطة الحاكمة.

7. يعد أولمرت أول رئيس وزراء يقدم استقالته بناءً على اتهامه في قضايا فساد، كما مارس أولمرت الفساد في كافة المناصب التي تولّاها، ويعد من أكثر المسؤولين الإسرائيليين ممارسة للفساد، والتي أسفرت في نهاية الأمر عن سجنه، وهذا يعتبر سابقة، فهو أول رئيس وزراء إسرائيلي يُحکم عليه بالسجن الفعلي.

8. يعد نتنياهو من أكثر المسؤولين الحكوميين ممارسة للفساد، وكان يجدر به منذ فترة تقديم استقالته وفقاً لما دارت حوله من شبهات فساد وحجم قضايا الفساد التي اتهم فيها، وتم التحقيق معه بها، كما يفعل المسؤولون الحكوميون عادة في المجتمعات الديمقراطية التي تدعي "إسرائيل" أنها منها؛ لكن المجتمع الصهيوني يعجبه تطرف نتنياهو، فهو يبني المستوطنات ويصادق على شرعة غيرها من المستوطنات العشوائية، ويلوح بحرب جديدة على غزة، ويقتل ويعتقل الأطفال ويُهَوِّد القدس وكامل الضفة الغربية، وهو فوق ذلك لا تعنيه عملية السلام مع الفلسطينيين، لذلك لا يوجد ضغط شعبي كبير لدفعه إلى الاستقالة أو للضغط على الشرطة والحكومة للإسراع في التحقيق وتقديمه إلى المحاكمة ومن ثم سجنه وإلحاق الخزي والعار به.

9. هناك عدة آثار يعاني منها المجتمع الإسرائيلي نتيجة وجود ظاهرة الفساد منها:

-زعزعة ثقة المواطن العادي بالمؤسسة الحاكمة.

-التأثير السلبي على النظرة لإسرائيل على مستوى العالم الغربي.

10. يعتبر النظام الانتخابي الإسرائيلي أحد أهم العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار السياسي، وزيادة حدة الفساد في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة في أوساط النخب الحاكمة، فتعدد عمليات الانتخاب للكنيست وتكلفتها الباهظة والتي تحتاج إلى ميزانيات ضخمة، مع تبني النموذج الأمريكي (الانتخابات الأولية) لاختيار قوائم الأحزاب المرشحة للكنيست إلى وجود قدر كبير من الفساد.

11. وجود علاقة متنامية وعميقة بين رجال الأعمال والمال وبين السياسيين والتي تعتبر العامل الأساس في انتشار الفساد من خلال المصالح المشتركة.

12. لم يحافظ الجهاز القضائي على خصوصيته باعتباره الجهة التي يفترض بها الرقابة على عمل الحكومة والتحقيق مع أي جهة تخالف القانون، بل إن القضاء الإسرائيلي لم يسلم من قضايا الفساد، حيث تورط عدد من العاملين فيه بما فيهم قضاة والمراقب العام في قضايا فساد، وهذا يؤكد عدم نزاهة القضاء الإسرائيلي، ويوضح مدى تدني القيم في المجتمع الإسرائيلي، ويوضح بشكل جلي كذبة ديمقراطية دولة إسرائيل.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. أزولاي، أرئيلا، وعوفير، عدة (2012) نظام ليس واحد، الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر، ترجمة نبيل صالح، مدار، رام الله.
2. بركات، نظام (1982) النخبة الحاكمة في إسرائيل، ط1، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت.
3. بركات، نظام (1983) مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، ط1، دار الجليل، عمان.
4. بشارة، عزمي (2005) من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، ط1، دار الشروق، القاهرة.
5. تيم، سعيد (1989) النظام السياسي الإسرائيلي، ط1، دار الجليل، بيروت.
6. جاد، عماد (2003) الكنيست السادسة عشر، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.
7. ابن خلدون، عبد الرحمن (1978) مقدمة ابن خلدون، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق.
8. خليل، سوزان (2003) الفساد، ط1، دار للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر.
9. رزوق، أسعد (1966) نظرة في أحزاب إسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت.
10. سيمون، عيدان (2017). من بن غوريون إلى نتتياهو قرارات رؤساء حكومات إسرائيل، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية.
11. شلحت، أنطوان (2014) بنيامين نتتياهو: عقيدة "اللاحل" رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
12. شوفاني، إلياس (2004) نظام الحكم في إسرائيل، دليل عام 2004: تحرير: كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
13. عبد الباقي، عيسي (2005) الصحافة وفساد النخبة دراسة الأسباب والحلول، ط1، العرب للنشر والتوزيع، القاهرة.
14. الغزالي، محمد (2004) الفساد السياسي في المجتمعات العربية الإسلامية، دار المعرفة.

15. متولي، عبد الحميد (1979) نظام الحكم في إسرائيل. ط2، الإسكندرية.
16. منصور، كميل (2011) دليل إسرائيل العام. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
17. مهنا. محمد نصر (1988) مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.
18. هرخابي، يهوشفاط (1990) قرارات إسرائيل المصيرية، ترجمة: منية سمارة ومحمد الظاهر، دار الكرمل، عمان.

ثانياً: رسائل الماجستير:

1. الجبوري، على (2000) النظام السياسي الإسرائيلي دراسة في التحليل الوظيفي. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد.
2. عبيد، عبد القادر (2012). فساد اليهود وأثره في تتبیر علوهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. العنزي، علاء (1990) الأحزاب الإسرائيلية في الممارسات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.
4. محمد، حمدان (2013): الفساد السياسي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة آداب الفراهيدي، مج2، ع16.
5. المصري، أشرف (2010) الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربتة في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
6. مصطفى، عبدو (2008) تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة حالة الجزائر 1995-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة- العقيد الحاج لخضر، الجزائر.
7. ملكه، جهاد (2013) اليهود الروس ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية 1990-2010. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

ثالثاً: الدوريات:

1. بريسكو، أورن (2015): علاقة الصحافة في إسرائيل مع رأس المال والسلطة، مجلة قضايا إسرائيلية، ع 56، مركز مدار، رام الله، فلسطين.
2. شعبان، خالد (2014): فساد النخب السياسية الإسرائيلية "آريل شارون أنموذجاً"، مجلة دراسات إقليمية، مج 10، ع34، مركز الدراسات الإقليمية، فلسطين.
3. شحادة، أمطانس، وخطيب، إيناس (2013) : النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي، مدى الكرمل، أوراق بحثية 2، برنامج دراسات إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية.
4. العامري، إبتسام (2011) ظاهرة الفساد السياسي .. أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجاً)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج3، ع7، جامعة الكوفة، العراق.
5. علوان، إبتسام (2011) النظام السياسي والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة في إسرائيل. مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
6. العلوي، محمد (2008) مؤسسات النظام السياسي الإسرائيلي. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع7، جامعة بغداد.
7. عيسى، عبد الناصر (2018) تراجعات في الديمقراطية الإسرائيلية 2015-2017. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. مج26، ع3، الجامعة الإسلامية، غزة.
8. كاظم، ضفاف (2010): الفساد السياسي داخل إسرائيل، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع11، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت.
9. الكبيسي، عامر (2012) الفساد: أسبابه واستراتيجيات مكافحته (رؤية مستقبلية)، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق.
10. كيالي، عبد الحميد (2005) مثلنا مثل سدوم في المنزلق من دولة القانون إلى جمهورية الموز، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع32-33، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

11. محارب، عبد العزيز (2016) الفساد الإداري، مجلة المال والتجارة، ع 570، نادي التجارية، مصر، ص 6-33.

12. مرغليت، أفيشاي (1998) إسرائيل الأخرى. مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 9 ، ع 36، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

13. مزاحم، هيثم أحمد (2011) حزب العمل الإسرائيلي (1968-1999)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ع 59، أبو ظبي.

رابعاً: التقارير:

1. جرابعة، محمود، بن شطريت، ليهي (2018): الفساد في إسرائيل ومستقبل نتياهو، مركز الجزيرة للدراسات.

2. جمال، أمل (2008) المشهد السياسي والحزبي. تقرير مدار الاستراتيجي 2008، مركز مدار، رام الله.

3. خطيب، إيناس (2018) شخصيات في السياسة الإسرائيلية (18) بنيامين نتياهو. برنامج دراسات إسرائيل، مدى الكرمل.

4. شلحت، أنطوان (2016) المشهد السياسي الحزبي الداخلي: فلتان اليمين لا يقف أمام سدود، تقرير مدار الإستراتيجي، مركز مدار، رام الله.

5. الصالح، نبيل (2016) المشهد الاجتماعي عنصرية متصاعدة، وفساد متزايد، تقرير مدار الاستراتيجي، المشهد الإسرائيلي، مدار، رام الله.

6. صالح، محسن (2014) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.

7. صالح، محسن (2016) التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014-2015. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.

8. صالح، محسن (2011) التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2010. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.

9. صالح، محسن (2018) التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2016-2017. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

10. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2008) الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، تقرير معلومات (5). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

خامساً: مقالات عن الانترنت

1. أبو عامر، عدنان (2018) فساد سياسة إسرائيل.. يتجاوز كل حدود! 20 يناير 2018، <http://adnanabuamer.com/post>

2. أخبار العالم (2019) تفاصيل فضيحة في الجهاز القضائي الإسرائيلي.. شبهات فساد بـ"منافع" جنسية! 17.01.2019، <https://arabic.rt.com/world/995250>.

3. تلحمي، أسعد (2006) فضيحة فساد شارون تظهر مجدداً قبل الانتخابات وأوساط "كديما" تقلل من شأنها وتعتبرها "فقاعات". 1 مايو 2006، <http://www.alhayat.com/article/1291229>

4. الجزيرة نت (2008) موشيه كتساف: مدع على غيره ومدعى عليه، 8 يوليو/ تموز 2008، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/86571a0d-dcec-4d70-9744-0382abdcc1e4>

5. الجزيرة نت، أرييل شارون، 14/12/2014، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons>

6. الجزيرة نت (2015) سياسيون إسرائيليون.. فضائح أخلاقية تنهي المسار 22/12/2015، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/22>

7. الجزيرة نت، أرييل شارون، 2019، <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4be3c514-630a-4819-a202-6c2cf1d6b3e6>

8. جويطة، ياسمين، ونويمن، افرات (2018) الاتفاقية: أغلقي ملف سارة نتياهو فنعينك
المستشارة القضائية للحكومة، 2018/2/20،

<https://www.themarker.com/law/1.5829702>

9. دائرة شؤون اللاجئين لحركة حماس (2010) دائرة شؤون اللاجئين لحركة حماس، المجرم:

<http://drah.ps/ar/index.php?act=post&id=1782>، 2010/3/30، إيهود باراك،

10. الحناشي، عبد اللطيف (2009) حدود الفساد السياسي في إسرائيل والعالم العربي،
2009/9/8،

[.https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=475678](https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=475678)

11. دكة، عامر (2015) قتل النساء في إسرائيل: ارتفاع بنسبة 60% في عام 2015. 22
نوفمبر 2015 ، <https://www.al-masdar.net>،

12. راديو سوا (2007) محكمة إسرائيلية تدين بالإجماع وزير العدل السابق حاييم رامون بتهمة
ارتكاب التحرش الجنسي، 31 يناير 2007،

<https://www.radiosawa.com/a/155728.html>

13. شاشة نيوز (2017) سلسلة فضائح جنسية تهز إسرائيل، 2017/1/12،
<https://www.shasha.ps/news/252766.html>

14. الشامي، عمر (2007) إيدز الفساد " الإسرائيلي " نهاية الدولة، صحيفة دنيا الوطن، 13-
3-2007، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/03/13/78938.html>،

15. شبكة بي بي سي الإخبارية، 2000/10/3،

[/http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_954000](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_954000)

16. صحيفة الإمارات اليوم (2017) الفساد في إسرائيل أصبح ثقافة سائدة، 26 نوفمبر 2017،
<https://www.emaratalyom.com/politics/reports-and-translation/2017->

11-26-1.1047457

17. صحيفة الحياة (2003) فضيحة جديدة لشارون: تدخل لمصلحة جيرانه في قضية تعويضات، 19 أغسطس 2003،
[.http://www.alhayat.com/article/1176662](http://www.alhayat.com/article/1176662)
18. صحيفة الحياة، (2008) الفساد المالي في اسرائيل 2008/5/28،
[.http://www.alhayat.com/article/5652252](http://www.alhayat.com/article/5652252)
19. صحيفة الغد، 2007/6/26، [.https://alghad.com](https://alghad.com)
20. صحيفة هآرتس 2010/8/10،
<http://www.haaretz.co.il/cmlink/Haaretz.Element.HttpMovedPermanentlyElement?ElementId=1183945>
21. الصفدي، نادر (2017). 6 فضائح فساد هزت "إسرائيل" .. تعرّف عليها، الخليج أون لاين، 21 فبراير/شباط،
[.http://alkhaleejonline.net](http://alkhaleejonline.net)
22. عرب 48 (2010) الحكم على الوزير السابق صالح طريف بالسجن الفعلي لستة أشهر.
[.https://www.arab48.com](https://www.arab48.com)، 2010/10/31
23. عطية، حاتم (2009) سجن وزيرين إسرائيليين واستمرار محاكمة كاتساف وأولمرت، 02 سبتمبر 2009، [.https://www.youm7.com/story/2009/9/2](https://www.youm7.com/story/2009/9/2)
24. على، جلال (2018)، الديمقراطية الشكلية وأزمة شرعية الوجود الإسرائيلي، الجزيرة نت،
<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/1a85d9e6-7c50-4967-93cc-f213b831a19c>
25. فرانس 24، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت يغادر السجن بعد إدانته بالفساد،
<https://www.france24.com/ar/20170702>، 2017/7/2
26. قواص، محمد (2018) حرب نتنياهو الداهمة. 2018/11/23، صحيفة العرب، لندن،
<https://alarab.co.uk>

27. مدار (2018) التحقيق مع رئيس نقابة المحامين يفتح ملف "الفساد القضائي" في إسرائيل!.
16 أكتوبر 2018. <https://www.madarcenter.org>.
28. مركز مدار (2016) أمام شبّهات الفساد المتزايدة الضبابية تشوب مستقبل نتنياهو السياسي،
11 يوليو 2016، <https://www.madarcenter.org>.
29. مركز مدار (2019) موسوعة المصطلحات تساحي هنجبي،
<https://www.madarcenter.org>.
30. الموسوعة العالمية ويكيبيديا (2019) إيهود أولمرت. <https://ar.wikipedia.org>.
31. موقع الكنيست بالعربية، 2016،
<http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/sharon.htm>
32. موقع الكنيست بالعربية، 2019،
<http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/sharon.htm>
33. موقع قدس الإخباري (2017) من "بن غوريون" حتى "نتنياهو" .. رؤساء وزراء "إسرائيل"
الفاقدون. 12 أغسطس 2017، <https://qudsn.co/post/125004>.
34. موقع مدار (2019) أهارون أبو حصيرة، <https://www.madarcenter.org>.
35. منصور، عصمت، وأبو غوش، نهاد (2019) نتنياهو يكافح الفساد بالفساد... دولة الرشوة
والهدايا. 25 شباط، 2019، [/https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/14297](https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/14297)
36. منصور، تميم (2017) ثقافة الفساد في المجتمع الإسرائيلي، 2017/8/14، الحوار المتمدن،
<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=568768&r=0>
37. منظمة الشفافية الدولية، مدركات الفساد ،
<https://www.transparency.org/research/cpi/overview>
38. وتد، نضال محمد، "من رابين حتى نتنياهو... سقوط حر في الفساد"، العربي الجديد، 5
أغسطس/آب 2017، 2017/8/4، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/4>.

39. وكالة معاً الاخبارية (2012) "هآرتس" تكشف عن مصادر تمويل السياسيين بإسرائيل لخوض الانتخابات، 2012/10/12، <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=528325>
40. النعامي، صالح (2004) ثقافة الحكم في إسرائيل فساد وإجرام وشراء أصوات، الجزيرة نت، 2004/10/3 <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/>
41. يديعوت أحرنت، 2003/7/15، <https://www.ynetnews.com/home/0,7340,L-652,00.html>

سادساً: مراجع باللغة العبرية

1. آסף مزكين (2008) سحיתות פוליטית בישראל – התפתחות, שינויים מאפיינים. סדנאות בנושא שחיתות שלטונית שקיימה המכללה לביטחון לאומי בשיתוף המרכז לאתיקה במשכנות שאננים בירושלים, בשנים 2006 ו-2007.
- ماتزكين، عساف (2008) الفساد السياسي في إسرائيل - التنمية ، التغييرات المميزة. ورش عمل حول الفساد الحكومي نظمتها كلية الأمن القومي بالتعاون مع مركز الأخلاقيات في ميشكوت شنعانيم ، القدس ، 2006 و 2007.
2. אלוני، נמרוד (2017) התעוררות האליטות، הארץ، 2017-3-1.
- ألوني ، نمرود (2017) صعود النخب ، هآرتس ، 2017-3-1.
3. ברזלי، גד (2016) אין פשרה עם השחיתות، הארץ، 2016-6-8.
- برزيلي ، جاد (2016) لا يوجد حل وسط مع الفساد ، هآرتس ، 2016-6-8.
4. גולדברג، גיורא (1992) מפלגות בישראל: מפלגות המסיבות לבחירות, תל אביב, אוניברסיטת תל-אביב, הוצאת רמות.
- جولدبرج ، جيورا (1992) الأحزاب في إسرائيل: الأحزاب الحزبية للانتخابات ، تل أبيب ، جامعة تل أبيب ، راموت للنشر.
5. גלנור، יצחק (2011) משבר המערכת הפוליטית בישראל: תפקיד המפלגות המרכזיות בישראל לקראת שנת 2000.
- غلنور ، يتسحاق (2011) أزمة النظام السياسي في إسرائيل: دور الأحزاب السياسية الرئيسية في إسرائيل نحو عام 2000.
6. דורון נבות (2012) שחיתות פוליטית בישראל ، הספרייה לדמוקרטיה ، הוצאת המכון הישראלי לדמוקרטיה ، ישראל.
- دورون نافوت (2012) الفساد السياسي في إسرائيل ، مكتبة الديمقراطية ، معهد الديمقراطية الإسرائيلي ، إسرائيل.

7. לימור, יחיאל (2003). "תקשורת ההמונים בישראל", אפרים יער וזאב שביט (עורכים) מגמות החברה הישראלית, האוניברסיטה הפתוחה.
- לימור, ישייל (2003). "الاتصال الجماهيري في إسرائيل", إفرام يار وزئيف شافيت (محرران) اتجاهات المجتمع الإسرائيلي، الجامعة المفتوحة.
8. דיטל, ליאור, דגני, קורין (2017) ישראל בסולם השחיתות העולמי, המגזין השנתי של מרקר, ישראל דמוקרטיה, לבבות.
- דיטל, ליאור, דיגני, קורין (2017) إسرائيل على مقياس الفساد العالمي، مجلة ماركر السنوية، إسرائيل الديمقراطية، القلوب.
9. דיסקין, אברהם (2016) הגנה על הדמוקרטיה הישראלית, המגזין השנתי, ישראל דמוקרטיה, הארץ.
- דיסקין, אברהם (2016) حماية الديمقراطية الإسرائيلية، المجلة الإحصائية، إسرائيل الديمقراطية، هآرتس.
10. וולטלב, ראול (2017) כתבי אישום נגד סגן שר לשעבר וגורמים נוספים של מפלגת ישראל ביתנו בפרשת שחיתות גדולה, "ישראל, 8 באוגוסט".
- ראוול פולטאף (2017) لوائح اتهام ضد نائب وزير سابق وأحزاب أخرى في حزب إسرائيل بيتنا في قضية فساد كبرى، "إسرائيل، 8 أغسطس".
11. ורדי, רונית (1997) בייבי, מי אתה, אדוני ראש הממשלה. כתר.
- فاردي، رونيت (1997) حبيبي، أنت، السيد رئيس الوزراء. تاج.
12. פנחס יחזקאלי (2010) שחיתות שלטונית ובטחון לאומי, הוצאת משרד הביטחון, ישראל.
- بنحاس ييزكيلي (2010) الحكومة والفساد والأمن الوطني، التي نشرتها وزارة الدفاع، إسرائيل.
13. שפירא, יונתן (1989) של הרשות בחרנו, תל אביב, דוד המכורים.
- شابير، يوناتان (1989) للسلطة اخترنا، تل أبيب، مدمن ديفيد.
14. שייך, יוסי (2010) שפת השחיתות בישראל. אור יהודה, תל אביב.
- شين، يوسي (2010) لغة الفساد في إسرائيل. أو يهودا، تل أبيب.

سابعاً: مراجع باللغة الانجليزية

1. E. Yachtman-Yaar, "The Israeli Public and its Institutions," Israeli Democracy, Vol. 3, No 3, 1989, 25 pp. 7-11; Y.
2. Ghaniy,Nafi & Hastiadi, Fithra Faisal (2017) : Political, Social and Economic Determinants of Corruption, International Journal of Economics and Financial Issues, 2017, 7(4), 144-149.

3. Huntington. S,(1988) Modernization and corruption, In Arnold Heiden,ed., Political Corruption , truncation books ,New Jersey.
4. Jewish virtual library (2018) Ariel Sharon 1928-2014. <https://www.jewishvirtuallibrary.org/ariel-sharon>
5. Jewish virtual library (2001) Israeli Electoral History: Sharon Elected Israeli Prime Minister (February 6, 2001)
, <https://www.jewishvirtuallibrary.org/sharon-elected-israeli-prime-minister>
6. Navot, Doron & Cohen, Nissim (2015) : How Policy Entrepreneurs Reduce Corruption in Israel, Governance. Jan 2015, Vol. 28 Issue 1, p61-76.
7. Peres, “Most Israelis are committed to Democracy,” Israeli Democracy, No 1, 1987, pp. 16-19.
8. Sergi, klavisky, (2006): "Which carried the title of the impact of corruption on social justice and the levels of loyalty among citizens in Russia" Russia.
9. Simcha Werner, “The Development of Political Corruption. A Case Study of Israel”, Political Studies, 31 (4), p. 620–639, 2016
10. Samuel .Hantington , political orderin chahging societies . V.S.A Yale University press, 1979.